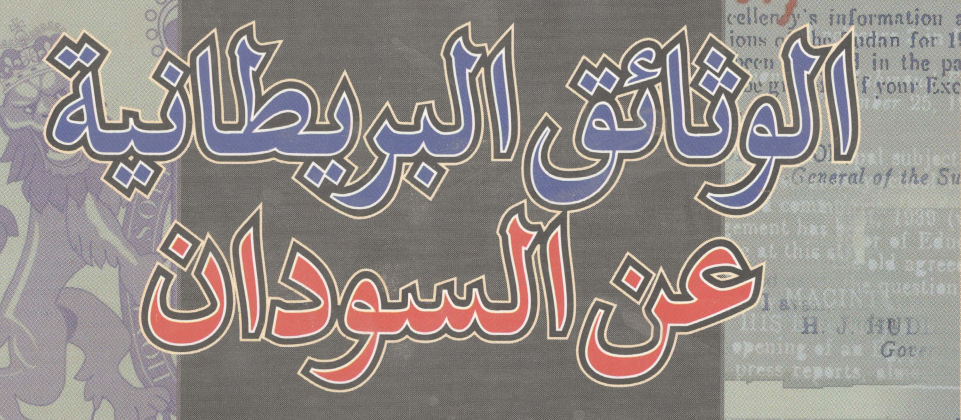




تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الثالث

١٩٤٧-١٩٤٩

Note on Anglo-Egyptia

(Secret.)

PRIOR to the 19
comprised within the
little relevance to
taken between
administrative
precarious

(Secret.)

to submit for your Excellency's information a short
ministration and Conditions of the Sudan for 1941.
ame brief form as has been adopted in the past two
derations apply, I should be grateful if your Excellency
is treated as confidential.

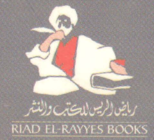
I avail, &c.
H. J. HUDDLESTON,
Governor-General of the Sudan.

Short Report by the Governor-General on the Administration, Finances and Conditions of the Sudan in 1941.

(Confidential.)

IN the early months of ... country was fixed upon the course of military operations along the eastern border. The year opened with Italian forces in occupation of the town of Kassala and of the village of Kurmuk; Gallabat, though not occupied by either side, was closely overlooked by the enemy. The failure of the enemy to advance beyond these points and evidence of the growing strength of the imperial forces had ... arouse confidence throughout the country that even this slight inva... territory would not have to be long endured. This belie... justified by events. Kassala was reoccupied by our forces on the 19th ... Gallabat on the 1st February, and Kurmuk on the 12th February. The rapid pursuit of the enemy into Eritrea and Abyssinia and the culminating victory at Keren on the 27th March were generally regarded by the people of the Sudan as marking

(Confidential.)





1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH

Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME III
1947-1949

١٩٥٦-١٩٤٠

الوثائق البريطانية عن السودان

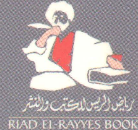
THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

المجلد ٣

١٩٤٧
١٩٤٩











الوثائق البريطانية عن السودان

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد الثالث

١٩٤٧-١٩٤٩

١٩٤٠-١٩٥٦

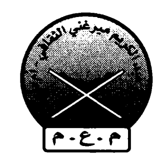
الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الثالث

١٩٤٧-١٩٤٩





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشراف وتوزيع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت - لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

١٩٤٧

١٩٤٨

١٩٤٩

١٩٤٧

[LVII]

F.O. 371/90152 [255-257]

المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية
وزير الخارجية (مستر ايرنست بيفن)

الاثنين ٢٧ يناير ١٩٤٧

لقد أبلغتني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات لإعادة النظر في المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦. ويعلم المجلس أنه عندما طلبت الحكومة المصرية إلى حكومة صاحب الجلالة الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦، وافقت حكومة صاحب الجلالة على ذلك الطلب بالرغم من أنها لم تكن ملزمه به، بموجب نصوص المعاهدة.

في مايو العام ١٩٤٦ الماضي اقترحت حكومة صاحب الجلالة سحب كل القوات البريطانية من مصر وأن تتم بالمفاوضة مراحل الجلاء والترتيبات للدفاع المتبادل لتحل محل تلك التي نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦. وفي الوقت نفسه أوضحت حكومة صاحب الجلالة أن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ستبقى في حالة عدم التفاوض على معاهدة جديدة.

لقد سارت المفاوضات في القاهرة ببطء إلى أن زار أخيراً رئيس الوزراء المصري آنذاك هذا البلد في منتصف أكتوبر في محاولة لتسوية الخلافات الرئيسة التي وقفت في السابق في طريق الاتفاق. وكانت هذه الخلافات تخصّ أولاً التزامات كلاً من الطرفين في حالة إذا ما تعرّض إلى هجوم، أو في حالة تهديد بحرب تنشأ في منطقة الشرق الأوسط، والفترة التي يكتمل فيها سحب القوات والمنشآت البريطانية من مصر ومسألة السودان.

وكنتيجة للمحادثات التي أجريتها مع صدقي باشا تمكّنا من التوصل، على أساس شخصي، ورهناً بموافقة الأجهزة الدستورية لكل منا، إلى اتفاق كامل على نصوص معاهدة مساعدة متبادلة، وبروتوكول جلاء، وبروتوكول خاص بالسودان. وقد تعهّد صدقي باشا أن يوصي حكومته بقبول هذه النصوص، وقد تعهّدت أنا، من جانبي، أن أوصي مجلس

الوزراء بقبولها إذا صدّقت عليها مصر وقدّمتها إليّ رسمياً.

ومن بين المسائل المتنازع عليها، كانت مسألة السودان الأكثر تعقيداً. وكان موقفي من هذا الموضوع التعهد لهذا المجلس، في ٢٦ مارس الماضي، بأنه ينبغي ألا يحدث تغيير في موقع السودان، نتيجة إعادة النظر في المعاهدة، إلا بعد استشارة السودانيين عبر القنوات الدستورية. وعلى كل حال وبعد أن تلقّيت رأياً قانونياً على أعلى مستوى، شعرت بأنه من أجل الاتفاق والذي كان سيكون في مصلحة السودانيين، كما في مصلحة الطرفين الآخرين، فإنني سأكون محقاً بإشارتي في بروتوكول السودان إلى وجود اتحاد سلالي رمزي بين مصر والسودان، بشرط ألا يطرأ أي تغيير في نظام الإدارة القائم حيث يدار السودان بواسطة الحاكم العام، وبموجب السلطات الممنوحة له في اتفاقيتي عام ١٨٩٩ كما أكدتها وفسّرتها المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦، وبشرط ألا يطرأ أي تغيير على الاجراءات التي تؤمن الدفاع عن السودان. ويقرأ النص الذي تم الاتفاق عليه، على أساس ما تقدم، بيني وبين صدقي باشا كما يلي:

«إن السياسة التي تعهّد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي. تبعاً لذلك، حق ممارسة اختيار النظام المستقبلي للسودان. وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين، بالاتفاق التام المشترك بينهما، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية، وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦، مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرفق مع المعاهدة المذكورة، نافذة، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية».

وبوجه خاص، تمت الإشارة إلى الحق الذي كفله هذه النص للسودانيين وهو حق اختيار نظام السودان المستقبلي. لقد أثيرت هذه النقطة أكثر من مرة خلال مناقشاتنا. وقد أوضحت من جانبي أنه ينبغي أن أكون قادراً على التأكيد للشعب البريطاني بأنه لن يمس حق السودانيين، بعد نيلهم الحكم الذاتي، في ممارسة حقهم في الاختيار في نهاية الأمر، وهذا تطور سيستغرق تحقيقه بعض الوقت. وكان من رأي صدقي باشا أنه ما من شيء، مكتوباً على الورق، يمكن أن يمسّ حق الاستقلال أو يقيّد شعباً يسعى للحرية، وهذا كما أقرّ فخامته مبدأ عاماً وليس أمراً تضمنه معاهدة. وقد افترضت، وكان لي سند قوي في ذلك، أننا قد اتفقنا على أن السودانيين عندما يحين الوقت ليختاروا نظامهم المستقبلي لن يحرموا من اختيار الاستقلال الكامل بالقدر نفسه الذي سيكونون فيه أحراراً في اختيار أي شكل من الارتباط مع مصر أو حتى الاتحاد التام معها.

ولكن ما أن غادر صدقي باشا هذه البلاد حتى ظهرت تقارير، بدون نفي، تفيد أن حكومة صاحب الجلالة قبلت بالوحدة بين مصر والسودان من دون حق تقرير المصير للسودان في نهاية الأمر. وقد أدى هذا إلى بيان صديقي المحترم، رئيس الوزراء، في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦. وأعقب ذلك إفشاء معلومات أخرى. وفي تواريخ لاحقة أوضحت بيانات رسمية أن تطور السودان في نظر المصريين يجب أن يقتصر على الحكم الذاتي تحت التاج المصري وأن استقلالية السودان لا تخطر على بال. وفي الواقع فإن النقراشي باشا بعد أن تقلّد منصبه، صرّح:

«عندما أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، فإنني أعني وحدة دائمة».

لقد كان أول رد فعل على هذا التصريح إيجاد حالة التوتر القصوى في السودان بعدما اتهمت الأحزاب الاستقلالية بمرارة، حكومة صاحب الجلالة بخرق تعهّدها وبيعهم إلى مصر. وحدث بعض الشغب ولكن السير هيوبرت هدلستون، الحاكم العام، استطاع بفضل نفوذه والثقة التي يوليه إياها السوادنيون، أن يهدىء قلقهم ويعيد الثقة في إدارته ويقنع المجموعات الاستقلالية السودانية التي أعلنت مقاطعة سياسية، بالتعاون مرة أخرى، مع أجهزة حكومة السودان التي أنشئت لتقوية مشاركة السودانيين في الإدارة. لقد كان الحاكم العام موضع نقد في مصر، الأمر الذي استنكره واعتبره غير مقبول.

ولكن من الواضح أن رد الفعل هذا كان محدوداً. إذ لم أستطع، بعد كل الذي حدث، أن أوصي للوزارة وللبرلمان ببروتوكول للسودان من دون ضمان تفسير، متفق عليه لبنوده، لا يتعارض مع ما يعتبره شعب هذه البلاد، هو التطور الطبيعي للأشياء، أي أن الشعوب عندما تحقق الحكم الذاتي ينبغي أن تعطى، في نهاية الأمر، حق تقرير المصير بما في ذلك حق الاستقلال إذا أرادته. ويؤسفني أن كل جهودي فشلت في الوصول إلى أي صيغة لتفسير متفق عليه، سواء كان في شكل مذكرات متبادلة، أو بيانات متفق عليها، يدلي بها الناطقان الرسميان لكل من الجانبين، أو حتى بيانات متفق عليها يعلن فيها، بأمانة، الخلاف الواقع بين الطرفين على أمل أن يسوّي لاحقاً، لأن المسألة المطروحة لا يمكن أن تبقى قائمة لسنوات عديدة. وبالإضافة إلى ذلك اقترحت إذا ما تمّ تبني أياً من هذه الاقتراحات، أن أدلي ببيان لطمأنة مصر، في ما يتعلق بأهداف السياسة البريطانية في السودان. ولقد تعهدت بحماية المصالح المصرية في السودان. إذ ليس هناك من يدرك أكثر من حكومة صاحب الجلالة مثلاً كم هي حيوية المصلحة المصرية في مياه النيل. لقد اقترحت توقيع معاهدة المساعدة المتبادلة وبروتوكول الجلاء، وبذلك نحقق أحد أكبر طموحات مصر، ثم تتم مناقشة مسألة السودان من جديد في مؤتمر مع المصريين والسودانيين. وتلقيت أجوبة على كل هذه الاقتراحات إما بالرفض المطلق أو مقترحات

للدخول في مفاوضات محددة بطروحات مؤداها أن حق السودانيين في تقرير المصير يجب أن يكون مرهوناً باتحاد دائم بين مصر والسودان. ولقد وجدت نفسي متهماً بممارسة سياسة ترمي إلى فكاك السودان عن مصر.

إن أملي هو أن تسود، في القاهرة آراء منفتحة وأقل تصلباً. إذ من الواضح أن مصالح كلا البلدين تدعو إلى معاهدة جديدة وهذا يبرر المزيد من الجهد للوصول إلى اتفاق جديد ليتمكن البلدان من التعاون من أجل مصلحتهما ودفاعهما المشترك. ولسوء الحظ أنه في هذه المفاوضات قد تعيّن على حكومة صاحب الجلالة أن تتعامل مع حكومة أقلية. ولقد ذكرت لهذا المجلس أن مسألة الحكومة أمر يخص المصريين أنفسهم. ولكن إذا تمكّنا من التعامل مع حكومة مصرية أكثر تمثيلاً، وإذا كان لمفاوضاتنا أن تتجنب، أن تكون موضوعاً للسياسة الحزبية المصرية، فستكون هناك فرصة أفضل للوصول بها إلى نهاية ناجحة وسليمة. وفي هذه الأثناء فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ سيتم الالتزام بها.

مستر تشيرشل: هل يوجد أي سبب للشك في أن معاهدة سنة ١٩٣٦ وثيقة دولية؟

مستر بيفن: لا يوجد أي شك. هناك حقوق معينة لإعادة النظر بعد عشرة أعوام. وقد كان المصريون محقين في طلب إعادة النظر تلك. وهناك إجراءً خاصاً وُضع للتعامل مع هذا الطلب.

[LVIII]

F.O. 371/2944,
Nº 2002

[جنوب السودان]
محاضر أعدها دي. ام. أتش رتشيز ودي. دبليو. لاسيلز

٢٧ أبريل ـ ٢٨ مايو ١٩٤٧

من الصحيح تماماً أن السودانيين في الجنوب يختلفون، من كافة الوجوه، عن السودانيين العرب الشماليين، ولذلك يخشون أن يستقلو من قبلهم.

إنه ادعاء مصري شائع بأننا نسعى إلى تعميق هذه الاختلافات واستغلالها بغرض فصل الجنوب وضمه إلى يوغندا.

A ـ من الواضح أن مثل هذا الفصل يمكن أن يحدث فقط بموافقة مصر. ولا يمكن أبداً لمثل هذه الموافقة أن تُمنح. ومن الواضح بالقدر نفسه أنه ينبغي علينا أن نواصل السودنة.

B ـ لذلك فإن الطرق الوحيدة لحماية الجنوب ستكون: (أ) توفير فرص متساوية للتعليم... الخ، في الجنوب، وهذا ما تحاول حكومة السودان أن تفعله؛ (ب) أن ترسخ في عقول الإداريين السودانيين العرب فكرة أهمية الخدمة العامة والعمل بتفاني على تأمين الرفاهية للجنوبيين الذي قد يتعيّن عليهم إدارتهم.

أقترح أن يكون الرد على مستر ميدلاند على أساس:

(أ) أن السودان يُحكم ثنائياً ولا تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تتخذ، من طرف واحد، إجراءً لفصل الجنوب عن السودان.

(ب) في رأي حكومة صاحب الجلالة أن تحقيق استقلال السودان سيستغرق بعض الوقت، وسيكون من السابق لأوانه الحديث عن تسليم الجنوب فوراً إلى عرب الشمال.

د.م.هـ.ر.
١٩٤٧/٤/٢٧

لا أتفق تماماً مع محضر مستر رتشيز أعلاه في ما يتعلق بالبند الذي أشرت عليه بالحرف (A). ليس صحيحاً أن مصر لن توافق أبداً على فصل جنوب السودان عن شماله. من المسلّم به أنها لن توافق على هذا طالما بقي السودان تحت الحكم الثنائي. ولكن لن يظل كذلك إلى الأبد إذا أدّت الأمم المتحدة دورها. ففي مرحلة ما ستُدعى الأمم المتحدة لتقرر ما إذا كان الشعب السوداني قد وصل إلى المرحلة التي يستحق فيها تقرير مصيره. وإذا كان حكمها موافقاً، فإن مصر لن تستطيع أن تمنع تنفيذه.

٢ ـ على كل حال أن المسألة التي أثارها ميجور لاركن حقيقية وصعبة. فبالرغم من البند (B) من محضر مستر رتشيز، فإن حكومة السودان لم تعمل على نشر التعليم في الجنوب الأسود المتخلف. وحتى ولو سخّروا طاقتهم الآن فإن الجنوب لا يمكن أن يلحق بالشمال. ولذلك قد يستقوي الشمال في سودانٍ مستقل مهما كانت الأفكار النظرية في ما يتعلق بالتمثيل النسبي... الخ.

٣ ـ يبدو أن الضمان الوحيد سيكون محاولة طرح مسألة الاستقلال السوداني على مراحل وذلك بإقناع الأمم المتحدة والتي سيكون رأيها ملزماً، أن تؤكد نضج الشمال السياسي ومن ثم حقه في نيل الاستقلال قبل أن تفعل الشيء نفسه إزاء الجنوب. وهكذا سيظل الجنوب لفترة أطول تحت نظام الحكم الثنائي وسيتوافر له الوقت الكافي للنضج. وفي النهاية يمكن أن يُعلن نضجه السياسي ويُعطى الحرية نفسها المعطاة للشمال ليقرر مصيره. فقد يختار الانضمام إلى الشمال أو يبقى كياناً مستقلاً. وفي كلا الحالين فإننا نكون قد أدّينا التزامنا الأدبي.

٤ ـ إذاً، فإن ميجور لاركن يعتقد خطأ، أن السودان سيحقق استقلاله في المستقبل القريب. وإذا لم يفترض ذلك فمن المحتمل أنه كان سيثير نقطة محرجة أخرى: نحن ملتزمون بسياسة سودنة الإدارة على أسس مبدأية عريضة لا يمكن الطعن فيها. ولكن هذه السياسة تعني تزايد سوء المعاملة للجنوب والتضييق عليه، لا نزال نحن نشارك في تحمّل المسؤولية في إدارة البلاد.

٥ ـ إن خطاب وكيل حكومة السودان المرسل إليّ، مرفق كمؤشر (أ)، يقترح صيغة للرد على مستر ميدلاند. ولو كنت مكان ميجور لاركن، فسأعتبر هذا الرد نموذجاً للخداع السياسي الجبان. لقد أخبرني مستر ميال إنه بالرغم من أن ميجور لاركن متعصب للجنوب، إلا أنه رجل أمين ويمكن إئتمانه على أننا إذا تحدثنا معه فإنه لن ينقل ما سنقوله له لآخرين أو يحرفه. (ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نكون صريحين للغاية على الورق).

أعتقد أن هذا سيكون الحل الأفضل بشرط ألا يشعر مستر ميدلاند بأنه قد أهين أو أحبط.

دي.دبليو.رل.
١٩٤٧/٤/٣٠

لقد قابلت ميجور لاركن اليوم وغادرني سعيداً للغاية.

دي.دبليو.إل.
١٩٤٧/٥/٢٨

[LIX]

F.O. 371/62947
Nº. 3886

[حالة السودان]
خطاب من سير آر. هاو
[حاكم السودان العام الذي خلف سير هيوبرت هدلستون في عام ١٩٤٧ ـ المترجم]
إلى سير أو. سارجنت عن انطباعاته الأولية عن السودان [مقتطف]

٨ أغسطس ١٩٤٧

٢ ـ لقد كنت أحاول منذ بعض الوقت أن أبعث إليك بخطاب، ولكن مهمة تعلم إدارة هذا البلد الضخم لا تترك لي وقت فراغ كافياً. وكذلك كان هذا من أسوأ فصول الصيف التي سجّلت. لقد كان غردون محقاً عندما قال إنه لا يستطيع أوروبي أن يعيش في الخرطوم في الصيف. وبالإضافة إلى درجات الحرارة التي تصل إلى حوالى ١١٥ درجة فقد تعرّضنا لأسوأ عواصف رملية حصلت.

٣ ـ تم تبادل زيارات عديدة بين قادة الجبهة الوطنية (الأشقاء والمؤتمر) والجبهة الاستقلالية (المكونة بصفة رئيسية بالطبع من حزب الأمة) وأشيع بقوة منذ يومين خلت أنه قد تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن جبهة مشتركة على أساس: (أ) إلغاء الحكم الثنائي، (ب) تأليف حكومة سودانية فوراً. وأخيراً انهارت المفاوضات لأن الجبهة الوطنية لم توافق على حق السودانيين في الاختيار الحر لمستقبلهم ولأن حزب الأمة يرفض أي نوع من الاتحاد مع مصر. وفي الواقع فإن السيد عبد الرحمن قد سُمع يقول: إنه إذا وافق السودانيون على أي شيء من فكرة الوحدة أو أي شيء يعيد المصريين إلى السودان فإنه سيعلن الجهاد. وأعتقد أنه قادر على فعل ذلك. فقد كان يقوم مؤخراً باستفسارات كثيرة عن أعداد الجنود المصريين في السودان وعن تسلحهم. وسمعت أيضاً أن الجبهة الوطنية قد أقنعت بعدم الموافقة على تضمين حق السودانيين في تقرير مصيرهم النهائي في برنامجها من نتيجة الجهود القوية لعباس بك عبد الحميد رئيس أركان حرب القوات المصرية، وأذكرك بأنه

هو الذي أحدث الضجة في ديسمبر الماضي حول حقه في الدخول إلى حفل الحديقة الذي أقيم في القصر على شرف الملك جورج.

٤ ـ لقد أجريت، منذ وصولي عدداً من المناقشات مع أرفع وأفضل الكوادر من القادة والموظفين السودانيين، فتبين لي أن أحداً لا يريد قطع العلاقة مع بريطانيا. وليس من السهل الاتصال بالأفندية، الذين تختمر في أوساطهم الآراء غير الناضجة إذ يتحدثون كلهم عن إنهاء الحكم الثنائي، ولكنهم لم يفكروا في البديل له. وستزداد صعوبة الاتصال بهذه الشريحة من الرأي العام السوداني كلما ازدادت السودنة وقلّ، نتيجة لذلك، عدد الموظفين البريطانيين.

٥ ـ لقد جعلت موافقة المجلس الاستشاري في شمال السودان على مقترحات الحكم الذاتي التي قدمتها لجنة ١٩٤٦، من الضروري بالنسبة إليّ التعرّف على مشاعر الجنوبيين إزاء مسألة الاتحاد. لقد عدت لتوي من جولة لمدة ستة أسابيع في ذلك الجزء من السودان. إنه عالم غريب ويدحض الادعاء المصري بتماثل السودانيين والمصريين في العرق والدين واللغة. إن الشمال الصحراوي ينتهي كما لو أنه قطع بسكين، ومن ثم تصل إلى سدود النيل العظيمة التي تقطنها القبائل الكبيرة الثلاث: الدينكا والنوير والشلك. إن الدينكا على وجه الخصوص أناس آسرون. فمعظم الرجال عراة تماماً ومدى الطول عندهم يبلغ حوالى سبعة أقدام. لقد نصّبني الدينكا رئيساً قبلياً وأطلقوا عليّ اسم Red Mouthed Fish Eagle «عقاب السمك ذو الفم الأحمر» وأهدوني عجلاً صغيراً، ومن حسن الحظ أنني استطعت أن أعيده إليهم وبذلك تجنّبت التزاماً محرجاً.

٦ ـ إن الجنوبيين موافقون بشكل عام على ضرورة الاتحاد مع الشمال وإرسال ممثلين للجمعية التشريعية المقترحة. ولكن بما أن عدداً قليلاً منهم يتحدث العربية أو أي لغة أخرى غير لغاتهم القبلية، فإنه يجب علينا أن نصرّ على ضمانات للجنوب في النظام الدستوري الجديد. والمشكلة بالطبع أن الجنوب متخلف بجيل على الأقل عن الشمال. ويعزى ذلك إلى أنه قد تقرر في عام ١٩٣٥ وضع الجنوب تحت الرعاية والمحافظة. ولم تستيقظ حكومة السودان إلا قبل عامين لضرورة الإسراع بالتقدم والتنمية. وأعتقد أننا سنجد أنه من الصعوبة بمكان تجنّب بعض النقد القاسي لسياستنا في الجوب من قِبَل أي لجنة تذهب لتقصي الحقائق في السودان.

إن اتحاد الجنوب مع الشمال سيعني انتشار اللغة العربية والإسلام في الجنوب، وسنصطدم بالمبشرين المسيحيين الذين يتحملون حتى الآن، وإلى حد كبير مسؤولية، تعليم المواطن الجنوبي، وفي العامين الأخيرين تحملت الحكومة نصيباً متزايداً في التعليم وهناك خطة

خمسية واسعة للتنمية في الجنوب. وبما أن كل الإنفاق في الجنوب يأتي من إيرادات الشمال فسيكون من الصعب أن نعارض مطالبة الشمال بسودان موحّد.

٧ ـ لقد فزعت من مستوى الحياة في أوساط الوطنيين الجنوبيين. إن الأمراض التي يصاب فيها الإنسان والحيوان مخيفة. ففي المستوصفات التي يديرها الوطنيون وفي كل مستشفيات الخدمات الطبية السودانية، فإن الحالات المرضية عبارة: القرحة الاستوائية، والجزام، وداء الخُلج، ومرض النوم، والديدان التي تنمو وتأخذ طريقها عبر جسم الإنسان.

٨ ـ إن مشاريعنا للتنمية تكلفنا حوالى مليوني جنيه تنفق على مدارس الغاب والمدارس الأولية والوسطى وفصول تدريب المعلمين وعلى مزيد من المستشفيات والمستوصفات والمستوطنات الزراعية والمدارس الفنية والمهنية.

٩ ـ إنني أتساءل عما سيصدر عن نيويورك. أخال أنه سيصعب علينا مقاومة لجنة من هيئة الأمم المتحدة. فإذا جاءت مثل هذه اللجنة فسيكون من المهم أن تقضي وقتاً كافياً في الجنوب بالإضافة إلى الشمال. ولأسباب مناخية لا يمكن حضورهم قبل نهاية العام. وحتى يحين ذلك الوقت آمل أن نكون قد أطلقنا جمعيتنا التشريعية ومجلسنا التنفيذي. أعتقد أن ذلك سيكون أهم شيء نتبعه وسيساعد في الحفاظ على فتور حرارة السياسة. ففي غياب تقدّم دستوري من هذا النوع، لا أعتقد أن الوضع الحالي يمكن الإبقاء عليه طويلاً. إن الدعاية المصرية في السودان مقوّضة تماماً للحكم الثنائي، وإن حكومة السودان تشبه طفل الأبوين المطلّقين اللذين لا يستطيعان الاتفاق على تنشئته.

١٠ ـ إن كل موظف مصري في هذه البلاد يدعو علناً لإسقاط الاستعمار البريطاني في السودان والعمل على وحدة وادي النيل. ولا يفهم أصدقاؤنا السودانيون لماذا لا نطرد هؤلاء الناس خارج البلاد أو على الأقل نمنحهم التسهيلات نفسها لدعايتهم كتلك التي يحصل عليها الأشقاء في القاهرة. إن السيد عبد الرحمن يعزف دوماً على هذا الوتر كلما التقيته.

١١ ـ تذكر أنه عندما عيّنت في السودان كان من رأي وزير الخارجية أن نمارس، من جانب واحد. سياسة جديدة لمساهمة مصرية أكبر في الحكم الثنائي. وأنا مقتنع تماماً بأن مثل هذه السياسة، في مثل هذه الظروف، ستكون من المحال. فكل موظف مصري في هذا البلد يشكل رأس حربة للدعاية المصرية المناوئية للبريطانيين. وفي الواقع أنه لن يعار اهتماماً عند عودته إلى مصر إذا رفض أن يلعب مثل هذا الدور.

١٢ ـ لست متأكداً إلى أي مدى كان أصدقاؤنا المصريون مسؤولين عن الإضراب في ورش السكة الحديد بعطبرة. أعتقد أنه كانت لهم يد فيه ولكنني أميل إلى الاعتقاد بأن أسباباً أخرى كانت هي الغالبة. لقد كان هناك لبعض الوقت اضطراب في الورش من أجل

بعض التمثيل للعمال. ولكن المشكلة أن العمال أنفسهم لا يدرون أنسب صيغة للتنظيم العمالي. ولا أعتقد أن إدارة السكة الحديد مهيأة لتقديم صيغة أفضل. ولذلك ربما يكون من الأفضل استقدام زعيم نقابي جيد من الوطن [يقصد المملكة المتحدة ـ المترجم] لينصح العمال بشأن تنظيم أوضاعهم وكيف يجب عليهم العمل به.

١٣ ـ بشكل عام لديّ انطباع بأنه، ليس الحاكم العام فحسب وإنما إدارة السودان كذلك، يعيشون في أبراج عاجية. وينبغي علينا أن ننهي هذا الابتعاد عن الناس. وكما سبق أن قلت فإن تزايد السودنة سيجعل من هذه المشكلة أكثر صعوبة. إن التطويرات الدستورية المقترحة ربما تساعد في هذا الشأن. كما أنني سأتخلص من بعض العادات الاجتماعية القديمة. إلا أن ما أنا مقتنع به هو أن الصلة مع بريطانيا هي أفضل شيء ممكن تقديمه لهؤلاء الناس في المرحلة الحالية من تطورهم. ولا أتصور أن أي وصاية من هيئة الأمم المتحدة ستكون أفضل.

١٤ ـ لقد أنهكني هذا الصيف تماماً تقريباً. ولذلك أزمع ـ إذا سمحت هيئة الأمم المتحدة ـ أن أغادر إلى انجلترا في حوالى نهاية هذا الشهر وآمل أن أراك في لندن.

[LX]

F.O. 371/62948,
Nº 4183

«مصر والسودان»

مسودة ورقة مجلس وزراء من سير أو. سارجنت إلى مستر بيفن يوصي فيها بإجراء ما في السودان تحسباً لقرار مجلس الوزراء بشأن النزاع الإنجليزي ـ المصري.

٢ سبتمبر ١٩٤٧

لقد أعدَّت الورقة التالية كنتيجة لمناقشة بين وزير الخارجية وحاكم السودان العام.

بالرغم من الطريقة السخيفة وغير اللائقة التي أدير فيها النزاع الإنجليزي ـ المصري في مجلس الأمن، يبدو أن الاجراءات ستنتهي قريباً بقرار يوصي بمواصلة المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

٢ ـ لا مناص من أن تشمل مثل هذه المفاوضات السودان ومصر. ولكن من الصعب أن يتصور المرء الأساس الذي ستدار بموجبه. ففي ما يتعلق بمصر فإن معاهدة بيفن ـ صدقي الفاشلة في نوفمبر الماضي تكاد أن تمثل الحد الذي تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تذهب إليه فيما يتعلق بترتيبات الدفاع المتبادل. بيد أننا يمكن أن نقدم تنازلاً إضافياً وذلك بتقديم تاريخ سحب قواتنا من منطقة القنال.

٣ ـ ولكن حتى إذا كان هناك مجال ضئيل للمناورة في الجزء المصري المحض من النزاع، فيبدو أنه من غير الممكن المساومة إزاء السودان. لقد تمخّض اتفاق بيفن ـ صدقي المتعلق بالسودان عن مساومة شاقة ويمثل الحد الذي يمكن أن يتفق عليه كل من الطرفين. ولكن حتى ذلك لم يعد ممكناً. فنظراً لما حدث منذ ذلك الوقت، فمن المحتمل أن أي إحياء للاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على أساس «وحدة مصر والسودان» أو «تاج مصر المشترك» سيعصف بالسودان تماماً. وهكذا فإن أي تنازل فيما يتعلق بالمطالب المصرية بشأن السودان سينفّر أصدقاءنا في الجبهة الاستقلالية ويمكّنهم من استعداء كل البلاد ضدنا.

٤ ـ وإذا لم نكن حذرين بهذا الخصوص فربما نجد أنفسنا مطرودين من مصر والسودان معاً. فإذا غادرنا مصر ينبغي، مهما كلّف الأمر، أن نحافظ على سيطرتنا في السودان.

٥ ـ وفي هذه الأثناء فإن الدعاية للمصريين الهدامة في ذلك البلد مستمرة، وهي دعاية حاقدة ومنتشرة ويسندها مال وفير. إن السياسة المحددة للحكومة المصرية الحالية هي الحد من ولاء السودانيين للإدارة وللحكم الثنائي. وبالفعل أبلغ النقراشي الوفد الاستقلالي في نيويورك بأن الحكومة المصرية تنوي أن تستمر في، بل وستزيد دعايتها في السودان. ويبدو أننا نقترب بسرعة من الوضع الذي خلقته الحكومة المصرية في عام ١٩٢٤ عندما ترتب، على مؤامرات مصرية مماثلة، مقتل الحاكم العام وتمرّد القوات السودانية.

٦ ـ لذلك، من الضروري أن نحاول تقوية مركزنا في السودان بشكل عام ونتخذ الخطوات لمنع أي كارثة محتملة هناك. ومن المهم أيضاً أن نفعل هذا قبل أي مفاوضات متجددة بشأن السودان حتى نكون قادرين على التصرف من مركز قوة وليس من مركز ضعف.

التوصيات:

(١) اتخاذ إجراء صارم ضد المؤامرات المصرية في السودان سيقوي وضع الإدارة ومركز حكومة صاحب الجلالة أكثر من أي خطوة أخرى. إن ما سيكون مرغوباً فيه هو إعلان في اللحظة المناسبة من قِبَل حكومة صاحب الجلالة مشابهاً للإعلان الذي أصدره مستر رامزي ماكدونالد في عام ١٩٢٤ (نصه مرفق) والذي كان مؤداه أن حكومة صاحب الجلالة لن تحتمل استمرار هذه الأنشطة من قبل المصريين في السودان.

(٢) سيكون من المرغوب فيه تقوية الكتيبتين البريطانيتين الحاليتين وذلك بإضافة قوة مدرعة وبضع قاذفات قنابل خفيفة.

(٣) ينبغي أن نمضي قدماً في المقترحات الدستورية وأن ندشن بدون تأخير الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي. وكانت هذه المقترحات قد رفعت إلى دولتي الحكم الثنائي.

(٤) عند إعادة النظر في الموقف في حالة حرماننا من استخدام مصر وربما فلسطين وطبرق كقاعدة لترتيباتنا الدفاعية في الشرق الأوسط، يجب ألا ننسى أن السودان قد ساعدنا في الحرب الأخيرة بثلاثين ألف مقاتل من الدرجة الأولى وأنه بملايينه السبعة ربما يكون مورداً جيداً للرجال. وقد يعوض هذا جزئياً فقدان المورد الهندي الذي لا يمكن التعويل عليه الآن. لذلك علينا أن ننظر في احتمال بناء طاقة قوة دفاع السودان مرة أخرى في مستوى زمن الحرب.

(٥) يجب أن نحافظ على نوعية الموظفين البريطانيين الجدد في خدمة حكومة السودان. إن هذا قيد البحث، فنظراً لسودنة خدمات الحكومة التي هي الآن سياسة حكومة السودان، فلن يكون في استطاعتنا أن نعين رجالاً من ذوي المؤهلات المطلوبة إلا إذا ضمنا لهم رواتب التقاعد ومواصلة عملهم في فروع الخدمة المقابلة في حكومة صاحب الجلالة عند سودنة وظائفهم.

(٦) إن على حكومة السودان أيضاً أن تحسّن نوعية دعايتها في أوساط السودانيين، والخطوات الجارية لتحقيق ذلك هي قيد النظر.

[LXI]

F.O. 371/63047,
Nº 5856

قضية السودان في الأمم المتحدة

تقرير من ملخص استخبار السودان السياسي رقم ٥ اغسطس ــ أكتوبر
بشان رد الفعل السوداني على النزاع الإنجليزي ــ المصري في مجلس الأمن
[مقتطف]

٢٤ نوفمبر ١٩٤٧

مقدمة:

١٤٠ ــ لقد حصل عرض الفصل الأخير من هذه السلسلة للمراحل التي كانت فيها القضية المصرية على وشك أن تناقش في مجلس الأمن. ويتناول هذا التقرير الفترة التي تبدأ فيها الوفود المختلفة بالوصول إلى هيئة الأمم المتحدة حتى عودتها.

ردود الفعل المحلية على النزاع الإنجليزي ـ المصري في هيئة الأمم المتحدة

١٤١ ــ لقد أثارت أخبار إرسال حكومة السودان وفداً مكوناً من بريطانيين فقط نقداً في الصحافة وفي غيرها. كما كان واحداً من الأسباب التي حدت بالجبهة الاستقلالية لإعادة النظر في قرارها السابق عدم إرسال ممثلين إلى أمريكا. وقد تكوّن وفدها الذي موّله، بصفة رئيسية السيد عبد الرحمن المهدي، من: محمد أحمد محجوب وعبد الله بك خليل (سكرتيرا الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة على التوالي) اللذين غادرا جواً إلى نيويورك في ٩ أغسطس وسيلحق بهما بعد وقت قصير السيد صديق عبد الرحمن المهدي ومحمد صالح أفندي الشنقيطي. والأخير قاضٍ في المحكمة العليا. وقد أثار اشتراكه في مهمة سياسية من هذا النوع نقداً واسعاً ولكنه، وبالمراعاة المفرطة لأصول اللياقة، تجنّب أي اتهام محدد بالنشاط السياسي. إذ اتخذ موقفاً مؤداه أنه يقضي إجازته السنوية في نيويورك كمراقب للوقائع، عن كثب، في مجلس الأمن. وعلى أي حال لا شك في أن

محمد صالح الشنقيطي كان العقل المفكّر للوفد وأن السيد عبد الرحمن الذي هو صديق شخصي له، قد أرسله إلى نيويورك من أجل الإبقاء على محمد أحمد محجوب تحت السيطرة.

١٤٢ ـ وما أن سمع الاتحاديون بأن الاستقلاليين قد غادروا، حتى رتبوا لإرسال اسماعيل الأزهري وإبراهيم المفتي ودرديري أحمد اسماعيل (وكلهم أعضاء في ما يسمى بوفد السودان في القاهرة) وتوفيق البكري وهو صحفي سوداني مقيم في القاهرة. وقد تبعهم لاحقاً حامد بك صالح والسيد عمر أفندي الخليفة وقد كانا ضابطين في قوة دفاع السودان وأحيلا على المعاش. ويبدو أن الحكومة المصرية تموّل رحلة هذا الوفد وظهر في نيويورك كأنه جزء من الوفد المصري الرسمي. وقد تمخضت الجهود لجمع المال في السودان [للوفد الاتحادي ـ المترجم] عن مبالغ زهيدة. من المعلوم أن النقراشي كان متردداً في السماح للأزهري والآخرين بالذهاب إلى أمريكا لأنه كان يعتقد أن حضورهم في قاعة المجلس لن يفيد القضية المصرية كثيراً.

١٤٣ ـ لقد استمرت الإجراءات في «ليك سكسس» لمدة شهر تقريباً قبل أن تنتهي إلى طريق مسدود. ومما يبعث على الدهشة أنها وبشكل عام لم تُثر إلا اهتماماً قليلاً في السودان، إلا في أوساط فئة صغيرة من الطبقة المستنيرة ذات الحس السياسي في المدن الكبرى. ويعتقد كثير من هؤلاء أن مصر ستتمكن من زيادة حصتها في إدارة السودان وأن أيام البريطانيين تقترب سريعاً من نهايتها. وعلى أي حال فقد كان لغياب قادة الأحزاب المختلفة أثر مهدىء إذ صرف الاهتمام عن الأحداث ذات الأهمية المحلية. غير أنه بسبب الاقتراحات المتعددة والتعديلات المضادة التي قدمها أعضاء مجلس الأمن وأيضاً بسبب التعميم في نصوص الكلمات التي حجبت نقاط النزاع، ساد الغموض في شأن ما كان يحدث. لقد رحّب الاتحاديون بتأييد روسيا مطالبة المصريين بجلاء القوات البريطانية. ولكنهم أخفقوا في أن يلاحظوا أن روسيا أحجمت بحذر عن إبداء أي رأي بشأن مسألة السودان. وعلى كل حال فقد حظيت روسيا بالقبول لبعض الوقت في أوساط شرائح الرأي العام المصري التي تجهر بالرأي. وقد ردد الموالون لمصر هنا، ومن دون تفكير، هذا القبول فأصبحت الهتافات الموالية لروسيا سمة لبعض المواكب والاجتماعات التي جرت أخيراً.

١٤٤ ـ عندما وصل الأمر إلى طريق مسدود وأجّل مجلس الأمن أي نظر في النزاع إلى أجل غير مسمّى، فسّر الجمهور، هذا القرار، على أن مصر التي رُفضت مطالبها قد رُدت خائبة. وقد كان له الوقع التالي على الرأي العام:

(أ) تعزيز مكانة بريطانيا بسبب الطريقة التي عرضت فيها قضيتها ولأنها، وبشكل عام،

كسبت بدون عناء. ففي السابق حُمل العديد من السودانيين على الاعتقاد، بسبب موقف الصحافة، وبسبب الضعف البريطاني الظاهري في وجه التحريض المصري، أن القوة البريطانية قد أُفلت وأن بريطانيا أصبحت أمة مفلسة وعاجزة عن الدفاع عن نفسها في السياسة الدولية. ولكن هذه النظرية قد بطلت الآن.

(ب) على هذا الأساس تدنّت المكانة المصرية. لقد فشلت مصر، والشرق لا يحترم الفشل كثيراً.

(ج) إن بيان السير ألكسندر كادوقان [مندوب بريطانيا في مجلس الأمن في فترة عرض النزاع المصري ـ البريطاني ـ المترجم] والذي نقلت عنه الصحف (وإن لم يكن بشكل دقيق تماماً) قوله بأن البريطانيين لن يغادروا السودان أبداً حتى يصبح السودانيون جاهزين لتقرير المصير قد كان له تأييد واسع، بالرغم من أنه أقلق بعض أصحاب نيل المطالب بالتمني من الجانبين. وفي كل الأحوال فقد ساعد في التصدي للفكرة التي دأب الموالون لمصر على ترويجها خلال الأشهر الأخيرة بأن البريطانيين على وشك الانسحاب من السودان.

(د) إن سذاجة كثير من السودانيين واقتناعهم بأن المنظمات الدولية ستمنحهم استقلالهم قد تحطّمت. لقد أدرك عدد متزايد منهم أن أملهم الوحيد في البقاء كأمة يكمن في أن تكون لهم صلات ودية وثيقة مع قوة عظمى كبريطانيا.

١٤٥ ـ إن التأثير على شرائح معينة من الرأي العام يمكن إيجازه فيما يلي:

(أ) الجبهة الاستقلالية: لقد ابتهج الاستقلاليون بهزيمة مصر. وبالرغم من أن أملهم قد خاب بسبب إخفاقهم في تحقيق سودان مستقل تحت الرعاية البريطانية، إلا أنهم يشعرون بأن تقدماً قد أحرز لأن كل المندوبين أكدوا حق السودانيين في تقرير المصير وأصبح العالم أخيراً وبشكل عام تقريباً يتعاطف مع السودان.

ولكنهم يخشون من أن استمرار الحكم الثنائي والخلاف بين دولتيه سيعني إعاقة التقدم نحو الحكم الذاتي وتكثيف الدعاية المصرية التي يطالب السودانيون بمنحهم سلطة أكبر لمحاربتها من دون وازع. وإذا ثبت لهم أنه يستحيل على حكومة السودان أن تتخذ ما يعتبرونه خطوات فاعلة في هذا الاتجاه، فإنهم ربما يتحولون إلى المعارضة. ولكن من غير المرجح أن يحدث هذا في الوقت الحاضر.

(ب) الاتحاديون: لقد بدأ هؤلاء في إدراك خطورة ارتباطهم الوثيق بمصر والتي فقدوا الثقة فيها. كما فقدوا الثقة في قادتهم الموالين لها. وترغب شريحة مؤثرة منهم في الانفصال عن الختمية لأنهم يعتقدون أن معارضة الختمية لحكومة السودان غير فاعلة. وفي هذا الصدد فقد كان لبرقية السيد علي الميرغني إلى هيئة الأمم المتحدة بتجاهلها المتعمد

لدعم قضية الوحدة أثره البالغ. ويفكر قادة الاتحاديين الآن في الإفلات من الاعتماد المباشر على مصر وعلى تركيز جهودهم في أن يكونوا محوراً لحركة وطنية مناوئة للحكومة. وسيجدون دائماً التأييد لذلك في أقليم لا يحكم نفسه.

(ج) الختمية: لقد رأى هؤلاء أيضاً خطورة ارتباطهم الوثيق بمصر ويرغب كثير منهم في إعادة العلاقات الطيبة مع حكومة السودان والانفصال عن حزب الأشقاء الذي لا يكنون لقادته احتراماً كبيراً.

(د) الأغلبية الصامتة: يتوق هؤلاء لأن تتبنى حكومة السودان خطاً محدداً وتتمسك به. فقد كانوا عاجزين عن فهم عدم فاعلية الحكومة خلال العامين الماضيين. وبما أنه يبدو أن القضية المعروضة أمام هيئة الأمم المتحدة تلفظ أنفاسها الأخيرة، فإنهم يتوقون أن تعيد الحكومة وبالسرعة والحسم الممكنين الهدوء العام. وقد فعلت أحداث الأسابيع الماضية الكثير لطمأنتهم.

١٤٦ ـ في بداية سبتمبر ومع استمرار غياب الوفود في أمريكا، فإن الأحزاب المختلفة كانت حائرة ومترددة إزاء ما ستفعله لاحقاً. ولذلك فإن إعلان فخامة الحاكم العام بالإنابة في ١٣ سبتمبر قد جاء في وقت كان له فيه أعظم الأثر.

في هذا الإعلان شدّد الحاكم العام بالإنابة على تصميم الحكومة على المضي في خططها لإقامة جمعية تشريعية وعلى ألا تسمح بأي تدخل في سياستها لسودنة الخدمة المدنية وللحفاظ في الوقت نفسه على القانون والنظام. إن الصحافة المصرية التي لا تفرّق بين «سياسة السودنة» والاقتراحات لتطوير الدستور، فسرت الإعلان كأنه إشارة للحكومة المصرية لرفع يدها عن السودان، ولذلك استنكرته بشدة. ولو أن نائب رئيس الوزراء المصري أرسل برقية في ٢٩ أغسطس يعبر فيها عن تخوفه من حدوث قلاقل في السودان. وتبنّى النقراشي نفسه موقفاً أكثر حذراً واقتنع في رسالة افترض فيها أن الحاكم العام بالإنابة لا يزمع أن ينكر على الحكومة الملكية المصرية سلطات الموافقة أو عدمها على التشريع الدستوري المقترح، وألمح إلى أن تعديلات مفصلة ستتبع.

لقد كان الأثر المحلي للإعلان كبيراً. فقد سرّ أغلبية السودانيين لأن الحكومة أبدت تشددها في الإمساك بالوضع. وهذا بالرغم من أن كثيراً منهم قد تحفظوا حتى يتأكدوا من المدى الذي ستقرن فيه الحكومة القول بالفعل. وقد اعتبر آخرون وبوجه خاص من يحملون آراء معادية للحكومة، الإعلان بمثابة تهديد بالعقاب والانتقام. إن الأحداث التي تلت كتعيين قاضي قضاة سوداني، وحظر عودة ناظر مدرسة فاروق، وفصل حماد توفيق، ومحاكمة صحفيين وسكرتير الحزب الجمهوري قد أعادت كلها الثقة إلى الحكومة وتصميمها على الاستمرار في الحكم. إن الإعلان يعتبر الآن بشكل عام كمؤشر على نهاية فصل وبداية آخر.

١٩٤٨

[LXII]

F.O. 371/69209 96784

هذه البرقية سرية بشكل خاص
ويجب أن تحتفظ بها الجهة التي تتلقاها ولا يتم تداولها
من القاهرة إلى الخارجية
مستر شابمان أندروز

السادس من يناير ١٩٤٨،

عاجل
شخصي إلى كامبل من شابمان أندروز:

١ ـ أخشى أنك ستجد «هاو» متشبثاً برأيه. لقد تحدثت معه طويلاً في الليلة الماضية. والموقف الذي يتخذه هو أنه عندما كان في إمكان حكومة السودان أن تنجو ببروتوكول صدقي ـ بيفن في ذلك الوقت فلا يمكنها أن تفعل ذلك اليوم. وما لم تُترك الإدارة الحالية في السودان إلى شأنها في قيادة السودان إلى الحكم الذاتي الكامل (أي من دون تدخل، أياً كان، من جانب مصر) فسوف تقع هناك مشاكل. ويقصد بالمشاكل عدم التعاون التام من جانب السودانيين في الخدمات الحكومية واحتمال إثارة القبائل وتأليبها وإضرام نار التعصب المهدوي. والمسألة كما يرها هاو، إما أن تعطى الإدارة الحالية حرية كاملة أو «نفقد السودان». ويقصد بهذا أننا سنحرم في السودان كلياً من أية أغراض عسكرية لأن الفوضى ستنتشر وستعم.

٢ ـ وعلى هذا الأساس فإن رأيه هو أن نقول للمصريين: «إرفعوا أيديكم عن السودان». وإذا نجم عن ذلك تصرف غير لائق من جانب المصريين فليكن. إن التسهيلات المتاحة في السودان، كما يقول، حسب رأي القائد العام، أكثر أهمية لنا من تلك التي في مصر. وقد أخبره القائد العام في اليوم السابق أنه لا يوجد سبب لبقائنا في مصر، ولكن يجب أن نبقى في قبرص وطبرق والسودان. ويعتقد هاو أننا إذا عدنا في ظروف حرب، فإن المصريين سيكونون شاكرين، وسوف يرحبون بنا سواء كانت هناك معاهدة أو لم تكن. على أنه من الجانب الآخر، إذا اضطررنا أن نرجع بالقوة فيجب أن لا (أكرر «لا») نخشى

عدم تعاون من المصريين. سوف يضطرون للتعاون معنا عندما تكون المسألة متعلقة بخبزهم وطعامهم. وإذا دعا الأمر، يمكننا أن نقهر المصريين لكن لا يمكننا أبداً أن نقهر السودانيين بسبب اتساع رقعة السودان، وتوزع السكان، ولأن المقاتل السوداني المتعصب عنصر يختلف عن المقاتل المصري، ولا أعتقد أن الحال سيقتضي قهر المصريين. ويعتقد أن المصريين يرغبون الآن بشدة في التوصل إلى اتفاق لأنهم خائفون. ولذلك، فهذه ليست هي اللحظة التي نقدم لهم فيها تنازلات. وفي الحقيقة فهو يعتقد أنه إذا كان هناك شخص له وزن وتفويض، مثال ذلك القائد العام، وقابل الملك فاروق وشرح له احتياجات الوضع العسكري، فيجب أن لا نستبعد موافقة المصريين على احتفاظنا بقوات هنا، حتى في زمن السلم.

٣ ـ بالنسبة إلى موضوع اتفاقية العام ١٨٩٩، قال هاو: على الرغم من أنها، بلا شك صحيحة كوثيقة قانونية، إلا أنها حبر على ورق في الساحة السياسية. لا يوجد سوداني واحد، ولا حتى من بين الأشقاء، من يقبل بها. ولذلك من غير الواقعي الإشارة إليها. لقد تغيرت الأحوال بالنسبة إلى هذا الأمر عما كانت عليه في العام ١٨٩٩ والعام ١٩٢٤، وحتى مقارنة بالعام ١٩٣٦ وأكتوبر ١٩٤٦. إن السودانيين لا يقبلون اليوم وثيقة أبرمت قبل خمسين عاماً، وبدون مشاركتهم فيها، بالرغم من أنها حددت وضعهم السياسي، عندما أخمد البريطانيون ثورتهم ضد المصريين. وفوق كل شيء فهم لن يقبلوا بعودة المصريين، الذين لا يخفون احتقارهم لهم، مرة أخرى.

٤ ـ أعتقد أنك تريد أن تطلع على ما يدور في ذهن هاو من هذه الناحية.

الرسالة أعلاه سرية للغاية

(صورة أرسلت إلى سير ر. كامبل)

[LXIII]

F.O. 371/69209 96784

هذه البرقية سرية بصفة خاصة
ويجب أن تحتفظ بها الجهة التي تتلقاها ولا تتداولها
من القاهرة إلى وزارة الخارجية

مستر شابمان أندروز **٧ يناير ١٩٤٨**

عاجل جداً
سري للغاية

برقيتك رقم ٢٩،
شخصي إلى سير كامبل من شابمان أندروز،

بعدما نظر هاو برقية الخارجية رقم ٢٢، دخل في تفكير عميق، واغتنمتُ الفرصة لأذكّره بأن للمصريين حقاً كاملاً في أن يؤخذ رأيهم في الاعتبار. ثم نظرنا معاً مقدمة اتفاقية العام ١٨٩٩، وأكدت أننا نحن البريطانيين استخلصنا الحق «لنشارك ... في مستقبل عمل وتنمية... الإدارة والتشريع»، وأكدت على كلمة «مشاركة». فالدليل الموجود عبر السودان هو العلم المصري الذي يرتفع دائماً، وجنباً إلى جنب، مع علمنا، ليبرهن على الوجود المستمر للمصريين وقلت: ربما يكون صحيحاً أنه لا يوجد سوادني واحد اليوم يقبل اتفاقية العام ١٨٩٩، لكن الصحيح أيضاً أن كثيراً من المصريين، إن لم يكن أغلبهم، يريدون التخلص منها من أجل أن يعودوا مرة أخرى إلى ما يعتقدونه ميراثاً لهم. واقترحت أنه في مصلحة بريطانيا التمسّك باتفاقية العام ١٨٩٩ مثلما تمّ التمسّك بها في معاهدة العام ١٩٣٦ وفي بروتوكول العام ١٩٤٦. فعلى أساس هذه الاتفاقية يحصل الحاكم العام على سلطاته الدستورية المشار إليها في المذكرة المرفقة مع مسوّدة هذه الرسالة إلى الحكومة المصرية حول الإصلاحات الدستورية (التي تشير إليها برقية وزارة الخارجية رقم ٢٢). تفهم هاو النقطة.

٢ ـ أنهيت حديثي بأن أشرت إلى أنه على الأقل، هناك شك في ما إذا كان السودانيون

متشددين في قبول التعقل في هذه المسألة، وأن التطرّف كامن فيهم كما يريدنا البعض أن نصدّق، وأنه إذا كان الأمر كذلك فإن السؤال ينتهي إلى الاختيار بين فقدان إما السودان وإما مصر، وأنه علينا أن نجد طريقة للاحتفاظ بهما معاً، وأعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك إذا اتفقنا مع المصريين على صيغة معينة وقدمناها للسودانيين بالدعاية المناسبة، وليسوا في خطر داهم من أن تضمهم مصر إليها كمقاطعة مصرية. لقد تخطينا هذه الصعوبة ونعلم أن مصر تبدو الآن مستعدة للتخلي تماماً عن دعواها السابقة بأن السودان كان ويجب أن يبقى إلى الأبد، جزءاً لا يتجزّأ من مصر. وأخبرته عن محادثاتك مع خشبة باشا وأطلعته على نسخة رسالتك التي تضمنت هذا اللقاء. ووصف الرسالة بأنها «كلها غير واقعية»، ولكن يبدو أنه أكثر ميلاً، مما كان عليه في البداية، ليعترف بوجود وجهة نظر مصرية شرعية.

٣ ـ في صباح اليوم التالي قابل هاو النقراشي وجلس وإياه أكثر من ساعة. وأخبرني بعد ذلك أنه قدّم رداً معدلاً، وفق برقية الخارجية رقم ٢٢. ولكن بعد مناقشة مستفيضة مع النقراشي حول مجمل الإصلاحات الدستورية، ترك له أيضاً المذكرة المعدّلة وفق برقية الخارجية رقم ٢٢، كوثيقة مستقلة في شكل مذكرة مساعدة لكل ما قاله بالفعل أثناء المناقشة. وأخبرني أن النقراشي لم يبدِ اهتماماً كبيراً في مسألة الإصلاحات الدستورية التي تخطّاها بذكاء. الشيء الذي أثار اهتمامه هو مسلك حكومة السودان نحو المعلمين المصريين. لقد أمضى ساعة يحاور الحاكم العام، للاتفاق على عودة المدير السابق عبد الهادي. إلا أن الحاكم العام لم يستسلم مع أنه كان ميالاً إلى النظر في الأمر لولا أن رئيس الوزراء المصري قال إنه يعتبر أنه واجب مقدّس بأن على كل مصري موجود في السودان أن يبشّر بوحدة وادي النيل. وسألت هاو إذا كان يعتقد أن هذا بالضرورة مثير للفتن داخل السودان، مع العلم أن هناك حزباً سياسياً هدفه الأساسي تحقيق وحدة مصر والسودان. فأجاب بأن الخطب التي ألقاها عبد الهادي أدت إلى مظاهرات طلابية (في صالح وحدة وادي النيل)، وأن المظاهرات قادت إلى إضرابات وفوضى وأنه من واجب حكومة السودان منعها. فقلت إنني أعتقد أنه من الضروري جداً وجود تمييز واضح جداً بين إثارة الشغب والفوضى من جانب، والتعبير الحر عن وجهة النظر السياسية، مهما كان مثل ذلك الرأي غير مقبول من الحكومة، من الجانب الآخر. فقال إن النقراشي باشا أعلن أنه لا يصدّق أن التعبير الحر عن الرأي السياسي متاح للمصريين في السودان اليوم. فأجبته أنه من الصعوبة أن نلوم المصريين على عدم معرفتهم بما يدور في السودان، في الوقت الذي توضع فيه الكثير من العقبات أمام حرية ذهابهم إلى هناك. وردّ هاو على هذا بقوله: إن لديهم فرقة من الجيش المصري ومديراً عاماً لمصلحة الري، إلى جانب المعلمين،

الذين يمكنهم إذا رغبوا، أن يجعلوا الحكومة المصرية تطّلع على ما يجري بدقة. وعلى أي حال فقد أشارت الصحف هذا الصباح إلى أن المفاوضات بين هاو ورئيس الوزراء المصري كانت «ودية». وأكد هذا «كويليام» الذي كان ينتظر في الغرفة المجاورة، وسمع ضحكات عالية تتردد في الداخل.

٤ ـ في هذه الأثناء انتشرت شائعات هنا، مفادها أن هناك خلافات سياسية بينك وبين هاو حول السودان، وأنك تفكر في الاستقالة. وسمعت أيضاً أن هناك شائعات في الخرطوم بأن مصريّاً سيعيّن نائباً للحاكم العام. واتخذنا هنا موقفاً بأن مروّجي الشائعات مصدر إزعاج وأنه في الوقت الحاضر، وربما لوقت طويل، لن يكون هناك إعلان رسمي، لأنه بكل بساطة لا يوجد جديد يقال.

(صورة أرسلت إلى سير ر. كامبل)

[LXIV]

F.O. 371/67155

الإصلاحات الدستورية في السودان

٩ يناير ١٩٤٨

١ ـ هذا السؤال متميز عن، ولكن له أثر مباشر في مسألة السودان الأساسية. ولذلك فإن مذكرة عنه قد تكون مفيدة لاجتماع الغد مع وزير الخارجية.

٢ ـ الخلفية التاريخية هي في اختصار كالآتي: عقد الحاكم العام، قبل عام، مؤتمر السودان الدستوري ـ وهو تنظيم خاص يمثل مختلف وجهات النظر السودانية، علماً أن غالبية العناصر المؤيدة لمصر رفضت الحضور ـ لصياغة نظام لحكم ذاتي محدود. وأعدّ المؤتمر تقريراً يشمل تصوراً لتكوين جمعية تشريعية، بسلطات محدودة، ومجلس تنفيذي يضم خمسة سودانيين، ولكن يترك حق القرار النهائي للحاكم العام. وقد وافق الحاكم العام على هذا التقرير ورفعه إلى دولتي الحكم الثنائي للنظر فيه. ووافقت الحكومة البريطانية فوراً من دون تحفظات. بينما وافقت الحكومة المصرية على المبادىء العامة. ولكن في نهاية نوفمبر قدمت إلى الحكومة البريطانية وحكومة السودان مذكرة تحوي مجموعة من التعديلات، وقالت إن الأخذ بها يمثل الشرط الأساسي لموافقتهم. وأكثر تلك التعديلات إثارة للجدل، هي أن صلاحيات الحاكم العام يجب ألا تسمح له بقبول أو رفض التشريعات من دون موافقة دولتي الحكم الثنائي، في كل حالة ومطالبة غير واضحة، بنصيب مصري أكبر في تحضير السودانيين للحكم الذاتي.

٣ ـ اقترحت وزارة الخارجية على الحاكم العام أن يمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات، ويُعلم الحكومة المصرية، بأن ما يجري، من دون أي تحيز ضدهم، سوف يسير لاحقاً في الاتجاه الذي يرغبونه، على ضوء التجربة والمناقشات. ويفضل الحاكم العام هذا التوجه، ولكن سير رونالد كامبل يشعر أن تجاهل الشروط المصرية قد يثير أزمة خطيرة. وتوصلت البرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية والقاهرة والخرطوم حتى وقت مغادرة سير رونالد كامبل وسير روبرت هاو إلى لندن إلى الاتفاق على الآتي:

(أ) إن موافقة دولتي الحكم الثنائي على كل التشريعات تتناقض مع اتفاقية العام ١٨٩٩ وستجعل وضع الحاكم العام غير محتمل ويجب أن نعارض هذا الطلبَ.

(ب) سيكون من الصعب جداً على الحاكم العام أن يبرّر قانونياً، أو أمام الأمم المتحدة، سن قوانين للإصلاحات المقترحة من دون الموافقة المصرية.

(ج) لهذا، وبسبب خطورة الجدل الإنجليزي ـ المصري على الإصلاحات الدستورية، فإن ذلك سوف يضرّ بالقضايا الأساسية في المعاهدة. فمن المهم بذل كل مجهود لمشاركة المصريين معنا. وأفضل طريقة لتحقيق هذا أن تتم مراجعة مسوّدة القانون بواسطة الإنجليز والمصريين، على المستوى الرسمي والفني، بالتشاور مع المندوبين السودانيين.

(د) الضغوطات من قبل السودانيين من أجل العمل للإصلاحات قوية، لدرجة لا تسمح بترك المصريين يعطلون الأمور بتأجيل المفاوضات. ويرى سير رونالد كامبل أن كل ما يريده المصريون حقيقةً هو سيطرة أكبر على الحكومة، وإذا أمكن ترتيب هذا بطريقة ما، فربما لن يضغطوا بالنسبة إلى مطالبهم الأخرى. ويصرّ الحاكم العام على أن السودانيين لن يحتملوا أي زيادة في الهيمنة المصرية. لكنه قال: إن مختلف النقاط المصرية الأخرى سوف تغطى في القانون والذي كان في طور الإعداد الذي سيجعل الإصلاحات سارية المفعول. وهو ملتزم بوضع القانون أمام المجلس الاستشاري لشمال السودان في اجتماعه في الشهر المقبل.

٤ ـ قابل الحاكم العام، وهو في طريقه إلى لندن، رئيس الوزراء المصري في القاهرة. وبعد المشاورة مع وزارة الخارجية أوضح للنقراشي باشا موقف حكومة السودان حول مختلف القضايا الواردة في المذكرة المصرية، وترك معه مذكرة غير رسمية حول الموضوع. وأكد له أن القانون سوف يعرض على دولتي الحكم الثنائي، ولكنه لم يلزم نفسه بانتظار الموافقة المصرية قبل إعلانه. وأخبر النقراشي بأن القانون سوف يعرض على المجلس الاستشاري.

٥ ـ نوقشت المسألة بتوسّع في وزارة الخارجية مع سير رونالد كامبل وسير روبرت هاو وتم الاتفاق على الإجراءات التالية:

أ ـ يجب على الحكومة البريطانية الآن أن تردّ على المذكرة المصرية بشروط توفيقية، وتقترح مراجعة مشتركة لمسوّدة القانون. لن يتناول الرد المذكرة المصرية بالتفصيل ولكن سوف يدحض دعواهم في أن الموافقة المسبقة لدولتي الحكم الثنائي ضرورية لكل تشريع. (مسودة الرد مرفقة).

ب ـ يجب أن يمضي الحاكم العام في خطته بوضع القانون أمام المجلس الاستشاري

لشمال السودان، ومن الضروري، أن يوضّح للمجلس، بشكل جلي، أن القانون تمّت دراسته من قبل دولتي الحكم الثنائي، ويجب انتظار وجهة نظرهما قبل النشر. ليس هناك سبب يمنع أن تكون المناقشات في المجلس متزامنة أو سابقة للمراجعة من قبل الموظفين والخبراء البريطانيين والمصريين.

جـ ـ إذا رفض المصريون هذه المراجعة أو لم ينتج منها توصيات متفق عليها في حدود زمن معقول، فسيكون من الضروري أن يمضي الحاكم قدماً من دون موافقة المصريين، كما اقترحت وزارة الخارجية في البداية. مثل هذا العمل الأحادي يمكن تبريره بسهولة في هذه المرحلة المتأخرة حيث سيكون من المعروف أن الحكومة البريطانية قد بذلت كل جهد للوصول إلى اتفاق مع المصريين.

د ـ في هذه الحالة يمكن التأكيد للمصريين أن مقترحاتهم التي لم تضمن في القانون سوف تعرض على المجلس في أول دورة له. من الممكن أيضاً أن توضع ترتيبات لمراقبين بريطانيين ومصريين ـ أو ربما أيضاً محايدين ـ ليراقبوا انتخابات الجمعية من أجل إقناع المصريين بأنها أجريت بنزاهة.

وزارة الخارجية البريطانية

٩ يناير، ١٩٤٨

[LXV]

F.O. 371/69193, 1872

مصر والسودان
مذكرة الخارجية حول اجتماع مستر بيفن وسير ر. هاو.
[مقتطف]

١٢ مارس ١٩٤٨

قال وزير الخارجية إنه قلق من مسألة السودان. فأية اقتراحات يقدمها إلى المصريين يرفضونها وكما أخبر السفير المصري، فإنه قد ضاق ذرعاً بهذا. ولا يرى كيف يمكن أن نحرز أي تقدّم مع الملك فاروق أو النقراشي. النقراشي ميؤوس منه. أما بخصوص القانون، فإنه بانتظار معلومات حول مسألة التوقيت.

قال سير ر. هاو إنه ليس هناك تاريخ محدد لنشر القانون ولكن المجلس الاستشاري لشمال السودان ضغط على حكومة السودان لتنشره عاجلاً، وقد يتمكن الحاكم العام من تأجيل الإعلان لمدة شهر. وفي ردّه على سؤال وزير الخارجية، أجاب: إن المجلس الاستشاري يتكوّن كله من سودانيين ما عدا الرئيس، وهو السكرتير الإداري، وعضو تعينه بريطانيا.

قال مستر شابمان أندروز إن المصريين يدّعون أنها جمعية منتقاة.

أوضح سير ر. هاو بالتفصيل كيف يتم تعيين أعضاء مجالس المديريات بحرية، وتتكوّن كلها من سودانيين. وكيف أن النظام في نهاية الأمر يقوم على الانتخاب الحر تمشياً مع التقاليد القبلية، ما عدا في المدن، حيث تُجرى انتخابات مباشرة لأعضاء المجلس. في المدن، أي مواطن قادر على دفع ستة جنيهات مصرية إيجاراً في العام الواحد يحق له التصويت، وهذا يغطي جزءاً كبيراً. يبدو أن المصريين يريدون انتخابات مباشرة في كل الأماكن.

علّق وزير الخارجية: إن المصريين يريدون بلا شك انتخابات فاسدة مثل انتخاباتهم.

أشار سير ر. هاو إلى أن حكومة السودان أبدت استعدادها للسماح لهيئة مراقبة، تشمل مصريين، بمتابعة الانتخابات.

أكّد وزير الخارجية على أهمية هذه النقطة.

كما أوضح سير روبرت هاو أن مسودة القانون سلّمت إلى أعضاء المجلس قبل أسبوعين من اجتماعهم في ٣ مارس؛ وناقشوها خلال أربعة أيام في الجمعية؛ واقترحوا مختلف التعديلات التي ستلحظ في القانون. وقال إن نُسخ القانون المعدّل سترسل إلى دولتي الحكم الثنائي.

قال مستر شابمان أندروز إن المصريين يدّعون أن نص مسوّدة القانون الذي يعتبرونه غير كافٍ، قد حُجبت عنهم عن قصد، بينما حاولنا أن نتفاوض معهم على اتفاق حول المسائل الاستراتيجية، إلخ.

أنكر سير ر. هاو أن يكون هناك مثل هذا الخداع. المذكرة التي سلّمناها للنقراشي في الخامس من يناير أوضحت بالتفصيل مدى الاستجابة إلى المقترحات المصرية في مسوّدة القانون.

يعتقد مستر شابمان أندروز أن هناك مجالاً للشك حول المدى الذي يمكن أن تصل فيه مسوّدة القانون للاستجابة إلى المقترحات المصرية، وأن انطباعه في الواقع أنها لم تمضِ بعيداً جداً. ولكن علينا أن نقرّ أن كثيراً من النقاط المصرية التي لم يُستجب لها كانت غير معقولة، على سبيل المثال تقديم كل التشريعات مسبقاً إلى دولتي الحكم الثنائي.

أشار مستر لاسلس إلى أن الحكومة البريطانية قد أوضحت بجلاء أنها، كشريك، لن تقبل هذه النقطة.

وأشار وزير الخارجية إلى أن المذكرة المصرية التي تسلمها لتوّه أصرّت مرة أخرى على السيادة المصرية على السودان.

قدّم سير ر. هاو قائمة مفصّلة بالمقترحات المصرية وعن مدى الاستجابة لكل اقتراح في مسوّدة القانون، وأشار إلى أنه تمت الاستجابة لها إلى مدى بعيد جداً.

قال مستر شابمان أندروز إن جوهر المسألة يكمن في أن المصريين يطالبون بأن يعاملوا كشركاء في الممارسة، مثال ذلك: التمثيل في المجلس التنفيذي، الذي سيمكنهم من ممارسة دور حقيقي في قيادة السودان والسودانيين.

قال وزير الخارجية إن الأمور كانت ستكون مختلفة لو كنا نتعامل مع حكومة مصرية محترمة وتريد بالفعل أن تعمل معنا. لقد مضت ثلاث سنوات منذ إجازة مشروع ديموقراطية السودان، وهذه فترة طويلة جداً. وسوف يستجوب مجلس العموم المسؤول عن ذلك. المذكرة التي استلمتها الآن لا تساعد بتاتاً.

قال مستر روبرتز إن وزير الدولة طلب منه أن يؤكد أن أي تنازلات للمصريين على

حساب السودانيين سوف يتلقّاها مجلس العموم بعدم رضى.

يعتقد وزير الدولة أنه حالما تصبح هناك حكومة متعقلة في مصر فسوف تتحسن الأمور. الاعتراضات التي أثارتها الحكومة الحالية كانت مجرد أسلوب لمنع أي تقدم. إنهم يدركون جيداً أن السودانيين غير مستعدين للحكم الذاتي بعد. وعلى افتراض وجود حكومة مصرية متعقلة في مصر، فما هو المطلوب للوصول إلى اتفاق؟

يرى مستر شابمان أندروز أنه حتى مع وجود الحكومة المصرية الحالية، يجب علينا أن نجرّب العرض الأخير: يجب أن نقول لهم إنهم إذا وافقوا على القانون، فإن مصريين اثنين سيجدان مكاناً لهما في المجلس التنفيذي. يعتقد أن النقراشي مضطر للاستقالة إذا رفضنا المذكرة الأخيرة.

قال وزير الخارجية: من المؤكد ألا نقبل مقترحاتها. ولكن أليس الملك فاروق يحمل نفس الأفكار مثل النقراشي بالنسبة إلى هذه المسألة؟

مستر شابمان أندروز لا يوافق على ذلك. وهو يعتقد أن الملك فاروق ضاق ذرعاً بالنقراشي، وهو موقف وزارة الخارجية نفسه. لا بل يعتقد، على سبيل المثال، أن عبد الهادي (وزير الخارجية في حكومة صدقي) يمكن أن يشكل حكومة وسيكون أفضل من النقراشي. أبلغ مندوب الملك السفارة أن موضوع السيادة يمكن أن يعلق شرط أن يحصل المصريون على نصيب في حكومة السودان، الذي هو حق لهم في الحكم الثنائي. واقترح أنه إضافة إلى ذلك يمكن أن نطور عرض لجنة الرقابة الثلاثية المقترح.

وافق هاو.

لا يأمل مستر شابمان أندروز كثيراً في إقناع المصريين بقبول الصفقة.

قال وزير الخارجية إنه غير مستعد للقيام بأي محاولة إقناع. لقد تصرفت الحكومة المصرية مؤخراً وكأنها حكومة معادية، مثال ذلك ممارسة نفوذهم في الضغط على الحكومات العربية في ما يخص مسائل المعاهدة. وكان هو نفسه صبوراً جداً، بل ذهب إلى العشاء الذي أقامته الجمعية الإنجليزية ـ المصرية في ظروف غير ملائمة. وإذا كانت هناك فرصة لقبول المصريين للاتفاقية وفق الشروط المقترحة، فإنه سيوجه الحاكم العام أن يوافق على النقطتين المذكورتين. ولم يقترح أن يمضي أبعد من ذلك.

قال سير ر. هاو إن بعض السودانيين في المجلس الاستشاري لشمال السودان لا يمانعون في ضم المصريين العاملين في خدمة حكومة السودان إلى المجلس التنفيذي. وبعد مناقشة الاجتماع لهذا الأمر وفي ما إذا كان أفضل ضم اثنين من المصريين من الخارج، أو عدمه فقد استقر الأمر أخيراً أن الحاكم العام يمكن أن يعين المصريين، على سبيل المثال،

المدير العام للري، المصري (الذي كان ينضم إلى المجلس من وقت إلى آخر) والخبير المصري لتخطيط المدن.

قال وزير الخارجية إنه غير مستعد لتقديم أن تنازلات للمصريين بعد الآن أو التقدم لهم بعروض جديدة. ولكن إذا كانت السفارة، بالتشاور مع السلطات المصرية اقترحت صفقة جديدة، عندها يمكن أن توافق السفارة على عرضها على الحكومة البريطانية على أساس أنها ستقبل في الحكومة البريطانية ومن الحاكم العام. ويبدو أن الحكومة، المصرية مثل آخرين، تعتقد أن بريطانيا قد انتهى أمرها وأنه في الإمكان مضايقتها والإفلات من العقاب. إن وزير الخارجية غير مستعد لتحمل هذا بعد الآن.

قال مستر شابمان أندروز إن احتجاجاً مصرياً أساسياً يقوم على التوقيت في القانون (يعتقد أنه ٣٠ يونيو) لتحديد تعيينات، وإن هذا يبدو للمصريين بمثابة الإنذار. وفي الإجابة على سؤال من وزير الخارجية قال إنه يعتقد أنه سيمضي أسبوعان أو ثلاثة قبل أن نعرف إذا كان المصريون سيقبلون الاقتراح الجديد.

قال وزير الخارجية إن هذا سيكون زمناً مقبولاً، بخاصة إذا تضمن ذلك خروج النقراشي من السلطة في ذلك الوقت. لا يريد أن يخاطر في أن يطالب بالمثول أمام مجلس الأمن قبل التخلص من الانتداب على فلسطين، أي ١٥ مايو. وهو يريد من الحاكم العام الالتزام بهذا التوقيت. ومصر لها مشاكل أخرى تشغلها بعد هذا التاريخ.

لا يعتقد مستر شابمان أندروز باحتمال عودة الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن، حول مسألة السودان، حيث لم يحققوا نجاحاً يذكر في المرة السابقة.

يرى وزير الخارجية أن الحكومة السوفياتية يمكن أن تشجعهم على ذلك. ولا يريد تأخير القانون كثيراً بعد ١٥ مايو.

قال سير روبرت هاو إنه سيتعرض إلى ضغط كبير من السودانيين ليعلن التعيينات قبل ذلك التاريخ.

قال وزير الخارجية إن القانون، تحت أي ظرف، يجب أن يؤجل إصداره لثلاثة أسابيع ليرى عند نهايتها كيف تطورت الأمور في مصر، وعلى سبيل المثال، إذا سقط النقراشي. وبالطبع ليس هناك مجال لتجديد عرض اللجنة الانجليزية ـ المصرية لتنظر في القانون طالما أن الحكومة المصرية قد رفضته.

قال مستر شابمان أندروز إن السفارة سوف تبذل جهدها ولكن يمكن أن تفشل.

قال وزير الخارجية إنه سيكون في غاية الدهشة إذا نجحوا.

وقال سير روبرت هاو إن اللجنة الثلاثية، التي سيرد ذكرها في العرض الجديد للمصريين

هي التي كانت موضع نقاش قبل عامين وورد ذكرها مرة أخرى في برنامج وزير الخارجية المكون من أربعة نقاط.

يعتقد مستر شابمان أندروز أن الحكومة المصرية قد تحيل المسألة إلى محكمة العدل في لاهاي وليس إلى مجلس الأمن. واقترح أن رأي المدعي العام، الذي طلبته وزارة الخارجية، يجب انتظاره.

لا يعتقد وزير الخارجية أن الحكومة المصرية ستعرض المسألة على محكمة العدل، وإذا فعلت فيمكن أن يوضع القانون موضع التنفيذ مبدئياً.

اقترح مستر لاسيلز أن وزارة الخارجية يمكن أن تساعد الحاكم العام ليجد أسباباً للتأخير في إخطاره، عند استلام القانون، بأنهم، بينما يعتبرونه مناسباً عموماً، إلا أنهم يحتاجون إلى بعض الوقت لدراسته بالتفصيل.

قال سير روبرت هاو، رداً على سؤال وزير الخارجية: إذا كانت المسألة هي المضي قدماً وفق الإجراء الطبيعي فإنه يتوقّع إعلان القانون في ظرف شهر من الآن.

قال وزير الخارجية إن الحاكم العام يجب ألا يلزم نفسه قطعياً بالإعلان في ظرف شهر؛ ففي خلال ثلاثة أسابيع سيكون في إمكاننا أن نرى الوضع بوضوح أكثر.

[LXVI]

F.O. 371 69209

وقائع اجتماع
[سزي]

عقد اجتماع في مكتب مستر مايكل رايت في وزارة الخارجية في ١٤ أكتوبر حضره:

ـ مستر مايكل رايت (رئيساً)،

ـ سير رونالد كامبل،

ـ سير ر. هاو،

ـ سير ج. و. روبرتسون،

ـ مستر كلوتون،

ـ مستر بيلي.

نوقشت خلاله المسائل التالية:

(١) الوضع الذي نشأ عن إلغاء وظيفة المندوب السامي للسودان

أوضح مستر ر. كامبل أنه عندما عيّن سفيراً لبلاده في القاهرة، لم يعيّن مثل سابقه، مندوباً سامياً للسودان. فقد كانت الطريقة السابقة أجدى حيث تُمكن السفير بصفته مندوباً سامياً لمصر والسودان معاً من أن يتغلب على المشاكل الناجمة من تضارب مصالح السودان من جهة وتعارضها مع مصالح مصر من جهة أخرى واختلاف وجهة النظر بين مصر وبريطانيا. وبعد المناقشة تم الاتفاق على أن المهام التي كان يقوم بها المندوب السامي للسودان، في السابق، قد وقع كل عبئها تقريباً، الآن على القسم الأفريقي في وزارة الخارجية ولم تعد هناك ضرورة لآلية جديدة. واقترح مستر رايت أن هناك طريقتين أو ثلاث لتحسين الآلية الحالية. واحدة منها زيارة وكيل الوزارة المشرف، أو رئيس القسم الأفريقي للسودان. حتى إذا كان هناك، على سبيل المثال، أية مظاهرات خطيرة في أي وقت في

السودان، فإن وزير الخارجية، باعتباره الوزير المسؤول، ربما تعرّض إلى مساءلة في مجلس العموم عن ماهية الإشراف الذي تمت ممارسته. فيمكنه أن يقول في رده، إن الموظف المسؤول في وزارة الخارجية كان في السودان وكان مقتنعاً تماماً بالطريقة التي يحكم بها السودان. وبالطبع هناك مشكلة قد تنشأ إذا قررت مصر إرسال موظف مماثل. واقترح سير ج. و. روبرتسون أيضاً أن واحداً من مكتب السكرتير الإداري في الخرطوم ربما انتدب للعمل لمدة عام في القسم الأفريقي في وزارة الخارجية والعكس. وتم الاتفاق أن يتم هذا بطريقة غير رسمية. مثال ذلك: أن يعطى الموظف المعني إجازة لمدة عام أو يعين مؤقتاً في وكالة السودان في لندن. ويعتقد مستر رايت أن هناك خيراً يمكن أن يجنى من الاتصال الوثيق، قدر المستطاع، بين موظفي حكومة السودان ونظرائهم من المصريين. وأوضح سير روبرت هاو أن هناك اتصالات مكثّفة إلى حدّ ما بين العاملين في الإدارات الفنية التي يمكن أن يتم تطويرها ولكن قد تنشأ عقبات عندما تصل إلى مستويات أعلى في الجانب السياسي.

(٢) التقرير السنوي

طرح مستر كلوتون سؤالاً عن التقرير السنوي حول السودان. إن رفع مثل هذا التقرير يبدو مهماً، حتى يكون وزير الخارجية في وضع أفضل للإجابة، عند إثارة أي نقد أساسي حول الإدارة في السودان.

أثار سير روبرت هاو قضية التقرير السنوي الذي كان يعد بشكل منتظم قبل اندلاع الحرب، ولكنه أصبح يعدّ بشكل مختصر خلال فترة الحرب. وقد أعدّ تقريراً العامين ١٩٤٦ و ١٩٤٧، ولكن ثمة تأخير بسبب مشاكل الطباعة.

وقال سير ج. روبرتسون إنه سيرى متى يتم إعداد التقريرين لتقديمهما إلى دولتي الحكم الثنائي. **وتم الاتفاق** على أن تقديم التقرير السنوي للحكومة البريطانية يتم، فقط وفق اتفاقية الحكم الثنائي، عن طريق سفير بريطانيا في القاهرة حيث لا توجد اتصالات رسمية مباشرة بين حكومة بريطانيا وحكومة السودان. وعولجت المشاكل الخاصة من عدم وجود اتصالات مباشرة باستعمال البرقيات المباشرة، والخطابات شبه الرسمية وبالتشاور مع وكيل حكومة السودان في لندن. وترسل نصوص قوانين حكومة السودان إلى سفير بريطانيا في القاهرة ولكنها لا ترسل إلى وزارة الخارجية إلا إذا كانت ذات أهمية خاصة.

(٣) التقارير إلى الأمم المتحدة

أوضح مستر كلوتون إن المادة (e) ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة تلزم أعضاء مجلس الأمن

بتسليم السكرتير العام المعلومات بانتظام، ما عدا التي تتعارض مع الأمن والسيادة، المتعلقة بالإحصاءات والمعلومات الفنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في المناطق الخاضعة لهم. لم يرسل مثل هذا التقرير بالنسبة إلى السودان الذي يقع تحت إشراف مصر وبريطانيا، ويبدو أن المسألة لم تثر في الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى صعوبة إعداد مثل هذا التقرير المشترك بين بريطانيا ومصر، **فقد تقرر** نسيان الأمر في الوقت الحاضر.

(٤) بعض المواضيع التي يمكن أن تصبح قضايا في المستقبل

قال مستر رايت: عندما يصبح القانون حقيقة من المحتمل أن تبرز ثلاث قضايا:

(أ) مسألة التمثيل الأجنبي في السودان.

(ب) تمثيل السودان في المؤتمرات العالمية.

(ت) مسألة تعيين حاكم عام للسودان مستقبلاً.

لم يقترح مناقشة هذه المواضيع في هذه المرحلة ولكن يرى من المهم أخذها في الاعتبار.

(٥) قانون السودان

سأل مستر رايت عن تعليق سير روبرت هاو على مذكرة مستر مايهيو عن حق التصويت وفق قانون السودان التي تقرأ كالآتي: «على رغم ذلك فإن هذه الترتيبات هي في تعارض شديد مع المبادىء الأساسية لحزب العمال، وقد تؤدي إلى ضرر بليغ بالتجربة السودانية. وأود أن أعرف المزيد عن تخفيض تأهيل الملكية وما هو إعلان النوايا الذي قمنا به».

وفي التعليق على ما ورد قال روبرت هاو إن كل سكان المناطق الحضرية يدفعون حوالى ٧ شلنات في العام ضريبة ملكية و٥ شلنات فقط في الريف، وهؤلاء يحق لهم التصويت. وأضاف هاو، هذا مبلغ معقول جداً، ولم يلغَ التأهيل بالملكية للتصويت من هذه البلاد إلا قبل سنوات قليلة، رغم تاريخها الطويل في مواكبة الحكومات المنتخبة. وفي بلاد مثل السودان يعتبر القانون الجديد خطوة كبيرة إلى الأمام. وعلى أي حال لا يمكن تغيير القانون الآن إلى أن يتم الحصول على رأي الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي. وقال إنه عندما أعلن القانون لم يتم الإعلان عن أية نوايا.

(٦) إريتريا

قال مستر رايت: يبدو أن الأميركيين يتجهون الآن نحو اقتراح يتم بموجبه تسليم إريتريا، ما عدا المحافظات الغربية، إلى إثيوبيا، وترك موضوع المحافظات الغربية معلقاً. ويبدو أن هدفهم أن تبقى المحافظات الغربية، مؤقتاً، تحت إشراف الإدارة البريطانية شكلاً بينما

الإدارة الفعلية تكون للسودان. وبهذا تكون المحافظات أرض مشاعة ولا تثار أي مشكلة خاصة بالسيادة، وهذه مسألة إدارية بحتة، ولا تحتاج إلى الحصول على موافقة دولتي الحكم الثنائي.

وسأل رايت السير هاو عن مدى استعداد حكومة السودان لتولي الإدارة إذا أثيرت المسألة مشيراً إلى أن البلاد تشمل مساحة كبيرة، إلا أن أغلبها صحراء ويسكنها حوالى ربع مليون نسمة. فقال هاو إنه لا يرى ما يمنع السودان من تولي أمر المنطقة على هذا الأساس. ولا تريد حكومة السودان المنطقة ولكن إذا طلب منها ذلك سوف تتولى أمرها.

[LXVII]

F.O. 371/69195
Nº. 7852

التسوية الإنجليزية ـ المصرية
رسالة من سير ر. كامبل إلى مستر رايت يتهم فيها
حكومة السودان بخلق عراقيل نحو التسوية الإنجليزية ـ المصرية

٣٠ نوفمبر ١٩٤٨

اتفقنا على أن الملك فاروق فشل في الماضي في الضغط على حكومته، حتى بالنسبة للأمور التي كان متأكداً منها. وقد أعلمناه، عمرو وأنا، بأنه إذا قرر أنه من الضروري عقد اتفاق عسكري معنا، فعليه أن يكون مصمماً على المضي فيه. وقد أبلغ مجلس الوزراء، وعمرو باشا، ورئيس وزرائه إضافة إليّ أنا (في أكثر من مناسبة وكان آخرها زيارته لي، باقتراح من عمرو) أنه ينوي القيام بذلك. ورجانا ألاّ نخذله، ونتجنب خلق مصاعب في وجهه في حالة قبوله نصحنا.

كل هذه تطورات مرضية، ما كنا نتوقعها، وفيها لمحة من أمل. ولكن تطور مسلك الملك فاروق يشكّل نبتة ندية، ولعلك لاحظت أن وزير الخارجية يتفق معي أنه علينا العمل، بكل ما في وسعنا، لتشجيع نموها حتى تصبح شجرة تستطيع مصارعة الأنواء.

ولذلك فأنا أشعر بالقلق بسبب الخلاف الذي نشب حول السودان، وهذه مسألة حساسة بالنسبة إلى المصريين وتؤثر بشكل مباشر على الملك فاروق. ونجم الصراع عن تصرفات المصريين، ولكنه على أي حال شيء مربك، ملتوٍ، وربما أرغم الملك على التراجع عن موقفه والعودة إلى جحره. ويبدو أنه للآن يتصرف بحكمه حيالها ولم يجعلها تطغى على القضية الأساسية. ولكنني علمت أنه يعتبر أن حكومة السودان يمكنها أن تعالج الأمور بحنكة أكثر وتجنبنا وإياه الإحراج، ولكن من التهور الاعتماد على استمرار هذا المزاج إذا استمرت المشاكل وتصاعدت وتيرتها، أو غذّتها حوادث أخرى، ويجب ألا نعرّضه إلى اختبار عنيف. إن موقفه الحالي من المسألة السودانية يجعله عرضة للهجوم الذي بدأ بالفعل من دوائر الوفد، والتي تتهمه بأنه يتجه الآن نحو البريطانيين للمحافظة على وضعه.

المشكلة هي إن حكومة السودان تردّ بسرعة وأحياناً ربما بتسرع على المواقف المصرية، من دون اعتبار لرد الفعل على الساحة السياسية العريضة. وهذا مفهوم من جانبهم حيث إن اهتمامهم الأساسي منصب على رفاهية السودانيين، واستتباب القانون والنظام في السودان. وفي الواقع فإن مهمتهم إدارية بحتة. وقد يكون ذلك مفهوماً لو أن حكومة السودان وحكومة بريطانيا جعلتا سياستيهما في الماضي تتناسبان مع وجود الحكم الثنائي؛ ولكنهما لم تفعلا ذلك خلال الأربع والعشرين سنة الماضية، بينما في السنوات الأخيرة كادت حكومة السودان تتخلى عن أي دعوى للقيام بهذا.

وفي أواخر العشرينيات بدا أن خيط السياسة قد انقطع. وكانت فكرة كرومر دائماً أن ممارسة السياسة (ليس فقط الداخلية بل حتى السياسة الخارجية الرئيسية) هي في المقام الأول مسألة تخص دولتي الحكم الثنائي وأن مهمة تنفيذها تقع على عاتق الحاكم العام وموظفيه. ولكن في فترة ما بعد اغتيال ستاك غضّينا النظر وسمحنا بنمو الانقسام في نظرة وتصرف (البريطانيين) الخدمة المدنية من دون رادع. ومن المفارقات، كما يبدو، أن سهولة المواصلات عمّقت الانشطار بين حكومة السودان ومصر، بدلاً من أن تكون أداة ربط، لأن الطرق التي لا تمرّ عبر مصر أصبحت الآن متوافرة. وكما قلت في وزارة الخارجية، أثناء إجازتي، فإن الموظفين لم يعودوا يتوقفون في القاهرة أثناء ذهابهم وعودتهم من الإجازة. ويبدو أنهم يتجنبون ذلك عن قصد. والحاكم العام نفسه يسافر مباشرة من الخرطوم إلى لندن، ويقوم بزيارات نادرة وغالباً قصيرة إلى القاهرة. ليست هذه هي الطريقة التي نحافظ بها على المظهر الخارجي، ونعطي بذلك المصريين صورة ليكونوا أكثر ميلاً للاتزان في مواقفهم. كما أنها ليست الطريقة لإزالة الشكوك حول موقف حكومة السودان. ويمكن القول إن الحاكم العام يجب أن يتصرّف باستقلالية عن دولتي الحكم الثنائي، حسب ما تنص عليه الاتفاقية، وهذا صحيح، ولكن سياستنا في ربع القرن الأخير جعلته يتصرّف إلى حد كبير جداً كموظف بريطاني. ولم يمرّ هذا من دون ملاحظة المصريين، ويمكن أن نرى كم هو صعب بالنسبة إليهم ألا يصدقوا أننا نعمل فعلاً على فصل السودان عن مصر (وآمل ألا تكون لا حكومة السودان ولا حكومة بريطانية تنويان ذلك لأن هذا في اعتقادي منافٍ للشرف ومن يرتكب عملاً غير شريفاً سيدفع الثمن غالياً. أوليس الحكم الثنائي في وقتنا الراهن، هي الأرض الوحيدة الصلبة التي تبرر وجودنا في السودان؟). ولا تتجاهل فقط حكومة السودان مصر، بل إن الموظفين البريطانيين يدعمون بشكل مكشوف السيد عبد الرحمن (زعيم حركة متطرفة طردت المصريين من السودان في السابق، وتنادي الآن بشكل علني باستقلال السودان الفوري). وقد تكون تجارب وأحداث ربع القرن الماضي قد دفعت المصريين إلى الاعتقاد أن عرضنا في الاتفاق مع

خشبة يخفي أمراً ما، وأنه بالنظر إلى ما جرى منذ العام ١٩٢٤، فإنه يعزز ما يعتقدون بأنه حقهم الذي آن الأوان لاسترجاعه. وفي الخلاصة فإن حكومة السودان في نظر المصريين حكومة بريطانية، ولذلك فإن كل ما تفعله حكومة السودان بالنسبة إلى المصريين يتم بإيعاز ودعم من حكومة بريطانية، ولذلك نحن نجني ما زرعناه وعلينا أن نتحمل النتائج، على الأقل ونحن نصر على سيطرة أكبر على حكومة السودان والحاكم العام، وحتى عهد قريب فإن هذه السيطرة كانت تمارسها هذه البعثة لمصلحة طرفي الحكم الثنائي. وأصبحت الآن مهمة الخارجية. ويبدو لي أن حكومة بريطانيا تريد أن تكون على علم وبسرعة بالتطورات التي يمكن أن تحدث في السودان، وتمنح الفرصة لتوجيه الحاكم العام في القضايا التي تثار بينه وبين الحكومة المصرية، أو المسائل التي يمكن أن تنشأ عنها. لا يمكن أن نتخلى عن مسئولينا أمام المصريين، أو أن نتنصّل من مسؤوليتنا عن تصرفات الحاكم العام، وقد يبدو شاذاً أن حكومة بريطانية، وهي أحد الشريكين في الحكم، تتولى إصدار التعليمات إلى موظف تابع إلى الحكومتين. ولكننا سمحنا إن لم نكن شجعنا، على تطور هذا الوضع، ولا أرى مخرجاً منه حيث البديل سيكون أسوء.

لا أقول إن حكومة السودان يمكنها أو يجب عليها أن تتخذ موقفاً مغايراً بالنسبة إلى النقاط المبدئية التي أثيرت مؤخراً (إلا أن السبب في رفض السماح للمحامين المصريين بالترافع، عندما كان الأمر بيد السكرتير القضائي، لم يكن قوياً. ويبدو لي أنه كان من الأفضل للحاكم العام أن يبني موقفه على أن هناك خطراً محدقاً بأمن البلاد فقد كان الخطر حقيقياً). على أنني أرى أنه بحكمة واسعة وإدراك، كان يمكنهم أن يفعلوا الشيء نفسه، بطريقة مختلفة، وأن يمنحوك وقتاً لتفكر في الأمر وتوجههم.

لا أدّع في أي لحظة أن المصريين غير واعين لمسائل السودان، وكانت الاضطرابات الأخيرة بلا شك بإيعاز من المصريين، أو على الأقل استغلالهم للوضع الملتهب في السودان. ولكن في الفترة التي سبقت العام ١٩٢٤، كما في السنوات التي أعقبتها، كانت هناك بلا شك حركات من جانبنا تبدو أنها خارج البنود المحددة للاتفاقية، بل حتى خارجة عن روحها، ويبدو أنها أهملت الدور المصري في الاتفاقية وجرحت المشاعر القومية المصرية، التي من دونها كانت الدعاية المضادة ستكون أقل إن لم تنعدم. وأعتقد أنه في الإمكان إقناع الحاكم العام وأعضاء الإدارة بالالتفات إلى حقيقة أنهم نصف موظفين في الحكومة المصرية، وأتمنى صادقاً أن ما ناقشناه وقرّرناه كشيء مرغوب به، في اجتماعنا في غرفتك مع هاو وروبرتسون سوف يتم التشديد عليه وينفذ. أليس من التهور أن نعطي لوناً لوجهة النظر المصرية التي تنظر إلى الحاكم العام أولاً وقبل كل شيء، على أنه موظف بريطاني (إلى جانب كونه مواطناً بريطانياً)، ثم ثانياً، أو أخيراً على أنه موظفاً

مصرياً ـ ومع ذلك موظفاً غير كفء. وأرى أن هذا يكشف تهوراً بعيد المدى. وإذا كانت نوايانا صادقة لاستمرار الاتفاقية، فيجب أن نتجنب ما يؤدي إلى فشلها. وماذا حول اختيار الحاكم العام التالي، إذا تركنا الوضع يستمر، بحيث ينظر إليه المصريون على أنه موظف بريطاني ليس إلا؟ هناك ضجة كبيرة في الصحف حول التطورات الأخيرة في السودان، وبعض الاضطرابات بين الطلاب الذين كانوا هادئين لفترة طويلة. وإذا أصبحت مبادرات الملك فاروق في ما يخص العلاقات الإنجليزية ـ المصرية في شكل عام، والترتيبات العسكرية في شكل خاص فاشلة، فإني أعدّها بمثابة كارثة حقيقية.

وفي هذه الأثناء أخبرت المصريين أن هذا من نتاج سياستهم الفاشلة. لقد أبدت حكومة بريطانيا رغبتها في الالتقاء معهم وتنسيق مشاركتهم في إدارة السودان. كان بالإمكان المشاركة في لجنة إنجليزية ـ مصرية دائمة للإشراف على التطور الدستوري في السودان، إلخ. ليس من شأنهم إثارة الشكوك حول الانتخابات، وليسوا في وضع يمكنهم من ذلك، لأنهم لم يكونوا هناك، ولكن يمكنهم المشاركة في لجنة خاصة للإشراف عليها. لقد وافقت حكومة بريطانيا على كل ذلك، وعلى تعيين اثنين من المصريين في المجلس التنفيذي، ولكنهم رفضوه، إلخ. أقول أيضاً: ليست هناك صعوبة في ذهاب المصريين إلى السودان لممارسة عمل تجاري عادي مشروع، ولكن في الغالب، الذين يرغبون في الذهاب من وقت إلى آخر يريدون القيام بأعمال سياسية جريئة لإحراج إما حكومة السودان والحكومة البريطانية والحكومة المصرية أو بعض الأحزاب السياسية والشخصيات السودانية. وبحق فإن الحقيقة المحزنة هي أن المصريين يتصرفون بحماقة تامة، أو ما هو أسوأ من ذلك. ومن سوء الحظ أن هذا لا يحدّ من مشاكلنا ومن الإحراج الذي يسببه هذا الهياج.

أما عن الوضع الداخلي في السودان، فليس لديّ معلومات كافية أو معرفة قريبة تمكنني من التعامل معه؛ ولكن، لا يبدو لي من هنا، أن هذا الوضع يجعل حكومة بريطانيا مطمئنة. كنت أعتقد دائماً أننا مخطئون في اعتبار السيد عبد الرحمن وأتباعه أصدقاءنا، والحزب الموالي لنا وجماعة «الأشقاء» غير موالين. وفوق ذلك، يبدو أن الموالين مصممون على الاستقلال التام فوراً. إن حكومة السودان والسيد عبد الرحمن شخصياً، يرغبون بشدة، وهم بلا شك على حق، في الاستقلال عن مصر فوراً، ولكن هل هذه صفقة مقبولة لنا، إذا كان الثمن هو الاستقلال الفوري عنا أيضاً؟ وربما أخبر السيد عبد الرحمن أن الاستقلال المبكر هو هراء وربما وصلتنا تصريحات منه ومن أتباعه ومن بعض الأفراد الأقل إفصاحاً، أنهم يريدون التحالف معنا والتزوّد بمستشارين بريطانيين؛ ولكن عندما يعود الأمر إلى طموحات شعب في الاستقلال، فإن مثل هذه الأمور لا تسير وفق البرنامج، وعلينا أن نتذكر وجود الجمعية التشريعية.

وأيضاً ـ أليس هو غريباً، تاريخياً، أن ندعم ابن المهدي وحزبه، الشيء الذي يظهر حكومة السودان كأنها تحكم السودان بالإكراه؟

ربما يخبو هذا الهياج وتحتل الصفحات الأولى للصحف أحداث أخرى. ولكن الأحداث سوف تترسخ في وعي المصريين. وقد تبرز فيما بعد وتسبب لنا عقبات، فيما يخصّ ترتيباتنا العسكرية أو أي تسوية شاملة. وربما أرغمت الملك فاروق أن يقول فيما بعد، إن الترتيبات العسكرية يجب أن يصحبها، أو يعقبها مباشرة، تسوية سياسية.

وقد أوضحت بالطبع، جانباً من الصورة. وهناك الكثير الذي يمكن أن يوضح الصورة ويجعلها أكثر تمثيلاً للحقيقة كاملة. ولكني حاولت تصوير المشهد كما يراه المصريون عن قصد أو عن عدم وضوح أو انفعال، وكذلك درجة التشويش على بصيرتهم. إن هذا التشويش وأسبابه هو الذي يجب التعامل معه من أجل مصالح سياستنا العريضة، وأتمنى أن يتحلّوا باعتبارات ناضجة. ما نحتاج إليه هو أن ندرك بالنسبة إلى مصلحتنا، أن مسألة السودان تحتاج إلى تفكير سليم وسياسة هادئة، ويجب التخلص من المشاعر الحزبية وعدم وضع الثقة في المصريين، والموافقة على تأثيرهم المفسد. ومهما كانت ارتباطات المصريين تبدو ملتوية كما يراها الجميع، ومهما كان الهدف الأمثل لبعض الحكام هو عزل السودان عن مصر ومنح السودانيين حماية كاملة من النفوذ المصري، يجب أن نرى الأشياء كما هي. وعلينا أن نعترف، أن مصر، سواء أردنا أم لم نرد، نسبة للظروف الجغرافية والاتفاقية الدبلوماسية، عنصر لا يمكن تجاهله بتاتاً. يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن عزل السودان عن الرياح التي تهبّ على العالم. ولذلك، فإنه لم يعد في الإمكان عزل أطفال السودان عن مجمل النفوذ الخارجي، حتى ولو كانت مثل هذه السياسة حكيمة (لقد أدرك معظم الآباء أنها مستحيلة وغير حكيمة).

أعذرني على هذه الرسالة المطوّلة جداً، ولكنني، في الحقيقة، أشعر بصدق أن اللحظة التي لا يمكن أن نؤجل فيها التوقف والتمعّن والاستماع قد حانت.

[LXVIII]

F.O. 371/69156
Nº. 1247

قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية
مذكرة تفسيرية من مكتب السكرتير الإداري،
الخرطوم. ج. ل. مكدرمت

١٧ فبراير ١٩٤٨

إن مسوّدة القانون التي سينظر فيها المجلس الاستشاري في دورته الثامنة، قد وزعت على الأعضاء ومعها المراسلات بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

في أغلب الأحيان يسير القانون بشكل متوازٍ مع توصيات المؤتمر الإداري السوداني الذي ناقش المجلس تقريره في دورته السابعة، ولكن هناك اختلافات مهمة.

الخلاف الأهم هو أن المؤتمر ينص في الجزء الثامن من التقرير: «حاولنا أن نحصر توصياتنا في الخطوات التالية التي يجب الأخذ بها في أي مهمة حكومية خاصة»، بينما راحت الحكومة في تحضيرها للتشريع، إلى أبعد من ذلك بكثير. لا يوجد في الوقت الحاضر أداة سياسية لإدارة شكل ديموقراطي للحكم الذاتي ولكن يجب تكوينه. خُطِّط القانون لتوفير وتشجيع التطور المضطرد لمؤسسات الحكم الذاتي، ولا نتوقف إلاّ عند الخطوة الأخيرة، وهي نقل كل المسؤولية من الحاكم العام إلى ممثلي الشعب، وعندما نصل إلى تلك المرحلة سنكون في حاجة إلى دستور جديد حتماً.

إن ميزات هذا المدخل عديدة. يمكن البلاد أن تتحسس طريقها إلى الأمام، وتخوض تجاربها، وتتقدم سريعاً في الاتجاهات التي تسير فيها الأمور بشكل جيد، لأن الأمور في الاتجاه المعاكس تبين أنها أكثر صعوبة. إن سرعة التقدم محكومة ليس فقط بكثرة المقررات الدستورية ولكن بتوافر الرجال الأكفياء القادرين على ملء الوظائف التي ستستحدث، ومقدرة السودانيين على تحمل المسؤولية ودرجة التعاون في كل المجالات. وسيكون الوضع في الواقع خاضعاً للمراقبة المستمرة ولن يبقى التقدم في انتظار الإعداد الشاق لتشريعات جديدة.

يمكن أن يلاحظ أن القانون ينص على تعيين وزراء يتحملون مسؤوليات كاملة. ليس هناك اقتراح بتعيين وزراء من الوهلة الأولى، فالنية أن الوزراء المرتقبين يجب أن يحصلوا أولاً على خبرة ويبرهنوا على أنهم وكلاء وزارة. وليس بالضرورة أن كل من يحتل منصب وكيل وزارة سيعيّن في المستقبل وزيراً ـ وفي الواقع لا يمكن تعيينه إذا كن موظفاً حكومياً، إلا إذا استقال للعمل في المجال السياسي ـ على أن الخبرة ضرورية لمن سيصبح وزيراً.

ولهذا السبب رفضت الحكومة اقتراح المؤتمر الإداري أن وكلاء الوزارات يجب أن تعيّنهم الجمعية. إذا كان وكيل الوزارة سيصبح وزيراً فيجب أن يعين بالطريقة نفسها التي يُعيّن فيها الوزير، أي عن طريق الحكومة. ليس هناك رئيس للوزراء، في أي دستور، يقبل أن يتم اختيار وزراء له، وفي الممارسة فإن هذا الاقتراح لا يمكن أن ينجح. سيكون وكيل الوزارة في منصب شكلي ولن تقود التجربة إلى شيء.

وكما يبدو ستكون الجمعية أكبر مما اقترح المؤتمر. ارتفع عدد الأعضاء المنتخبين من ٦٠ إلى ٦٥ لينسجم مع الدوائر المقترحة. وهناك عشرة أعضاء بالتعيين ولكن أعضاء المجلس وكل وكلاء الوزارات يجب أن يكونوا أعضاء بحكم وظائفهم إذا لم يتم انتخابهم، ولذلك سيكون أعضاء الجمعية عملياً حوالى ٩٠.

وهذا سيعني زيادة عدد الأعضاء المعينين أكثر من العدد الذي اقترحه المؤتمر، والسبب في هذا أن موظفي الحكومة لا يُسمح لهم بالترشح. وإذا لم يكن هناك تعيين إلى جانب وكلاء الوزارات، إلخ، فإن القسم الأكبر من الرأي العام المتعلم سيُمنع من دخول الجمعية.

أثرنا أسئلة حول الدور الذي سيلعبه المظفون ضمن هذا القانون، وفق القوانين الإدارية التي أقرّت. في شكل عام يمنع عليهم المشاركة، ولكن كإجراء مؤقت، يمكن أن يضع الحاكم العام استثناءات، وعليه سيكون حال موظف الحكومة أنه:

١ ـ لا يمكن أن يكون وزيراً.

٢ ـ أن يكون وكيل وزارة، عضواً في المجلس أو عضواً معيناً في الجمعية، شرط أنه إذا احتلّ أحد المناصب في جدول ١ يتوقف عن ممارسة مهامه في ذلك المنصب.

٣ ـ لا يمكن أن يترشح إلى انتخابات الجمعية.

نظام الانتخاب مهم جداً ويخضع إلى مذكرة منفصلة حيث ترغب الحكومة في أخذ نصيحة المجلس.

وُجّه نقد كثير للاقتراح حيث قيل إن سلطة الحاكم العامة الواسعة تجعل الجمعية مجرد

هيئة استشارية بلا سلطات مثل المجلس الاستشاري. هذا أبعد ما يكون عن الواقع، كما هو موضح في المذكرة التي قدمها الحاكم العام إلى رئيس مجلس الوزراء في الفقرة ٤ (أ)، كما أن سلطة الجمعية ومسؤولياتها في شؤون الحكم اليومية لم تتأثرا بوجود سلطة مهيمنة. يجب التنبيه إلى أن التدابير الخاصة بالميزانية تمنح الجمعية سلطات أوسع من التي اقترحها المؤتمر، بينما التدابير التي اقترحوها لإعفائهم من رقابة الجمعية التشريعية (الفصل ٣٢ ـ أ من التقرير) رُفضت.

في ما يختص بسلطات الحاكم العام، إلى جانب الحاجة القانونية للإبقاء على السلطات التي منحتها له اتفاقية العام ١٨٩٩، طالما بقيت الاتفاقية نافذة المفعول، من الضروري أن تبقى السلطة النهائية في بعض الأيدي كمسؤولية نهائية.

الاقتراح في مجمله يؤمن تطوراً إدارياً حقيقياً منذ البداية، مع تدابير لتطور ثابت في الطريق نحو الحكم الذاتي. وهو تطور تعتمد سرعته على عوامل كثيرة لا يمكن التنبؤ بها، ولكن أساساً على مدى تعاون أعضاء الجمعية والمجلس وشاغلي الوظائف والرأي العام بشفافية وإخلاص.

بند ١٥٣ ـ كما هو وارد في المذكرة التفسيرية، فإن مسوّدة القانون تمضي أبعد من مقترحات المؤتمر الإداري، وكل هذا في الصالح. لقد تم وضع مسوّدة القانون بناء على اقتراح عدد من الخبراء البريطانيين المتميزين، وليس هذا هو المكان المناسب لانتقادها بالتفصيل. في اعتقادي أن ناقداً مسؤولاً سيقول إنها، على العموم حل وسط بين النظام الأوتوقراطي، على رأسه حاكم عام قوي، وهو ما زال ضرورياً حتى سنوات قادمة، ومؤسسة الحكومة المنتخبة في مراحلها الأولى.

[LXIX]

F.O. 371/69251
Nº. 6992

انتخابات الجمعية التشريعية
(ملخص)

١٩٤٨/١٠/٢٠

الانتخابات الأولية:

١٤٢ ـ من المؤسف أن النتائج الأولية التي أعلنت كانت من المديرية الشمالية التي تراكمت فيها أوضاع جعلت الحضور إلى مراكز الاقتراع ضعيفاً.

كان الجعليون والجلابة الآخرون متذمرين من فقدان السوق السوداء بسبب إزاحة السيطرة، ولذلك كان ميداناً سهلاً للدعاية التي نظمها دعاة المقاطعة. كما لا يبدو أن سكان منطقة شندي، على الأخص، مقتنعون بتركيب حكومتهم المحلية الحالية. هنا كما في أماكن أخرى (في النهود على سبيل المثال) أظهر الناس لا مبالاة وضيقاً من الانتخابات، ولن يكون إقبال شديد على الاقتراع في أي مكان، مع غياب منافسة حزبية حقيقية. واعتمد الكثيرون على أنه طالما الناظر سينتخب، فلماذا يهتمون؟ وأعلن البعض أنهم لا يوافقون على سرعة ذهاب الحكومة ويرفضون التصويت على أساس أنهم يفضلون نظام الإدارة المباشر القديم. وهذا هو الخط الذي أخذه السيد علي نفسه، ونفوذه بالطبع قوي جداً في المديرية الشمالية.

ليس هناك شك في أن مختلف وفود الختمية الذين زاروا السيد في الخرطوم بحري قد تلقّوا تعليمات بمقاطعة الانتخابات، وأنكر السيد هذا. والحقيقة أن الختمية في مختلف أنحاء البلاد قد صوّتوا ويقفون إلى جانب الانتخابات، ولكن السيد لم يكن متحمساً على العموم. ويعود السبب في هذا إلى وجود الغالبية المهدوية في المجلس الاستشاري والمؤتمر الإداري. وفي الواقع فإن دوافع السيد الحقيقية هي: (١) تصميمه على ألا يكون

له ارتباط بمؤسسة يفضلها السيد عبد الرحمن، (٢) رغبته في الحفاظ على علاقات طيبة مع مصر. لهذا السبب يثير اعتراضات على عدم إجراء انتخابات مباشرة كافية، وليس هناك سبب يجعلنا نفترض أنه إذا فقدت اعتراضاته الحالية فلن يثير أخرى. وفي أبريل الماضي طلب السكرتير الإداري من السيد أن يضع اعتراضاته على الدستور الجديد كتابة فرفض ذلك. ولذلك عندما تمت اتصالات غير مباشرة مع الحكومة في بداية سبتمبر، ولمّحت إلى أنه إذا زيد عدد الدوائر غير المباشرة من ١٠ إلى ١٥ دائرة، فربما غيّر السيد مسلكه السلبي. وعلى العكس فقد اتضح من الحديث مع بعض المقربين منه أن خطوته التالية ستكون طلب التأجيل ليتمكن من تحريك أليته الانتخابية. وأي تأجيل كهذا سيكون له بالطبع نتائج مدمرة على الرأي العام ومن المحتمل أن يؤدي إلى مقاطعة الجبهة المتحدة، مما سيحيل كل المشروع إلى سخف.

١٤٣ ـ الوضع في كسلا غريب لأن الافتراض أن يكون للسادة الختمية دور قيادي في المقاطعة، ولكن الذي حدث أن مؤيدي السيد أبدوا تعاوناً أكثر من أي مكان آخر. فالصراع القديم بين السيد علي وأخيه السيد أحمد، والد السيد حسن، والسيد محمد عثمان لم يخبُ تماماً، وقام ابنا السيد أحمد بمعاكسة البمباشي عثمان علي كيله وغيره من أنصار السيد علي.

١٤٤ ـ كان موقف السلطات من منظمي المقاطعة أقل عنفاً في المدن الثلاث، حيث المعارضة قوية والشعب أكثر انغماساً في النشاط السياسي من المديريات، حيث الجمهور غير متحمس لتقبل الهجوم على سياسة الحكومة. وقد اتخذت خطوات للمزيد من الانضباط في المدن الثلاث، وتعمل الشرطة جاهدة، في أنحاء البلاد، للحصول على أدلة ضد جبهة التحرر الوطني، وهو تنظيم وثيق الصلة بالشيوعيين، وقد غطى المدن بالملصقات والمنشورات التي تحرض على الفتنة.

١٤٥ ـ في غياب أي مجلس ثانٍ في الدستور الجديد، فإن عدداً من النظّار سوف يترشحون، وعلى الرغم من وجود المشاغبين بينهم، فإنهم سيكونون أعضاء لهم وزنهم في الجمعية القديمة، إلا أن ترشيحهم سيجد معارضة لأنه سيجعل من الصعب على شخصيات معتدلة أن تنافسهم. الشريف يوسف الهندي، على سبيل المثال، متردّد في ترشيح نفسه في البطانة نظراً للاحتكاك الذي سيحصل مع عائلة أبو سن. وفي أماكن أخرى كما أوضحنا، هناك عدم اكتراث متزايد بين الناخبين.

[LXX]

F.O. 371/69237 96654

حكومة السودان
ملاحظات خاصة بالوضع في الجنوب

ديسمبر ١٩٤٧

١ ـ التقرير الأخير الذي أرسل إلى القاهرة رسمياً في ٤ أغسطس ١٩٤٥ حدّد (في الفقرة الثانية) السياسة التي أقرّتها حكومة جلالة الملك عام ١٩٣٠ لجنوب السودان، وتصوّرت ثلاثة احتمالات بالنسبة إلى المستقبل السياسي للمنطقة. وكانت الجملة الحاسمة هي:

«فقط عن طريق تطور الاقتصاد والتعليم يمكن لهؤلاء الناس أن يتأهلوا ليعتمدوا على أنفسهم في المستقبل، سواء قرروا الانضمام إلى شمال السودان أو شرق أفريقيا (أو جزء مع كل منهما)».

٢ ـ ومنذ كتابة الرسالة ومنذ التوصل للقرارات السياسية والتي سجلت، فلم تتخذ فقط قرارات أخرى بالنسبة إلى البرامج الاقتصادية والتعليمية للجنوب، بل حدثت تغييرات كبيرة بالنسبة إلى النظرة السياسية للبلاد بمجملها. ونتيجة للنزاع الناتج من المفاوضات الممتدة بين دولتي الحكم الثنائي حول المعاهدة، ونتيجة للمشاعر التي تولّدت خلال التحضير، والتهجم المصري على الشريك البريطاني في مجلس الأمن، فإن خطى تقدم شمال السودان نحو الحكم الذاتي، الذي يشمل الخفض التدريجي للإداريين البريطانيين، والمناقشات المفتوحة حول مسألة جنوب السودان، قد تسارعت إلى حد كبير. ولذلك أصبح من الضروري أن تتبلور سياسة نحو جنوب السودان بأسرع ما يمكن، ويجب أن تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية سليمة. إضافة إلى ذلك أصبح من الضروري ألا تقتصر تلك المبادىء على الدفاع في مواجهة عناصر المعارضة، بل يجب أن تحوز على تأييد السودانيين الشماليين الذين هم على استعداد لتفهّم وجهة النظر المنطقية الليبرالية.

٣ ـ ليست هناك معطيات بأن مستقبل المليونين من سكان الجنوب لا بد أن يتأثر

بأسلوب التهدئة غير الحكيم للسياسيين الشماليين. ولكن هذا هو السودان، سوف يواصل الشماليون والجنوبيون حياتهم، ويديرون أمورهم للأجيال القادمة في هذه البقعة الجغرافية، ولذلك يصبح من الواضح أن الجهد المستقبلي يجب أن يتركز على إيجاد سياسة ليست سليمة فحسب، بل ويجب أن تكون مقبولة وصالحة للتطبيق من قبل الوطنيين السودانيين شماليين وجنوبيين على السواء.

٤ ـ إلى جانب التطورات السياسية المتلاحقة في الشمال، فقد برزت الاستنتاجات التالية، منذ رسالتنا السابقة عام ١٩٤٥:

(أ) في ما يخص التطور الاقتصادي، (وبالإشارة للملحق (أ) لرسالة ١٩٤٥، الفصل السابع، أخر جملة من الفقرة قبل الأخيرة)، فإن خطة شرق أفريقيا الخاصة بوسائل نقل أفضل مع جنوب السودان، وجدت غامضة وتعتمد على خزان بحيرة ألبرت.

هذا لا يعني ضمناً أنه قد لا يوجد تطور في شرق أفريقيا، يمكن أن يوفر لجنوب السودان مخارج تجارية ذات قيمة، ولكن سيقوي الجدل الذي سيقول إن أي فرصة لتطور اقتصادي سريع تكمن في تنشيط التجارة الداخلية في الجنوب، وفي تطوير العلاقات التجارية مع الشمال.

(ب) أصبح من المؤكد في مجال التعليم، أنه بينما الجنوب يضم مدرسة ثانوية، فهو لا يستطيع تمويل مرحلة التعليم الجامعي. ويبدو من الأفضل للجنوبيين في المستقبل أن يواصلوا تعليمهم في كلية غردون. فاللغة العربية ليست ضرورية في الكلية، ولكن ربما تدرّس للجنوبيين كمادة خاصة على مستوى المرحلة المتوسطة.

(ج) التمييز في الأجور وظروف الخدمة الحكومية الأخرى، والقوانين التي تمنع توظيف الجنوبيين في الشمال، تنبع كلها من الاستقلال الاقتصادي، ومثل هذا التمايز المشابه تزداد صعوبة تطبيقه أكثر فأكثر، بسبب الحاجة إلى الشماليين لاستخدامهم في مشاريع التنمية في الجنوب، والنمو المضطرد في وسائل المواصلات والسفر بين الشمال والجنوب، وتطبيق سياسة الدفع إلى الأمام في الجنوب، وكلها ساهمت في تحطيم العزلة السابقة للمديريات الجنوبية، وفي تفكيك تلك الفوارق.

٥ ـ أصبح حقيقة الآن أن نقول إن اثنين من ثلاثة من الاحتمالات المستقبلية للجنوب، التي وردت في الفقرة الأولى أعلاه، قد استبعدت في الحاضر كسياسات عملية. ويمكن أن يكون مقبولاً بينهم في المستقبل، أن من مصلحة قلة من القبائل في أقصى الجنوب أن يجتمع شملهم مع أقربائهم في أوغندا أو كينيا أو الكونغو. ولعل الشعور الموجود الآن، بين القلة من عقلاء السودانيين الشماليين، أنه يجب ألا يطلب منهم، خلال فترة الحكم الذاتي، أن يتحمّلوا العبء المالي والاجتماعي، إذ يعتقدون أن الجنوب سوف يبرهن دائماً

على أنه سيكون عبء عليهم، سيكون هدفاً سياسياً هاماً بينهم. ولكنه أصبح الآن من الضروري العمل على افتراض أن السودانيين الجنوبيين عموماً، عندما يقدّرون الموضوع، سوف يرغبون أن يبقى السودان موحداً. ولذلك فإن السياسة الجنوبية يمكن إعادة صياغتها كما يلي:

«إن سياسة حكومة السودان، في ما يخص جنوب السودان، تقوم على حقيقة أن سكانه أفارقة وزنوجاً، وبنتيجة الحدود التي وضعت، لأسباب سياسية، قبل خمسين أو ستين عاماً مضت، جمعت بينهم روابط وثيقة، نحو التطور في المستقبل في اتجاه السودان الشمالي المستعرب أكثر من شرق ووسط أفريقيا. ولذلك هم يريدون أن يتأكدوا أنه يمكنهم أن يتسلّحوا بالتطور التعليمي والاقتصادي، ليثبتوا لأنفسهم، بأنهم متساوون مع سوادنيي الشمال في المستقبل، ويقدمون إسهامهم الخاص في تقدم البلاد».

٦ ـ ليس هناك ادعاء بأن هذه السياسة هي السياسة المثالية بالنسبة إلى جنوب السودان؛ وليس لأن السودانيين الجنوبيين قد لا يختارون في النهاية، وضعاً مختلفاً، عندما يكونوا قادرين تماماً، على تقييم الأمور في كل القضايا. ولكن يبدو أنه من الأفضل أن نساعد أهل الجنوب تدريجياً على الاتصال العميق مع الشمال، ونهيئهم، قدر المستطاع، للمنافسة نتيجة لهذا الاتصال، طالما لدينا القدرة على فعل ذلك، بدلاً من إبقائهم معزولين خارج الاتصال بالنفوذ الخارجي حتى لا توجد عقبات بعد ذلك في تهيئتهم لهذا الاتصال، ثم نتركهم مرغمين فريسة هيّنة لمستوى حضاري أكبر وهم أقلية متخلفة وغير قادرة أبداً على اللحاق بالركب. باختصار فإن السياسة الجديدة هي أحد خيارين كلاهما غير كامل، ولكننا نعتقد بصدق أنها أفضلهما.

٧ ـ أن نقرر أن هذه السياسة الجديدة هي ضرورية الآن لا يعني أن ندين السياسة السابقة ونتهمها بالفشل، ولولا أنها طبقت لقرابة عشرين سنة، فإن أي أمل لسكان الجنوب في أن يعتمدوا على أنفسهم، قد تلاشى تماماً. وفوق ذلك، فقد جاء في خطاب السير كادوقان أمام مجلس الأمن في ١٩٤٧/٨/١١، ما يلي:

«إذا كانت حكومة السودان قد فشلت في الماضي في تحديد فوارق إدارية بين السودانيين في الشمال وسودانيي الجنوب، فسيكون ذلك الفشل في أداء واجب واضح إن سكان الجنوب، زنوجاً وأفارقة، هم في أغلب الأحيان متخلفون إلى حد بعيد. وليسوا مسلمين ولم يكونوا قط كذلك؛ ولا يتحدثون ولم يتحدثوا اللغة العربية. وليست لهم رابطة الجنس بأي حال مع الشمال. وإلى حين مجيء البريطانيين إلى السودان كانوا يؤخذون قسراً، كعبيد بواسطة الشماليين. ذلك أن التمايز الذي وضعته حكومة السودان في الماضي بين الجزء الجنوبي من السودان وبقية أجزاء البلاد قد أملته حاجة ضرورية، من أجل المصلحة

الإنسانية العامة، لحماية مجموعة من الناس البدائيين العزّل من الاستغلال بواسطة جيرانهم الأكثر تقدماً، حتى يحين الوقت الذي يستطيعون فيه الاعتماد على أنفسهم».

٨ ـ لقد صيغت السياسة الجديدة بعد مناقشات مطولة ومضنية، وبعد التشاور مع كل الناس في السودان الذين لهم خبرة في أوضاع الجنوب تجعل لرأيهم قيمة. كما صيغت بإدراك تام لكل الاعتراضات القيمة التي تهتم مبدئياً بتشابك الموضوع الديني، وهو موضوع ما زال تعبير مستر موربي عنه عام ١٩٢٩ صحيحاً حتى اليوم. كتب مستر موربي أثناءها:

«... إن إنجلترا بلد مسيحي، ولا يمكنها، انسجاماً مع عقيدتها، أن ترتبط بسياسة تعمل عنوة على تشجيع اعتناق الإسلام لأكثر من ثلاثة ملايين وثني، ليس لهم أي رابط عرقي مع المسلمين العرب».

إن السياسة الجديدة التي صيغت قد وضعت أمام المجلس، في اجتماعه رقم ٥٥٩ في يوليو ١٩٤٧، ليس لأخذ القرار في شأنها في ما يخص جنوب السودان وحده، وإنما هو سؤال أساسي يحتاج إلى الإجابة في خصوص الاقتراح الحالي للقيام بتغييرات دستورية في السودان، وبالتحديد: «هل يُمثل جنوب السودان ويخضع للجمعية التشريعية المقترحة الآن؟».

٩ ـ عندما قدم السكرتير الإداري المقترحات للتغيير الدستوري للمجلس، أكد أن إحدى المشاكل كانت التوصية بأن جنوب السودان يجب أن يبعث بممثلين إلى الجمعية التشريعية. وسواء كان ذلك للأفضل أو الأسوأ فسوف ينضم الجنوب إلى شمال السودان، الذي سينعم عليه بدوره بالكثير من ثروته الدنيوية. وأكد على **ضرورة حماية** التميز الثقافي والاجتماعي للجنوب من هيمنة وسوء الإدارة بواسطة حكومة غالبيتها من السودانيين الشماليين. **ومن دون حماية** فإن الجنوبيين لن يتمكنوا من التطور وفق تميزهم المحلي، وسوف يهيمن عليهم الشمال ويبتعلهم، وينخرطون في مجتمع من الخدم يجمعون الحطب ويجمعون الماء من أجل أرستقراطية شمالية مزعومة.

١٠ ـ من أجل الوقوف على آراء السودانيين الجنوبيين، عقد السكرتير الإداري اجتماعاً في الجنوب في يونيو ١٩٤٧، حيث أبدت مجموعة كبيرة من الممثلين الجنوبيين رغبة في عدم الانفصال عن شمال السودان، ولكنهم أكدوا تخلّفهم وخوفهم من سيطرة الشماليين وهيمنتهم.

١١ ـ وحدد السكرتير الإداري رأيه للمجلس في أن الجنوب يجب أن يبقى جزءاً لا يتجزأ من السودان، ويجب أن يتم تشجيع إقامة مؤسسات الحكم المحلي بسرعة، ومجالس المديريات، التي ستتوالى مبدئياً، حتى إجراء الانتخابات، تعيين ممثلين للجمعية التشريعية. وسوف تتولى الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي التشريع لكل البلاد، ولكن

يحتفظ الحاكم العام بكل السلطات، إذا رأى أي تشريع قد تكون له نتائج مسيطرة على الجنوب، فيأمر بإيقافه حتى تتدارسه مجالس المديريات في الجنوب. وهناك تحوّط آخر بأن يعين أحد مديري المديريات مستشاراً للمجلس التنفيذي ليشرح وجهة النظر الجنوبية ويوضح تعقيدات السياسة المقترحة إذا دعت الضرورة.

١٢ ـ وهو لا يخشى إذا منحت السلطات للجمعية التشريعية أن يهدد ذلك الجنوب. إن التحوط **المثالي** بالنسبة إلى الجنوب، ليتطور على أسس سليمة، أن يبقى للخمسين سنة المقبلة تحت سيطرة حكام بريطانيين ومساعدين سودانيين يُختارون بعناية. **إذا تحققت مثل هذه الإدارة** فهو لا يخشى أن يؤدي دخول الجنوبيين إلى الجمعية التشريعية إلا إلى النتائج الممتازة بتوحيد البلاد وتوسيع أفق الجنوبيين.

١٣ ـ وهو يعلم أن هناك معارضة قوية ضد تسليم الجنوب إلى الشمال، وهي شبيهة بالمعارضة الداعية إلى عدم تسليم الشمال إلى مصر. إن الحكومة تدعم الجنوب (وكذلك مناطق أخرى) بموارد مالية تجمع من دافعي الضرائب من مناطق أخرى، ومن مشاريع حكومية مثل مشروع الجزيرة. وهناك شك كبير حول إمكانية اعتماد الجنوب على ذاته كوحدة مستقلة؛ بينما في إمكان السودان أن يفعل ذلك متحداً. وهناك تخوف من تغلغل المنظمات المسلمة التبشيرية. وهو لا يرى كيف يمكن إبعاد نفوذ المسلمين من دون مشاكل سياسية كبيرة، وحتى وإن كان إبعادهم صحيحاً من الناحية السياسية.

١٤ ـ على أن هناك خلافات بيّنة وسط الجنوبيين شبه المتعلمين حول توجيه اللوم إلى حكومة السودان لتخلف الجنوب. وأكد السكرتير الإداري أنه مقتنع إذا تأخر تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية، أو لم يسمح للجمعية بالتعامل مع جنوب السودان، فإن الهياج الذي لا مفر منه في الشمال سيكون له صدى في الجنوب؛ وسوف تفقد حكومة السودان ثقة كثير من الجنوبيين. ويعتقد أنه من أجل رفاهية الجنوبيين النهائية يجب أن تنفتح أبوابه، وأن يمنح الفرصة للاندماج النهائي مع الشمال، وأن يلعب دوراً في تنمية وتطور البلاد ككل.

١٥ ـ ويقول القرار الذي اتخذه المجلس:

«إن الاقتراح بأن تمثل الجمعية التشريعية كل السودان... يجب أن يقبل، ولكن يجب أن تدخل احتياطات في التشريع الذي سيضع الدستور الجديد والذي سوف يؤكد تطوراً مضطرداً صحياً للسكان الجنوبيين».

١٦ ـ يشكل القرار جزءاً أساسياً من الاقتراح الدستوري الذي تتشاور فيه الآن دولتا الحكم الثنائي. وإذا ما وضع موضع التنفيذ فإن نتائجه الإدارية والاقتصادية والتعليمية على الجنوب يجب أن تكون هامة؛ ولكن من السابق لأوانه أن نقدّر أثرها الكامل.

١٧ ـ وقد اقترح، على افتراض، أنه في كل الظروف فإن المقترحات الدستورية سوف تتم الموافقة عليها، وأن الجنوب والشمال بداية من تاريخ يحدد في القريب العاجل سوف يحكمان كجزء واحد، وأن تلك التقارير الإحصائية عن التطور، التي ترى عدم إمكانية تطبيق السياسة ككل يجب أن تتوقف. وقد اقترح أنه في إمكانها تقديم تقرير بعد عامين من الآن ويمكن عندها زيادة قدرات السودانيين الجنوبيين على النحو الآتي:

أ ـ أن يلعبوا دورهم الخاص على صعيد البلاد كلها بشروط خدمة متساوية.

ب ـ أن يسهموا في التقدم الاقتصادي العام للبلاد، ويحسّنوا بذلك الخدمات الاجتماعية بينهم.

ج ـ أن يحصلوا على اعتبارات اجتماعية من الشماليين باعتبارهم متساوين وليسوا مجموعة في مستوى أدنى.

وسيكون التقدم بطيئاً في خلال السنوات المقبلة.

١٨ ـ وبعد الانتهاء من هذا التقرير، سوف ينظر إن كان من الأفضل نشره، بعد إجراء تعديلات داخلية، باعتباره جزءاً من تقرير الحاكم العام السنوي لدولتي الحكم الثنائي، بدلاً من تقديمه على حدة، بشكل غير رسمي، إلى حكومة بريطانية فقط.

مرفق: تقرير إحصائي وتعليقات، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦.

١٨ فبراير، ١٩٤٨

المذكرة الحادية عشرة عن إحصاءات التقدم العلمي والسياسة الإدارية في جنوب السودان في ١٩٤٥ و ١٩٤٦

١ ـ موظفو الحكومة

نسبة السودانيين الجنوبيين	١٩٤١	١٩٤٤	١٩٤٦
أ ـ الإداريون			
(١) الأجانب (بريطانيون، مصريون، الخ)	٣٩	٣٧	٤٥
(٢) السودانيون الشماليون	٨	٨	٩
(٣) السودانيون الجنوبيون	١	٢	٥
المجموع	**٤٨**	**٤٧**	**٥٩**
النسبة المئوية للسودانيين الجنوبيين	٪٢	٪٤	٪٨,٤

ب ـ الكتبة			
(١) الأجانب	١٢	٢٠	٣
(٢) السودانيون الشماليون	١٠٥	١١١	٩٦
(٣) السودانيون الجنوبيون	٨١	١٣٦	١٥٦
المجموع	**١٩٨**	**٢٦٧**	**٢٥٥**
النسبة المئوية للسودانيين الجنوبيين	٪٤١	٪٥١	٪٦١,٢
ج ـ الفنيون			
(١) الأجانب	٦١	٥٠	٥٩
(٢) السودانيون الشماليون	٤٥٠	٣٩٠	١٧٢
(٣) السودانيون الجنوبيون	٤٠٥	٣٦٩	٤٣٩
المجموع	**٩١٦**	**٨٠٩**	**٦٧٠**
النسبة المئوية للسودانيين الجنوبيين	٪٤٤	٪٤٥	٪٦٥,٥

ولعل أكثر الأرقام لفتاً للنظر هنا هو عدد الجنوبيين الذين يحتلون مناصب إدارية. إن الخمسة المشار إليهم أعلاه (تم زيادتهم إلى تسعة في عام ١٩٤٧) هم مساعدين إداريين، وتحدد عملهم في مديرية أعالي النيل بأنه أي عمل يرى مفتش المركز أنه يمكنهم القيام به، بينما في المديرية الاستوائية حيث السكان أكثر استقراراً فإنهم ضباط مراكز ويشرفون في أثناء غياب المفتش على العمل الروتيني في الرئاسة. ويعمل بعضهم قضاة من الدرجة الثالثة في المحاكم الجنائية الصغرى والكبرى. وفيما قد يصبح بعضهم في المستقبل ضباط شرطة بدلاً من إداريين، فإن تدفق أعداد من الجنوبيين على الوظائف الإدارية، سواء في الحكومة المركزية أو المحلية، سوف يشكل عنصراً هاماً في التكامل الإداري بين الشمال والجنوب، كما يوفر وسيلة للاستماع إلى وجهة النظر الجنوبية.

الطلاب الذين تخرجوا في مراكز التدريب الحكومية
ما بعد المرحلة المتوسطة

	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
رئاسة الاستوائية					
الكتبة والمحاسبون	٩	٩	٩	١٢	ـ
المصلحة الطبية					
مساعدون طبيون	١٢	ـ	٧	٦	٥
ضباط صحة	٢	١	ـ	٢	١
مساعدو معمل	ـ	١	ـ	ـ	١

	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
الزراعة والغابات					
مساعدون زراعيون	٢	ـ	٥	١	٧
مراقبو غابات	ـ	ـ	ـ	ـ	٥
البريد والتلغراف					
كتبة				ـ	ـ

لم يتخرج طلاب من مدرسة التدريب المركزية في الاستوائية في نهاية عام ١٩٤٦، لأنه لم يتم التجنيد في نهاية ١٩٤٥. فالطلاب الذين تخرّجوا من المرحلة الابتدائية التحقوا في المدارس الثانوية، أو ليتدربوا كمعلمين في أوغندا. وكان بقية العدد غير كافٍ لقيام تدريب منتظم، فأغلق مركز التدريب أبوابه. كما أن مدرسة البريد والتلغراف كانت تجربة جديدة، وبرنامجها يستمر لثلاثة سنوات ومن بين المتدربين من كان يتلقى في الماضي تدريباً في مكاتب بريد خارجية.

أكمل اثنان من الجنوبيين تعليمهم الثانوي في أوغندا في نهاية عام ١٩٤٤. ونجح أحدهما في دخول جامعة ماكرري وأكمل عامين في دراسة الآداب. وفي عام ١٩٤٧ سوف يلتحق في مدرسة كمبالا للشرطة. أما الآخر فقد فشل في اجتياز امتحان دخول جامعة ماكرري. وقد عاد وأكمل سنة تدريب في مدرسة المديرية. وقد تم إرساله إلى مديرية أعالي النيل ككاتب بغية تعيينه كمساعد إداري فيما بعد.

٢ ــ الموظفون في مصلحة الري المصري في مديرية أعالي النيل:

	١٩٤٤	١٩٤٦
أ ــ الكتبة		
١ ــ أجانب	٣٣	٣١
٢ ــ سودانيون شماليون	٤	١٢
٣ ــ سودانيون جنوبيون	ـ	ـ
المجموع	**٣٧**	**٤٣**
ب ــ فنيون		
١ ــ أجانب	٣٨	٥٣
٢ ــ سودانيون شماليون	١٦٨	١٥٢
٣ ــ سودانيون جنوبيون	٧٧	١٣٣
المجموع	**٢٨٣**	**٣٣٨**
نسبة الجنوبيين	٢٧٪	٣٩٪

٣ ـ المهاجرون غير الرسميين

عدد السودانيين الشماليين الذين يتاجرون في الجنوب كما يلي:

١٩٢٧ = ٧٩٥، ١٩٣٠ = ٦٣٢، ١٩٣٢ = ٤٦٦، ١٩٣٤ = ٤٣٥، ١٩٣٦ = ٤١١

١٩٣٨ = ٤١٦، ١٩٤٠ = ٤٢٦، ١٩٤٢ = ٤٥٥، ١٩٤٤ = ٤٢١، ١٩٤٥ = ٤٨٣

في يوليو ١٩٤٧ عدل الحاكم العام في مجلسه التشريعات المناسبة التي تقضي بعدم حاجة أي مواطن سوداني الحصول على تصريح خاص لممارسة التجارة في المديريات الجنوبية. فهناك الآن شعور بأن الجنوبيين أصبحوا أكثر قدرة على مقاومة استغلال التجار غير الأخلاقي، كما تأسست حديثاً تجارة حكومية مؤتمنة في الزاندي ويتم توسيعها الآن وستقدم وسائل إيجابية لتطوير تجارة مثمرة وسوف تطرد بالتالي التجار عديمي الذمة.

وقد تمت السيطرة على غير السودانيين من التجار كما وضعت ضوابط ضد عديمي الأمانة والأخلاق من السودانيين في القانون المعدل.

٤ ـ التعليم:

مقدمة

من المؤمل به أن يكون عام ١٩٤٦ نقطة تحول بالنسبة إلى التعليم في الجنوب. وحظيت الخطة الخمسية للتنمية بقبول مبدئي من المجلس في يونيو ١٩٤٦، ووضعت خطة لتوسيع التعليم، على كل المستويات، والذي سيتم تنفيذه عن طريق الإرساليات التبشيرية والمدارس الحكومية.

الإرسالية	موافق عليها		مختارة	
	المدارس	المعلمون	المدارس	المعلمون
إرساليات كنسية	٣٤	٥٧	٧٣	١٣٨
إرسالية آباء «فيرونا» واو	٢٠	٢٩	٤٣	١١٣
إرسالية «مل هل»	١٩	٢٩	٢٥	٦٣
الإرسالية الأميركية	ـ	ـ	١٥	١٣
إرسالية السودان الداخلية	ـ	ـ	ـ	ـ

وقد اتفق على ضوء خطط التنمية الجديدة أنه كلما توافر معلمون أكفياء، فكل المدارس الابتدائية سوف ترتفع من أربعة سنوات إلى ستة. وسوف يتم تأمين الأساتذة من معهدين لتدريب المعلمين افتتحا خلال عام ١٩٤٦ بواسطة جمعية الإرساليات في ياميو وإرسالية آباء فيرونا في بصرى.

كان عدد التلامذة في المدارس المتوسطة التابعة للإرساليات ٣٦٦ تلميذاً، ومستوى هذه المدارس في تطور مضطرد مرت مدرسة نيوجنت (إرسالية كنسية ابتدائية) بسنة خصبة نسبة لإضراب الموظفين السودانيين. مما نتج عن سيل ... من المدرسين، ونسبة لجهود المدرسين الذين لم يشتركوا في الإضراب فقد أكملت السنة دون تدني في المستويات. ... من نهاية العام ناظر مدرسة بصرى الجديد ومساعداً جديداً له وكليهما غير قساوسة مع مدرسين ذوي خبرة. وهذا على حسب الاتفاق الذي تم مع إرسالية آباء فيرونا من أن المدرسة يجب أن تعين ثلاثة أساتذة بريطانيين في المستقبل. وافتتحت في مايو المباني الجديدة لمدرسة عطارد المتوسطة الحكومية. وارتفع عدد التلامذة إلى ١٠١، وتمّ إيجاد فصل جديد من ٢٦ تلميذاً.

قدمت لجنة التعليم الفني التي ظلت تعمل خلال العامين الماضيين، تقريراً. وقد أخذ به باعتباره أساساً سليماً لتعليم فني. وتمت إعادة تنظيم مدارس الإرساليات التجارية الثلاث وسوف تصبح مدة الدراسة فيها مستقبلاً، خمس سنوات.

كان ازدياد عدد البنات في المدارس ظاهرة مشجعة في هذا العام، وامتدت هذه الزيادة إلى بعض المناطق البعيدة. ويوجد عدد قليل من البنات في ستة مراكز لتدريب المعلمات.

أ ـ مدارس الإرساليات:

الأرقام التالية مقارنة:

	١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٦
مدارس	–	–	١٨٩	٣١٠	٣٩٢	٥٩٩	٤٤٢	٤٦٤	٣١٧	٣٨٨
القرى			٩							
أولية بنين	٢٧	٣٢	٢٩	٣١	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٧	٣٧
أولية بنات	–	–	٥	١٦	١٧	١٨	١٩	١٣	١٩	١٩
مركزية بنين	–	–	–	–	–	–	–	٣	٨	–
مراكز تدريب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨
مركزية بنات	–	–	–	–	–	–	–	١	٣	٤
متوسطة	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
تجارية	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
عادية	–	١	١	٢	٣	٢	٢	٢	–	–
مراكز تدريب معلّمي أولية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢

ملاحظات

(١) إذا أمكن تسجيل المدارس التي تحصل على معونة حكومية فإن العدد سيكون في:

١٩٤٥: ١٥٢ مدرسة، ١٩٤٦: ٢٢٩ مدرسة

(٢) توجد ببساطة أربع مدارس حيث جرت محاولة صغيرة لتدريب عدد قليل من المعلمين، كانت إلى حد كبير عن طريق نظام تدريس التلامذة.

(ب) الحضور في مدارس الإرساليات:

الحضور كالآتي:	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٦
مدارس القرى	٤٢٩٨	٥٩٩٣	٩٥٧٨
مدارس أولية بنين	٢٧١٣	٢٤٦٦	٣٨٩٥
مدارس أولية بنات	٤٥٦	٦٦٧	١١٦٣
مراكز تدريب معلمين محلية	ـ	ـ	٢٩٠
مراكز مدرسية بنين	٢٣٤	٢٢٥	ـ
مدارس ابتدائية	٣٤٣	٣٦٣	٣٦٦
مدارس تجارية	٧٤	٨٩	١٠٩
المجموع	٨٠١٧	٩٧٠٢	١٥٤٠٠

(ج) الحضور في مدارس الحكومة

	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٦
مدرسة التفرغ الابتدائية		١٩	٧٨
مدرسة أبوغ الوسطى		٣٣	١٠١

(د) الصرف على التعليم

	١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٦
(i) الدعم للإرساليات	٣٨٠٠	٧٩٢٥	٧٨٠٥	٩٠٨٥	١٠٠٣٥	٩٢٥٥	١٥٣٠٥	١٥٨٩٠	١٨٠٤٧	٣٠٨٨١
(ii) تكاليف المدارس الحكومية	١٣٣٦	١٩٥٣						٨٨	١٦٣٣	٣٦٢٦
(iii) تكاليف الإشراف الحكومي والخدمي	٨٥٣	٣٣٣٩	١٣١٥	١٦٥٩	٣١١٥	٣٦٦٩	٣٩١٣	٤٢١٦	٥٠٣٩	٩١٥٩

سكان المديريتين المعنيتين يقدر بـ ١,٧١٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٥,٤٠٤ تلقوا تعليماً مدرسياً في عام ١٩٤٦ بتكلفة بلغت ٤٣,٧٠٣ جنيهاً مصرياً.

٥ ــ اللغة

(١) اللغة الإنجليزية

لم يكن ممكناً عام ١٩٤٦ ملء وظيفة مفتش إنجليزي صغير للمديرية الاستوائية، على الرغم من اختيار وتعيين مفتش لمديرية أعالي النيل. وقد ساعد قسم التفتيش التربوي قدر المستطاع، واستمرت فصول اللغة الإنجليزية كالمعتاد، ووضعت الترتيبات لعقد امتحان للطلبة المتقدمين لإعانة.

الطلاب الذين نجحوا في تلك الامتحانات كالآتي:

	١٩٤٥	١٩٤٦
مستوى عالٍ	٩٦	٥٥
مستوى متدنٍ	٩٠	٥٠

لغات محلية: عدد الموظفين البريطانيين المؤهلين في اللغات المحلية كالآتي:

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٦
٥	١١	٢٤	٣٥	٣١	٢٥	١٦	٢٠	١٦	٢١

من بين ٢١ موظفاً بريطانياً مؤهلين في اللغات المحلية ١٢ يعملون في الاستوائية و٩ في أعالي النيل. وموظف سوداني شمالي واحد يعمل في أعالي النيل مؤهل في لغة الشلك وآخر يعمل في الاستوائية مؤهل في لغة الدينكا والزاندي.

المطبوعات:

حال نقص الورق والتكلفة العالية دون طباعة الكتب. ولكن رغم المصاعب، فقد تمت طباعة الآتي عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وبيعت كلها سريعاً. وفاق عدد النسخ من الكتب التي طبعت ٥٠٠٠٠ نسخة، واللغات هي:

باري، زاندي، توبوثا، دينكا، نوير، مادي، أشولي، إنجليزي.

بالإضافة إلى ذلك، طبعت المجلات الشهرية بالإنجليزية (٣)، الزاندي (٢)، الدينكا، الباري، التوبوثا، المادي، أشولي.

(٤) الدراسات اللغوية:

يقوم الأب سانتاندري التابع لإرسالية آباء فيرونا، بمساعدة من المعهد الأفريقي الملكي بفحص لمجموعات اللغة غرب واو، وقدم عملاً قيّماً. وأكمل الأب كيغن ما بدأه الأب

كرازورلس وأصبح قاموس النوير معدّاً الآن للنشر. وبذل مجهوداً كبيراً في مراجعة كل القاموس ووضعه في السياق العام للهجة النوير.

أكمل الدكتور ترودنغر من البعثة الأميركية قاموسه للدينكا الشماليين. وهذا عمل رائع، فهو ليس شاملاً ومملوءاً بالأمثلة فحسب بل يحدد نغمات كل عمل. وأكمل الأب سبانغنولو قاموس الباري ـ الإنجليزي. وأوشك الأب موراتوري على الانتهاء من قاموس الباري الشامل، واللوتوكو والأشولي. وقام الأب باريس ريدهد وزوجته التابعين لإرسالية السودان الداخلية ببحث في اللغات جندب الكرمك مثل لهجات الكوما ومابان والأدوك والئم يُم. كما قام المستر لويس والمستر لايث الموظفين السياسيين بحكومة السودان بعمل قيم في تسجيل وترتيب مبدئ لقواعد لغة المورلي والتي تنتمي إلى لغة الدوفق.

(٥) مادة القراءة:

مكتب اللغة ولجنة اللغة لهما أهداف أولية وهي تطوير البحث، والاتفاق على المسائل الإملائية وتطوير الأدب الشعبي. وحققت اللجان اتفاقاً حول كل المسائل المهمة بالنسبة إلى القواعد الإملائية لمجموعات الدينكا والشلك والنوير والزاندي والباري واللوتوكو والتبوسا. وقدمت الحكومة الدعم اللازم حتى يصبح الكتاب في متناول كل الناس. وطبعت نحواً من ثلاثين كتاباً ونشرات إخبارية شهرية عن خمس لهجات محلية.

وسوف يتم في عام ١٩٤٩ تكوين مكتب نشر على رأسه خبير لغوي وخمسة سودانيين جنوبيين مترجمين تحت إشراف مصلحة المعارف، وسوف يتعاون مع ثلاث مطابع إرسالية موجودة ومطبعة رابعة سوف يتم تأسيسها في ملكال حالما تتوافر الآلات.

سكرتارية المكتب المركزي

الخرطوم، فبراير، ١٩٤٨

[LXXI]

F.O. 371/69233
Nº 7198

وثيقة ٧١ مياه النيل والمسألة السودانية
وقائع اجتماع بين ج. ل. كلوتون، م. ر. رايت ومستر بيفن

٣ نوفمبر ١٩٤٨

قابل وزير الخارجية مؤخراً وزير المستعمرات حيث ناقشا مسألة مياه النيل وتنمية المشاريع في بحيرة تانا (النيل الأزرق) وبحيرة فكتوريا وبحيرة ألبرت (النيل الأبيض). ومن المعلوم أن وزير المستعمرات قال إنه ما أن تتقدم وزارة المستعمرات بمشروع لتنمية المشاريع في ما يخص أوغندا فإنها تواجه معارضة من وزارة الخارجية معتمدة على اتفاقية مياه النيل القائمة. ويشعر وزير الخارجية بأن المشاريع التي من الواضح أنها ذات مصلحة اقتصادية لسكان وادي النيل يجب ألا تتعرقل بسبب عناد المصريين حول اتفاقية مياه النيل، وحتى لو اشتكتنا مصر للأمم المتحدة، ففي مثل هذا الموضوع يمكننا الدفاع عن أنفسنا. وطلب إعداد مذكرة حول الموضوع إلى مجلس الوزراء.

العقبة الحقيقية أمام تقدّم مشاريع التنمية في النيلين الأزرق والأبيض ليست أساساً اتفاقية مياه النيل، بل المسألة السودانية. توقف التقدم في بحيرة تانا لأن المصريين رفضوا أن يعترفوا بحقنا في مشاركتهم في المفاوضات مع الإثيوبيين أو أن يكون لنا رأي في تأمين نصيب السودان الإضافي، المخصص له، من المياه. ونخشى إذا اتصلنا بالمصريين، على المستوى السياسي، لتنفيذ مشاريع التنمية في النيل الأبيض، أن يثار الموضوع نفسه. ولكنه أمر حيوي من وجهة نظر السودان أن تصان حقوقه ومصالحه.

لم تيأس الخارجية من إيجاد حل لهذه المصاعب، وأجرت سلسلة من المناقشات حول الموضوع خلال الأشهر الماضية مع حاكم عام السودان، والسفير البريطاني في القاهرة، وممثلي وزارة المستعمرات وحاكم أوغندا. وحدث لسوء الحظ تعطيل آخر للتقدم نتيجة للخلافات في المصالح. ومكتب الحاكم العام في السودان والسفير البريطاني في القاهرة ووزارة الخارجية متفقون على أن تعالج المسألة بشكل شامل. ويعتقدون أنه طالما بدأ

المصريون يتحسسون إمكانية التسوية معنا، علينا أن نغتنم الفرصة ونوضح لهم أنه توجد مسألة وأن أهميتها واضحة بالنسبة لكل الأطراف حيث يمكن أن يتوافر تعاون إنجليزي ـ مصري مثمر ويقوم على تعاون في مسائل أكثر أهمية. وسوف نوضح مع ذلك أن هذا التعاون يمكن تحقيقه بسهولة إذا اتفق الطرفان على تجنّب المسائل الدستورية، وأن وسيلة تحقيق هذا يمكن مناقشتها معاً حول مائدة المفاوضات مع الترتيبات النهائية لوضع الخطط التي تم الاتفاق عليها من قبل، موضع التنفيذ على المستوى الفني. ويعتبر كل من حاكم عام أوغندا ووزارة المستعمرات أن الاتصال بمصر يجب أن ينحصر في مشروع النيل الأبيض الذي فيه مصالح أوغندا على أساس أنه لن يثير أية مشاكل سياسية، وهو أمر خاطىء في رأينا. هذه المنازعة موضحة في مذكرة في الجزء (ج) والتي تقرر تأخير تقديمها لوزير الخارجية لبضعة أسابيع نسبة لغيابه في باريس ومشغولياته الكثيرة.

إذا وافق وزير الخارجية على الخطوط العامة المقترحة، وتمكن من أن يضمن موافقة وزير المستعمرات، وفي هذه الحالة لا داعي إلى عرض المسألة على مجلس الوزراء ويمكن أن نرسل تعليمات سير كامبل فوراً. إن مسألة مياه النيل يمكن أن تثار، فقط إذا فشلت اتصالاتنا مع المصريين. وعلى أي حال يمكننا أن نستشير السفير البريطاني في القاهرة والحاكم العام في السودان الذي كان رأيه، في هذا الخصوص، أن أي تصرّف من جانبنا فيه انتهاك لاتفاقية مياه النيل يجب أن نتجنّبه بأي ثمن.

وإذا كان وزير الخارجية بحاجة لإعداد مذكرة إلى مجلس الوزراء، فإن المصلحة ستكون ممتنة إذا علمت إن كان يريد هذه المذكرة في فترة غيابه أو تنتظر عودته.

ج. ل. س.
١٩٤٨/١١/٣

أوافق

التوصية أن وزير الخارجية سوف يطلب من وزير المستعمرات أن يوافق على أن يتصل السفير البريطاني في القاهرة بالحكومة المصرية بخصوص المشروعين على النيلين الأزرق والأبيض. وإذا رفضت الحكومة المصرية مرة أخرى فعلينا أن نختار أكثر الوسائل فاعلية للمضي فيهما من دون موافقتهم.

رايت، ٤٨/١١/٣

سأقابل وزير المستعمرات قبل مغادرتي اليوم. لا أفهم لماذا نتج هذا التأخير بسبب خلافاتنا المصلحية. تلك الخلافات يجب أن تعرض عليّ للبت فيها في الحال.

بيفن

[LXXII]

F.O. 371/69235
Nº 975

مذكرة حول إضراب عمال السكك الحديد
٢٦ ـ ٢٩ يناير ١٩٤٨
تقدّم بها مكتب السكرتير الإداري في الخرطوم

٥ فبراير ١٩٤٨

لاحظ السكرتير الإداري في نهاية إضراب عمال السكة الحديد الأول في أغسطس ١٩٤٧، «إن إنهاء إضراب السكة الحديد يعني في الواقع تأسيس نقابة عمالية بين عمال من دون أي فكرة عن كيفية تأسيسها، أو يملكون فهماً محدوداً عن طريقة إدارة النقابة. إضافة إلى ذلك، ليست لدينا تشريعات نقابية». وطلب إرسال خبير في النقابات لتقديم الاستشارة إلى عمال عطبرة حول إدارة النقابة، وتقديم المشورة للحكومة لوضع التشريعات النقابية. ولكن قبل أن يصل هذا المستشار وقعت مواجهة أخرى حول الأجور.

خلفية:

١ ـ عندما سوّي إضراب السكة الحديد عام ١٩٤٧، تم الاتفاق بين الإدارة والعمال على ضرورة قيام لجان مصلحية في كل من الإدارات الخمس، وقيام هيئة لشؤون العمال تتكون من ثلاثة ممثلين منتخبين من كل واحدة من اللجان المصلحية. وسوف تمثل هذه الهيئة كل موظفي سكة الحديد وتجتمع من وقت إلى آخر بالإدارة.

٢ ـ عقد أول اجتماع في أكتوبر، إذ قدمت هيئة شؤون العمال للإدارة عدداً من المطالب لإرسالها إلى الحكومة المركزية. أهم ما في تلك المطالب الآتي:

(أ) زيادة شاملة للعمال غير المصنفين تراوح بين ٥٠٪ للمستويات الدنيا و٢٥٪ للعليا، فيكون متوسط الزيادة ٤٠٪.

(ب) زيادة عدد أيام العطلة السنوية لكل العاملين.

(ج) توسيع الامتياز للسفر على الدرجة الثانية بالسكة الحديد.

(د) تخفيض ساعات العمل من ٨ إلى ٦,٥ ساعة في اليوم.

(هـ) مراجعة ترتيبات التعويضات في حالة الحوادث.

(و) مراجعة أجور العمل الإضافي.

وطلبت الهيئة أن يأتي رد الحكومة خلال عشرين يوماً.

٣ ـ قال السكرتير المالي في ردّ مؤقت إن زيادة الأجور لحوالى ١٥,٠٠٠ عامل ستكلف ٤٧٠,٠٠٠ جنيه في العام للسكة الحديد وحدها، وإن زيادة مماثلة لموظفي الحكومة الآخرين، تصبح لا مفر منها، مما يجعل الزيادة تصل إلى حوالى مليون جنيه في العام. وهذه الزيادة أكبر من إمكانات البلاد المالية ولا يمكن تبريرها.

ووعدنا الهيئة بدراسة مطالبها بدقة، ولكن لا يمكن التعهد بالرد خلال الفترة المحددة.

٤ ـ تحدت هيئة شؤون العمال في رسالة أخرى، الحجة القائلة بأن الإمكانات غير كافية لتغطية التكلفة الإضافية، ووسّعت حجتها وقدّمت عدداً من الميزانيات الفردية، التي كانت في كثير من جوانبها غير دقيقة.

٥ ـ في ٣١ ديسمبر أرسل السكرتير المالي رداً آخر. وبينما أكد أن عبء زيادة الأجور لكل القطر لا يمكن تبريره، وافق على زيادة نسبة الأجور الأساسية إلى ١٨٠ قرشاً في الشهر، وأضاف إليها تكاليف غلاء المعيشة، وبذلك تضمن لكل عامل حداً أدنى يبلغ ٣٠٦ قروش في الشهر. وأعلن عن تشكيل لجنة مستقلة لمراجعة ما توصلت إليه لجنة شكّلها من قبل المدير العام للسكة الحديد، لتفحّص أجور موظفي السكة الحديد، ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة المستقلة من أعمالها في نهاية شهر فبراير. ووعد كذلك أن ينظر بعين العطف إلى المطالب الأخرى.

الإضراب:

٦ ـ كانت رسالة السكرتير المالي في ١٣ ديسمبر غير مقنعة لهيئة شؤون العمال، وبرزت مسألة الدعوة إلى الإضراب للتعبير عن عدم الرضى. وخلال الأسابيع الثلاثة الأول من يناير انتشرت الشائعة عن الموضوع ونشأت حركة نشطة وسط العمال والقليل من القيادات، وكان على رأسهم سليمان موسى، رئيس الهيئة ويعمل في القسم الميكانيكي، والطيب حسن، وقاسم أمين (كهربائي)، وكلاهما في القسم الميكانيكي، والأخيران هما أقوى زعيمين وسط العمال. ونعتقد أن الزعيمين الدينيين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي، استعملا نفوذهما خلال هذه الفترة ضد اقتراح الإضراب، ولا يوجد دليل على أن الأحزاب السياسية شجعت العمال على الإضراب.

٧ ـ وهناك شك كبير حول إعلان الإضراب، وإذا أعلن، فإلى أي حد سيستجيب العمال.

وفي يوم ٢٢ يناير علقت هيئة شؤون العمال إعلانات في عطبرة ومراكز السكة الحديد الرئيسة الأخرى تدعو كل العمال إلى الإضراب لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٢٦ يناير. وأرسلت في الوقت نفسه، خطاباً إلى الحاكم العام شرحت فيه أسباب الدعوة إلى الإضراب. وإذا لم تستجب مطالبهم كاملة حتى نهاية فبراير، فسوف تتخذ الهيئة إجراءً آخر وتنتهج أسلوباً مختلفاً. ويقال إن نسخاً من الخطاب قد أرسلت إلى رئيسي وزراء بريطانيا ومصر.

نجح الإضراب نجاحاً كاملاً وسط العمال وشاركهم فيه بعض الموظفين. وتوقفت حركة السكة الحديد تماماً وتأثرت محطات الكهرباء في عطبرة وبور تسودان.

هناك دليل ضعيف على وجود تهديد للعمال، وعلى الرغم من أن غالبيتهم كانوا بلا شك في حيرة حول هدف الإضراب، فليس هناك من شك في التضامن الذي حصل مع هيئة شؤون العمال.

انتهى الإضراب بهدوء صباح ٢٦ يناير، واستؤنفت الحركة فوراً.

٩ ـ تميز الإضراب بالآتي:

أ ـ لم تكن هناك فوضى من أي نوع.

ب ـ ليس هناك من دليل على تدخل أو تأثير من جانب الأحزاب السياسية.

ج ـ برهنت الهيئة أنها أكثر تأثيراً مما كان متوقعاً. وهذا يشير إلى أن الهيئة ربما حصلت على تأييد هيئات سياسية من خارج السودان، ولكن لا يوجد حتى الآن دليل ملموس.

١٠ ـ كان الرأي العام والصحافة المحلية متحفظين في التعبير عن آرائهم. وبينما كانوا يميلون إلى التقليل من استعمال سلاح الإضراب كتهديد لانتعاش البلاد، إلا أنهم أبدوا بعض التعاطف مع العمال في رغبتهم لتحسين أحوالهم. وهناك محاولة ضعيفة لربط هذه المطالب بالوضع المالي العام للبلاد.

محاذير الإضراب:

١١ ـ برهن الإضراب على نفوذ قيادة هيئة شؤون العمال وتأثيرهم على كل عمال السكة الحديد. ولذلك فإن التهديد بإضراب سلمي آخر في نهاية فبراير يجب أن يؤخذ بجدية.

١٢ ـ كل الموظفين الذين شاركوا في الإضراب سيحاكمون حسب نصوص القانون. كل العمال سوف يفقدون أجورهم عن أيام الإضراب. ويمكن محاكمة المضربين قانونياً حسبما تنص المادة ١٤٣ من قانون عقوبات السودان. ولكن تقرر عدم الأخذ بهذه الخطوة في هذه الحالة، على أن تتخذ الخطوات في المستقبل، بحيث يكون كل عامل

مدركاً للوضع القانوني بالنسبة للإضراب والعقوبات التي يمكن أن تقع على المضربين.

١٣ ـ سوف نفعل ما في وسعنا لنشر وجهة نظر حكومة السودان حول هذا النزاع، وسوف تبدأ اللجنة المستقلة عملها بأسرع فرصة. وإذا ما وقع إضراب آخر في مطلع مارس، فإن القضايا ستكون بلا أدنى شك واضحة في أذهان المضربين وقيادتهم بالنسبة إلى وضعهم القانوني. وعند ذلك لن تتردد الحكومة في اتخاذ الخطوات لإفشال الإضراب.

١٤ ـ في هذه الأثناء ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لمواجهة الإضراب المحتمل.

[LXXIII]

J 7514/66/16

محضر محادثات السيد الصديق المهدي

سرّي

قابل السيد الصديق المهدي مستر كلوتون يوم ٢٣ نوفمبر. وكان بصحبته عبد الله خليل، سكرتير عام حزب الأمة.

أوضح السيد الصديق أن الشعب السوداني مصرّ على أن الممثلين السودانيين يجب أن يحضروا أي مفاوضات في المستقبل تختص بوضع السودان. وذكر أن مفاوضات صدقي ـ بيفن عام ١٩٤٦ كانت بين البريطانيين والمصريين فقط. وأن اللجنة المقترحة لتقديم تقرير عن تقدم السودان نحو الحكم الذاتي سيكون فيها أعضاء بريطانيون وسودانيون ومصريون. ولكن اللجنة يجب أن تتكون من ممثلين بريطانيين وسودانيين فقط. وأوضح مستر كلوتون الصعاب القانونية التي ستترتب على استبعاد المصريين. وطلب أيضاً أن يحدد تاريخ قاطع يحصل فيه السودان على الحكم الذاتي الكامل.

وأخبر مستر كلوتون السيد الصديق أنه بتكوين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي، فقد اتخذت الخطوة الأولى في الطريق الطويل الشاق نحو الحكم الذاتي، وأنه على السودانيين أن يفعّلوا عمل الدستور. وسوف تبيّن التجربة إن كان هناك حاجة إلى تعديلات، وعندها يمكن إدخالها. ولا شك أن هناك العديد من المصاعب أمامنا، ولكن بالتعاون مع الحاكم العام يمكن التغلب على الكثير منها. واشتكى السيد الصديق من التدخل المصري، وأضاف أن الحكومة المصرية خصصت مبلغ ثلاثة ملايين جنيه للسودان، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى بلد فقير مثله. واقترح مستر كلوتون أن أفضل ضمان للسودانيين ضد هذا التدخل أن يحققوا نجاحاً في الخطوة الأولى نحو الحكم الذاتي، وعندها سيدرك المصريون أنهم يصرفون نقودهم بلا جدوى ويتخلّون عن هذه الفكرة. والضمان الثاني للسودانيين هو الحكم الثنائي. وعلى الرغم من أن المصريين يدّعون بأنهم لم يعودوا يعترفون به وعلى الرغم من أنه قد لا يكون الوضع الأمثل، إلا أنه يشكل الأساس القانوني

لوجود الحاكم العام البريطاني وللمصالح البريطانية وهما في حد ذاتهما ليسا ضماناً ضد التدخل المصري الذي يشتكي منه السيد الصديق.

وبالنسبة إلى المستقبل، أكد مستر كلوتون على أهمية العلاقات الحسنة بين السودان ومصر، لأنهما يقعان على نهر واحد ومن المهم ألا يبددا طاقتهما في النزاع بل أن يتفقا في هذه المسألة على توزيع مياه النيل. وقال السيد الصديق إن السودان لا يحصل على نصيب عادل من المياه، واقترح تشكيل لجنة في المستقبل لتتحكم في توزيع المياه.

وفي الختام، كرر مستر كلوتون أن بريطانيا ملتزمة بوعدها إلى السودان وسوف تساعده حتى يأتي الوقت الذي يستطيع أن يعتمد فيه على نفسه. ومع وجود الحاكم العام كمرشد لهم، فعلى جميع السودانيين العمل ليجعلوا تجربة الحكم الذاتي العظيمة ناجحة.

١٩٤٩

[LXXIV]

F.O. 371/73491

ملحق تدوين لمحادثة تمت في ٢٨ مايو ١٩٤٩
بين حاكم عام السودان ورئيس الوزراء المصري

إلى جانب لهجتها الودية المتميزة فإن هذه المحادثة ذات مغزى لسببين:

أولاً، يبدو أن سياسة مصر نحو السودان تتغير. وحتى الآن، فإن النقطة الأساسية المثيرة للجدل بيننا وبين الحكومة المصرية هي مسألة الوضع الحالي والمستقبلي للسودان. وعلى كل حال، فقد شدد رئيس الوزراء المصري في هذه المحادثة على أنه من الضروري أن يشعر المصريون، من الناحية النفسية، بأنهم يشاركون مشاركة حقيقية في شؤون السودان.

ثانياً، اعترف رئيس الوزراء المصري بأن مصر لن تتمكن من تنفيذ مشاريع مياه النيل ما لم تتمكن من الاستفادة من أرصدتها بالإسترليني. لقد لقيت مصر في الاتفاقية المالية الأخيرة معاملة كريمة، نظراً إلى قرار رفع الحجز عن أرصدتها المجمدة بالعملة الإسترلينية. وبما أن وضع إمداداتنا في تحسن، فسيصبح، من الناحية النظرية، السماح لمصر بتحريك أرصدتها من الإسترليني، أسهل.

إن تصدير البضائع من هذا القطر لتحريك هذه الأرصدة لن يجلب عائداً اقتصادياً في مطلق الأحوال، وبما أن موقفنا بالنسبة إلى الدولار يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فإننا لن نتمكن في الوقت الحاضر من التفكير في تحويل البضائع إلى مصر، التي ربما في إمكانها كسب الدولارات في مكان آخر.

٢٣ يونيو ١٩٤٩

مذكرة

استقبلني رئيس الوزراء المصري هذا الصباح وجرى نقاش بيننا في أوضاع السودان ومشاكله زهاء الساعة.

سألني عبد الهادي باشا، بعد مقدمات المجاملة العادية، عن وضع المجاعة في شمال السودان. ولقد أخبرته أن حكومة السودان تسيطر على الموقف منذ الصيف الماضي، شارحاً له إجراءات الإغاثة التي اتخذت، مثل: توزيع الحبوب واللبن عبر القنوات العادية للحكومة، وكذلك من طريق جمعيات الغوث الخاصة في كل أنحاء المنطقة. وأعلمته بأن التقارير في الصحافة المصرية عن هذا الموضوع مبالغ فيها إلى درجة كبيرة.لم يمت أحد من الجوع ولم يكن هناك أي دليل على سوء التغذية، أو ظهور أمراض نقصْ المناعة. مما لا شك فيه أن هناك معاناة، لكن الموقف تحت السيطرة.

واصلت حديثي معرباً عن شكر وتقدير حكومة السودان للمساعدة التي منحتها الحكومة المصرية. وأشرت إلى سوء التفاهم في البداية حول شراء الحكومة المصرية للغلال والأقمشة من مصادر محلية في السودان. وأضفت بأن التعليمات أصدرت لتلبية الطلبات المصرية في هذين الأمرين من أجل أن تسرع الحكومة المصرية في منح المساعدات. هناك الآن تعاون وثيق ومخلص في هذا المجال مع ممثلي الحكومة المصرية، وأعتقد أن كل الخلافات الرئيسية قد تمّ التوافق حولها. أخيراً قلت بأن هذا مثال جيد للطريقة التي يمكن لمصر أن تتعاون معنا بها في السودان. ووافق رئيس الوزراء بإخلاص وعبّر عن سروره لهذه النتيجة.

ثم عبّرت له بعد ذلك، عن سروري للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الشأن الآخر، أي مشاريع مياه النيل، في ما يتعلق بإنشاء الخزان على شلالات أوين. وقلت إن السودانيين يتابعون هذه المفاوضات باهتمام شديد نظراً إلى مطالبتهم بالمشاركة في كل هذه المشاريع على النيل، وتبعاً لذلك توقّعاتهم بأن اتفاقية مياه النيل ستعدّل.

رد رئيس الوزراء بأن السودان يجب أن يمنح بالطبع نصيباً من هذه المشاريع، وأن اتفاقية مياه النيل يجب أن تعدّل حتماً. إجابة على استفساري عن موقع هذه المشاريع على وجه التحديد، قال إنه يعتقد أن الخطوة التالية ستكون خزان بحيرة تانا. واستفسر عن الكيفية التي ستدفع بها حكومة السودان نصيبها، قائلاً إن تمويل هذه المشاريع يشغله كثيراً. وإن الحكومة المصرية مهتمة من جانبها، لأن مصر لا تملك رأس المال الضروري المطلوب. وتحتاج هذه المشاريع إلى مبالغ ضخمة بالإضافة إلى المشاريع الاجتماعية التي تنفذها الحكومة المصرية الآن، وإن الحل الوحيد هو أن تطلق حكومة بريطانيا المبالغ المطلوبة من موازنة الثلاثمائة مليون جنيه استرليني التي تحجزها.

وتحدث رئيس الوزراء ببعض التطويل عن ضرورة أن تهيّىء حكومة بريطانيا الأموال بهذه الطريقة. ولديه أمل بسيط للمساعدة من البنك الدولي:

بناءً على حديثنا عن التعاون الذي جرى حول إجراءات الغوث من المجاعة الذي شرحته

أعلاه، شرع رئيس الوزراء في الحديث عن ضرورة أن يكون لمصر مشاركة كاملة في العمل في السودان وأنه مهتم بما سيحدث فيه في مدى عشرة، خمسة عشر، عشرين أو خمسين عاماً. وأنه ضروري من الناحية النفسية أن يشعر المصريون بأن لهم نصيباً في السودان. ضرب أمثلة يعتقد فيها أن حكومة السودان تبدي محاذير ومصاعب كالتي أبدتها في ما يتعلق بالعرض المصري لبناء مستشفيات ومدارس ومساجد. قال إن ليس لديه الرغبة في التدخل في تطبيق القوانين في السودان، لكن المصريين لا يمكنهم فهم السبب الذي يمنعون لأجله من تقديم العون إلى السودانيين وقد أبدوا الرغبة في ذلك. قلت إنني أعتقد أن الصعوبة في الأسلوب وليست في المبدأ. وأنه إذا ما أرسل ممثلون من الحكومة المصرية لمناقشة حكومة السودان في كيفية استخدام الأموال المخصصة لهذه الأغراض، أعتقد بأننا سنتوصل سريعاً لاتفاق حول كيفية تطبيقها في الخطط والسياسة طويلة المدى لحكومة السودان. كما اتفقنا في وقت وجيز على وضع خطة لتطبيق الغوث من المجاعة. أجاب رئيس الوزراء بأنه لا يهتم للشكل بل للمبدأ والجوهر. ويعتقد بأننا يمكننا سوياً، ولوحدنا، الاتفاق، بسرعة، حول هذه المسائل.

تطرقنا في خلال النقاش إلى خطر الشيوعية في مصر. قال رئيس الوزراء إنه تم إلقاء القبض على عدد من الطلاب السودانيين من الذين تورّطوا في الحركة الشيوعية هنا، وأنه سيرجعهم إلى السودان مع معلومات تفصيلية عنهم وتعليمات بتسليمهم إلى السلطات السودانية، التي ستتمكن بعد ذلك من مراقبة نشاطاتهم المستقبلية عن قرب.

كانت محادثتنا ودية جداً وأعربت عن أملي في أن يتمكن رئيس الوزراء من زيارة السودان قريباً لرؤية القطر ومشاكله بنفسه. وقال الباشا بأن لا شيء يمكن أن يجلب له السرور العظيم مثل هذا.

القاهرة، ٢٨ مايو ١٩٤٩

[LXXV]

F.O. 371/73506 96422

السودان

عقد اجتماع في وزارة الخارجية في ٩ أغسطس لمناقشة مسائل معينة تؤثر على السودان.

اقتصر الحضور على: مستر م. ر. رايت (رئيساً)، سير ر. كامبل، سير ر. هاو، مستر م. ن. ف. ستيوارت، مستر د. ج. د. ميدلاند.

تمت مناقشة المواضيع التالية:

أ ـ مسألة السودان من زاوية المعاهدة مع مصر.

ب ـ الصلة بين وزارة الخارجية، السفارة البريطانية في القاهرة والخرطوم (يوجد تدوين مفصّل لهذا النقاش).

ج ـ وضع حجر الأساس لخزان أوين.

د ـ تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية.

هـ ـ التشاور مع وزارة الخارجية حول التشريعات في السودان.

وضع حجر الأساس لخزان أوين:

اقترح وزير الخارجية أن وضع حجر الأساس لخزان أوين ربما يكون مناسبة لعرض السمة العالمية لمشاريع مياه النيل. واقترح أيضاً حضور الملك فاروق ودوق أدنبرة وأمبراطور إثيوبيا وحاكم عام السودان هذا الاحتفال. عارض حاكم أوغندا هذا الاقتراح لخشيته من أن يمنح أرضية لمزاعم مصر الدائمة في سيادتها على الجزء الشمالي من أوغندا. وهناك أيضاً مسألة أنه، للوصول إلى أوغندا لا بد للملك فاروق من أن يجتاز السودان. وأشار حاكم عام السودان إلى أن مجرد زيارة قصيرة جداً من الملك فاروق إلى الخرطوم يمكن أن تصبح مناسبة لمظاهرات موالية لمصر. وافق المجتمعون على أن ينصح وزير الخارجية بصرف النظر عن هذا الاقتراح.

تمثيل السودان في المؤتمرات العالمية:

اعترفت الحكومة المصرية في بداية عام ١٩٤٩ بوضع السودان تحت الحكم الثنائي

لدرجة أنهم وافقوا على أن يمثل السودان في المؤتمرات الدبلوماسية بمستشارين تحت إشراف الوفدين البريطاني والمصري. وقد مثل السودان على هذا الأساس في الاجتماع الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في القاهرة والاجتماع الإقليمي لمنظمة الطيران المدني العالمية في لندن في مطلع هذا العام. والآن وقد أصبح عندهم برلمان، لم يعد السودانيون مقتنعين بهذا التوزيع ويرغبون في أن تعلن حكومة صاحب الجلالة موافقتها على وجهة النظر تلك. وبما أن نظام إلحاق مستشارين سودانيين بالوفدين في المؤتمرات شرعي ويتضمن اعتراف مصر بالحكم الثنائي، لن تتمكن حكومة صاحب الجلالة في الوقت الحاضر من إصدار مثل هذا القرار.

بناءً عليه، وافق حاكم عام السودان على عدم تشجيع السودانيين في الوقت الحاضر في الإصرار على تمثيل مستقل في هذه المؤتمرات.

التشاور مع حكومة صاحب الجلالة حول التشريعات في السودان

ليس لدى حكومة صاحب الجلالة، ضمن الترتيبات الحالية، نيّة لإسداء النصح إلى حكومة السودان في تعطيل أو تأخير سَنٍّ تشريعٍ قد يؤثر سلباً على علاقة حكومة صاحب الجلالة مع مصر أو هيئة الأمم المتحدة. وقد يتعامل مثل هذا التشريع مع شؤون دستورية خارجية أو حتى مع مواضيع داخلية اعتيادية.

وافق المجتمعون على أنه ما دام وزير الخارجية مسؤولاً أمام البرلمان عن تصرفات حكومة السودان، فإن نظاماً لإعلام مسبق عن التشريعات الخاصة بالسودان قد يكون مرغوباً فيه.

[LXXVI]

F.O. 371/73506 96422

محضر اجتماع
عقد في ٩ اغسطس لمناقشة وضع السودان

سري للغاية

١ ـ عقد اجتماع بتاريخ ٩ أغسطس في مكتب سير وليام استرانغ لمناقشة وضع السودان في مسألة العلاقات الإنجليزية ـ المصرية. وكان الحضور على الشكل الآتي:

سير وليام سترانغ (رئيساً)، سير رونالد كامبل، سير روبرت هاو، مستر م. ر. رايت، مستر م. ن. ف. ستيوارت، مستر د.د. ميدلاند.

أثيرت النقاط التالية في أثناء النقاش:

٢ ـ توجد الآن حكومة قومية في مصر. ومن المحتمل أن ينتج من الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في أكتوبر تشكيل حكومة قومية أخرى. وسيعني ذلك أن أحد الشروط الأساسية التي وضعناها قبل بدء المفاوضات لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ سيكون قد نفّذ. إن أي مفاوضات ستُجرى ستهتم في الدرجة الأولى بمسائل الدفاع والسودان. وبما أن المحادثات حول الدفاع تبحث حالياً يجب أن نحدد الآن، التنازلات التي نستعد لتقديمها إلى مصر بالنسبة إلى السودان إذا ما كانت هناك ثمة تنازلات.

٣ ـ يرغب حزب الأمة الذي تعتمد حكومة السودان على مساندته، في أن يكون السودان منفصلاً عن مصر. ويساند الإدارة البريطانية باعتبار أنها ستمنحهم الحكم الذاتي الذي من خلاله سيخطون نحو الاستقلال. إنهم معجبون جداً بسابقة الهند وأعربوا عن رغبتهم في عضوية الكومنولث البريطاني عندما يستقلّ السودان. يعارض الختمية، وهم طائفة كبيرة من المسلمين السنّة، حزب الأمة. لقد عانوا من حكم المهدية قبل ثمانين عاماً، ويخشون أن يصبح السودان، مرة أخرى، مملكة مهدوية نتيجة لسياسة حزب الأمة. ولهذا السبب فقط يتطلعون إلى مساعدة مصر.

إن فكرة أي ارتباط دائم مع مصر بغيض للغالبية العظمى من السودانيين الذين يرغبون في استمرار الحكم الحالي.

إن أي اتفاقية بالنسبة إلى مستقبل السودان، لا تضع اعتباراً لوجهة نظر غالبية السودانيين، سينتج منها سحب حزب الأمة دعمه للإدارة. وفي هذه الحالة فإن إدارة القطر ستصاب بالشلل.

٤ ـ لا يرغب المصريون في رؤية السودان مستقلاً. لقد أدركوا أنهم لن يتمكنوا من السيطرة على السودان لوحدهم، وأن وجود الإدارة البريطانية في السودان فيه ضمان لحدودهم الجنوبية. وفي هذا المنحى فإننا في موقف قوي تجاه المفاوضات مع مصر طالما يمكننا التهديد بترك السودان. إننا في الحقيقة لن نتمكن من ترك السودان من دون الإخلال بعهدنا للسودانيين.

٥ ـ إن شكوى المصريين الرئيسية هي أنه قد أنكرت عليهم المشاركة في إدارة السودان بالرغم من اتفاقية الحكم الثنائي، بينما تتتابع مسرعة خطوات تهيئة السودان للحكم الذاتي.

إن مجال التحرك في وضع السودان، بالنسبة إلينا محدد بالتزامات معينة. فنحن ملزمون بتعهد رئيس وزراء بريطانيا إلى السيد عبد الرحمن في عام ١٩٤٦ بألاّ يكون هناك تغيير في وضع السودان من دون استشارة السودانيين أولاً. وببروتوكول صدقي ـ بيفن المجهض الذي التزمنا فيه بالسماح للسودانيين باختيار مستقبلهم. أقرّينا في أي حال، وفي البروتوكول نفسه بالروابط بين مصر والسودان. وعرضنا على المصريين أثناء محادثات كامبل ـ خشبة في عام ١٩٤٨ المشاركة في تهيئة السودانيين للحكم الذاتي مقابل اعتمادهم لقانون الإصلاحات الدستورية في السودان.

٦ ـ يعمل الحكم الثنائي حالياً في ما يتعلق بأن:

أ ـ يرفرف العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في السودان.

ب ـ تعسكر فرقة مصرية في السودان.

ج ـ يعين الملك فاروق الحاكم العام الحالي بتوصية من حكومة صاحب الجلالة.

د ـ تمثل السودان في مؤتمرين دبلوماسيين بمستشارين تحت إشراف الوفدين البريطاني والمصري.

هـ ـ هناك عدد كبير من المصريين في وظائف الخدمة المدنية الدنيا.

لكن لا يعمل الحكم الثنائي من نواحي أخرى مثلاً أن يمول الملك فاروق أولئك السودانيين الذين يحركون الشارع الموالي لمصر في السودان. ويعتبر الملك فاروق أنه من الأصول مواصلة ذلك حتى يشارك المصريون في حكم السودان على قدم المساواة مع البريطانيين.

٧ ـ تحت هذه الظروف، فإن المجالات التالية مفتوحة أمامنا:

أ ـ أن نقترح على المصريين والسودانيين تكوين لجنة إنجليزية ـ مصرية ـ سودانية لتقديم النصح لمرجعيتي الحكم الثنائي في شؤون السودان.

ب ـ أن يطلب من الحاكم العام تعيين اثنين من المصريين في المجلس الاستشاري بديلين عن العضوين البريطانيين من دون أية أعباء.

ج ـ أن يقترح تشكيل مجلس لتطوير وادي النيل على أسس يوضحها وزير الخارجية في محادثاته مع خشبة في ١ يونيو.

د ـ إضفاء شكل رسمي على التعاون، الموجود أصلاً، بين المصريين والسودانيين في المسائل الفنية.

هـ ـ أن يقترح نظام دفاع بريطاني - مصري - سوداني.

٨ ـ **لجنة إنجليزية ـ مصرية ـ سودانية:** لم يُناقش هذا الاقتراح تفصيلياً، لكن كان هناك اقتراح بأن يكون مقرها القاهرة وتجتمع دورياً كل أربعة أو ستة أشهر، وأن يكون أعضاؤها شخصيات مرموقة من خارج الطاقم السياسي والحكومي، ما أمكن ذلك. مثلاً، يمكن أن يكون العضو السوداني قاضياً، وتعيين الأعضاء يتم من قبل حكومات الدول المشاركة في اللجنة، ويكون لهم وضع متساوٍ. وتبعاً لهذا الاقتراح ربما أمكن تعيين نائب بريطاني ونائب مصري للحاكم العام ليتصرفا معاً في غياب الحاكم العام. ويمكن أيضاً تعيين نائب سوداني للحاكم العام. وربما يكون هؤلاء الحكام الثلاثة الأعضاء في اللجنة البريطانية ـ المصرية ـ السودانية.

٩ ـ **تعيين مصريين في المجلس التنفيذي:** كان في إمكان الحاكم العام أثناء محادثات خشبة ـ كامبل إقناع السودانيين بالموافقة على تعيين اثنين أو ثلاثة مصريين في المجلس التنفيذي في مقابل الموافقة المصرية على قانون الإصلاح الدستوري. وعلى كل فقد أجيز القانون من دون موافقة الحكومة المصرية، وعمل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، بصورة مقنعة، منذ تأسيسهما. لن يوافق الرأي العام السوداني، وكذلك الأعضاء السودانيون الستة في المجلس بخاصة، على تعيين مصريين في المجلس.

١٠ ـ **مجلس تطوير وادي النيل:** إن مهام مجلس تطوير وادي النيل التي اقترحها وزير الخارجية لتنسيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لدول وادي النيل لم تحدد بعد. وتعارض وزارة المستعمرات هذا الاقتراح بشدة لأنهم لا يوافقون على ارتباط مصر، بأي طريقة،

بشؤون منطقة شرق أفريقيا. هناك أيضاً خطر أن مثل هذا المجلس قد يخلق مشاكل سياسية أكثر من أن يعالجها. لكنه لن يؤثر بالضرورة على تنسيق مشروعات مياه النيل التي حققتها حكومة صاحب الجلالة مسبقاً وبإجراءات دبلوماسية عادية. وبما أن النيل نفسه هو الرابط الحقيقي الوحيد بين دول وادي النيل، فإنه من المستحسن أن يهتم هذا المجلس، في البداية، بمشاكل المياه فقط وأن يتولى مسؤوليات أكبر في الوقت المناسب.

١١ ـ **التعاون المصري ـ السوداني في الشؤون الإدارية:** يوجد تعاون مسبق بين المصريين والسودانيين على صعيد التجارة والتعليم والصحة العامة. ربما كان ممكناً ترتيب لقاءات منتظمة بين الموظفين المعنيين وبالتالي إضفاء صبغة رسمية على هذا التعاون. ويمكن أن يتحقق هذا إما بصورة مستقلة أو بالتواصل مع المقترحات الأخرى مثل اللجنة الإنجليزية ـ المصرية ـ السودانية.

١٢ ـ **ترتيبات الدفاع الإنجليزية ـ المصرية ـ السودانية:** إن للحكومة البريطانية مصالح استراتيجية في السودان محددة الأهمية. لذا من الممكن توقيع اتفاقية مع مصر والسودان على قدم المساواة على صعيد الدفاع المشترك بين البلدين. تصاغ هذه الاتفاقية بصورة تمنحنا تسهيلات استراتيجية فيهما.

١٣ ـ من المحتمل أن يكون المصريون قد وافقوا على توقيع معاهدة التحالف في العام ١٩٣٦ لتخوفهم من النوايا الإيطالية. وربما كانوا على استعداد لتوقيع معاهدة جديدة الآن، أو في المستقبل القريب، خوفاً من النوايا الروسية. وربما كانوا أيضاً مستعدين الآن، كما تم في عام ١٩٣٦، لوضع بعض الترتيبات حول السودان من دون التطرق إلى مسألة السيادة على السودان (والتي لم تتغير منذ عام ١٨٩٩) ومستقبل السودان. إن من مصلحتنا عدم إثارة هاتين المسألتين طالما أن ضغط الرأي العام العالمي ووجهة النظر السودانية سيخلقان في المدى البعيد حالة لن يتمكن فيها المصريون من حدّ طموح السودانيين إلى بناء مستقبلهم.

١٤ ـ وافق الاجتماع على أن:

أ ـ مسألة السيادة على السودان والمستقبل النهائي للسودان لا يمكن، ومن الأسلم عدم تسويتهما في الوقت الحاضر.

ب ـ إن تسوية مسألة السودان على أسس بروتوكول السودان لعام ١٩٤٦ لم تعد ممكنة.

جـ ـ لن تتمكن حكومة بريطانيا الآن، ولهذا ما يبرره، من أن تطلب من الحاكم العام

تعيين مصريين في المجلس التنفيذي.

د ـ تسوية مؤقتة، تجعل المصريين يساعدون في طريقة ما على تهيئة السودانيين للحكم الذاتي، ممكنة ومرغوب فيها.

١٥ ـ ناقش الاجتماع أيضاً وسائل إقامة اتصال أوثق بين الخرطوم ولندن. الوسائل المقترحة هي التالية:

أ ـ انتداب عضو من إدارة السودان إلى القسم الأفريقي لمدة عام.

ب ـ زيارات لأعضاء القسم الأفريقي أو مساعد السكرتير الثاني المسؤول عن الشؤون المصرية والسودانية إلى السودان.

[LXXVII]

F.O. 371/ 73506 96422

تعهدات الحكومة البريطانية للسودانيين

١ ـ خلال مناقشة مسألة السودان في وزارة الخارجية في ٩ أغسطس أشار حاكم عام السودان إلى أن المجال المتاح للتحرك بالنسبة إلى السودان محدود، من ضمن أشياء أخرى، بتعهّد رئيس الوزراء إلى السيد عبد الرحمن في العام ١٩٤٦. أعاد القسم مرة أخرى النظر في هذا التعهد بعناية، لتحديد المدى الذي يمنعنا من إحداث تغييرات في إدارة السودان.

٢ ـ يجب أن نتمعن في التصريح من خلال مضمون مفاوضات الاتفاقية لعام ١٩٤٦ والتصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية ورئيس الوزراء عن هذه المفاوضات. طلبت الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٥، رسمياً مراجعة معاهدة العام ١٩٣٦. وذكر رئيس الوزراء في ٢٦ مارس عام ١٩٤٦، قبل بدء المفاوضات الرسمية، رداً على سؤال في مجلس العموم أنه:

«لن تؤمَّن رفاهية السودانيين إلا بالحفاظ على حكومة مستقرة ليست لها مطامع في السودان. يجب أن يكون هدف هذه الحكومة تشكيل أجهزة الحكم الذاتي كخطوة أولى نحو استقلال حتمي، التعجيل في تعيين السودانيين في وظائف حكومية عليا بالتشاور مع ممثلين سودانيين، وتشجيع السواد الأعظم من السودانيين بالإحساس الأكيد بمواطنيتهم. هذه هي أهداف حكومة السودان الحالية، والحكومة البريطانية تدعمها تماماً. تستطيع حكومة بريطانيا في تلك الأثناء منع إحداث تغيير في وضع السودان، نتيجة لمراجعة المعاهدة، حتى تتم مشاورة السودانيين عبر القنوات الدستورية».

٣ ـ في ١٥ أبريل، وصل اللورد ستانزجيت وبقية الوفد البريطاني إلى مصر. استمرت المفاوضات بشكل متقطع حتى أكتوبر ١٩٤٦، عندما قرر صدقي باشا المجيء إلى لندن وعقد خمسة اجتماعات مع وزير الخارجية بين ١٨ و٢٥ أكتوبر، ١٩٤٦. وافق صدقي باشا ووزير الخارجية خلال هذه المحادثات على نص بروتوكول السودان وهو كما يأتي:

«إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان، داخل نطاق

وحدة مصر والسودان، تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين، تنمية مصالحهم وإعدادهم فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان.

وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما ـ تحقيق هذا الهدف الأخير يتم بعد التشاور مع السودانيين ـ تظلّ اتفاقية عام ١٨٩٩ وكذلك المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة، نافذة وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية».

٤ ـ غادر صدقي إلى مصر في ٢٦ أكتوبر. وظهرت تقارير في اليوم التالي في الصحف المصرية تدّعي أنه تقرر تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري. ولم يشر إلى حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وذكر رئيس الوزراء في ٢٨ أكتوبر، رداً على سؤال برلماني عن تصريح صدقي المزعوم :

«رغم أن المحادثات بين بريطانيا العظمى ومصر والسودان تطرقت إلى العلاقة بين الأطراف الثلاثة، إلا أنها لم تتطرق إلى أي تغيير في الوضع الحالي للسودان وإدارته ولا إلى إضعاف حق الشعب السوداني في تقرير مصيره في النهاية».

٥ ـ سببت تصريحات صدقي المضللة قلقاً في السودان. غادر السيد عبد الرحمن إلى لندن في ٢٦ نوفمبر وقابل رئيس الوزراء في ٢٧ منه. شرح رئيس الوزراء أن مسوّدة البروتوكول لن تغير في الوضع الحالي للسودان أو في إدارته؛ ولا شيء فيه سيحول دون حق الشعب السوداني في إحراز استقلال كامل وناجز، وأن وجود اتحاد بين السودان ومصر تحت تاج مشترك لن يضعف حق السودانيين في تقرير مصيرهم.

قال رئيس الوزراء، وفقاً لمحضر المحادث:

«سيبقى نظام الإدارة الحالية إن لم يغيره الشعب السوداني بصورة مخالفة للبروتوكول».

شرح مستر ب. سكريفنر، رئيس القسم المصري، هذه الجملة للقائم بالأعمال في القاهرة على الصورة التالية:

«يعني ذلك أن شكل الإدارة يمكن أن يتغير أثناء تهيئة السودانيين للحكم الذاتي وأنه إلى تلك الدرجة سيحدث خروج على النص الدقيق للبروتوكول».

وعليه أقترح بأن الصياغة ستكون أكثر وضوحاً إذا ما قُرئت على الشكل التالي:

«سيستمر النظام الحالي للإدارة ما لم يغيره الشعب السوداني بصورة مغايرة للبروتوكول».

هذا التفسير ما زال غير واضح.

وفقاً للبروتوكول نفسه، فإن الوضع الحالي، أي نظام الإدارة في السودان، سيستمر حتى تحقق حكومة بريطانيا أو الحكومة المصرية هدفهما من تهيئة السودانيين للمرحلة التي يكونون مستعدين فيها لتقرير مصيرهم بأنفسهم في المستقبل، على أن يكون هذا في اتحادٍ مع مصر أو في حال استقلال عن كل من دولتي الحكم الثنائي. انطلاقاً من هذا، قد يكون ممكناً أن محضر محادثة رئيس الوزراء مع السيد عبد الرحمن غير دقيق وأن ما قاله، في الحقيقة: «يستمر نظام الإدارة الحالي في السودان، إلا إذا ما تغيّر برغبة السودانيين أنفسهم وفقاً للبروتوكول». وإذا ما فسّر تصريح رئيس الوزراء بهذه الطريقة يكون واضحاً أن جملة «الإدارة الحالية» تشير إلى وضع السودان تحت الحكم الثنائي وليس إلى شيء آخر.

٦ ـ وعند دراسته الآن، بعد انقضاء ثلاث سنوات، فإن هذا التصريح في حد ذاته، إما في الشكل الذي دوِّن به أو في الشكل المعدّل المقترح أعلاه، لا يتضمن أي تغييرات مفصلة، أو حتى بعض التغييرات الجوهرية (كإدخال قانون الإصلاح الدستوري)، لا يمكن إجراؤها من دون التشاور مسبقاً مع السودانيين. لكن من وجهة نظر القسم يجب أن ينظر إلى التصريح من ناحية المضمون الذي قيل فيه. وبما أن البروتوكول قد انتهى سريانه الآن، فإنه كان في ذلك الوقت محور سياسة حكومة بريطانيا. يبدو واضحاً من نص البروتوكول والتصريحات الأخرى المذكورة أعلاه أن التغيير الوحيد المتوقع في إدارة السودان هو تغيير في اتجاه السودنة. ومن الطبيعي أن يحدث أي تغيير في اتجاه السودنة فقط بعد استشارة السودانيين. لم تكن هناك نية في عام ١٩٤٦ لإدخال مصريين في إدارة السودان (الإدارة كشيء متميز عن الحكم). وتأكد هذا بتصريح مستر مايهو في مجلس العموم في ١٤ يونيو ١٩٤٨، عن الإصلاح الدستوري في السودان عقب فشل مباحثات خشبة - كامبل، والذي جاء فيه:

«ناقشت حكومة بريطانيا والحكومة المصرية خطوات الإصلاح الدستوري في السودان التي اقترحها الحاكم العام (وضع الحاكم العام في الحسبان آراء المجلس الاستشاري لشمال السودان قبل تقديم مقترحاته) لغرض ربط السودانيين بصورة أوثق بالحكومة المركزية لبلدهم كخطوة أولى نحو الحكم الذاتي».

واصل مستر مايهو القول:

«حكومة بريطانيا تسعى إلى أن تتثبت إلى أي مدى يمكن تلبية رغبة المصريين، الذين أبدوها، خلافاً للمشاركة في تهيئة السودانيين للحكم الذاتي».

ليس هناك خلاف حول إشراك المصريين في إدارة السودان.

٧ ـ بالنظر إلى ما تقدم، بخاصة إجابة وزير الخارجية في مجلس العموم في ٢٦ مارس

١٩٤٦ (انظر الفقرة الثانية أعلاه)، يوصي القسم بأن نعتبر أنفسنا ملزمين بألاّ ندخل أي تغيير في الهيكل الإداري أو وضع الحكم الثنائي في السودان إلا بعد التشاور مع السودانيين. وإن التغييرات في اتجاه السودنة، بطبعها، تُجرى فقط بعد استشارة السودانيين.

٨ ـ من أجل التدوين فإن توضيحاً، وفقا لخطوط هذا المحضر، ربما يرسل إلى الإسكندرية والخرطوم.

[LXXVIII]

F.O. 371/73506 96422

تصريحات رسمية تتعلق بمستقبل السودان

نتيجة للاجتماعات التي عقدت في بداية أغسطس من هذا العام مع سير رونالد كامبل وسير روبرت هاو لمناقشة العلاقات الإنجليزية ـ المصرية وقضية السودان، قام القسم بمراجعة التصريحات المختلفة، بما في ذلك تصريحات رئيس الوزراء أمام البرلمان أو أمام القادة السودانيين في عام ١٩٤٦.

أكثر تلك التصريحات أهمية تصريح رئيس الوزراء إلى السيد عبد الرحمن في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٤٦ (الفقرة الرابعة من مسودة المذكرة).

أصبح واضحاً في معرض تلك المراجعة أن ما نقل عن رئيس الوزراء هو من لغط القول، إذا ما قُرىء في مضمون الأحداث والتصريحات في ذلك الوقت.

توصل القسم والمستشار القانوني إلى خلاصة مفادها أن ما قاله رئيس الوزراء أو ما رغب في قوله للسيد عبد الرحمن، كان: «يبقى النظام الإداري الحالي في السودان إلا إذا غيّره السودانيون وفقاً لبروتوكول (صدقي-بيفن)». بينما يُقرأ ما تمّ تدوينه «بصورة مغايرة للبروتوكول».

من الواضح أن محاولات التفسير التي أوجدها القسم المصري في الوقت الذي دوّن فيه هذا التصريح، كانت دائماً مربكة. ويرى القسم أن من المرغوب فيه توضيح سوء الفهم. هذا بالرغم من أن تصريحات رئيس الوزراء والتصريحات الأخرى، قد حلّ محلها، من ناحية رسمية، قانون السودان الذي تشكّل بموجبه مجلس الحاكم العام التنفيذي والجمعية التشريعية.

رُفعت مسوّدة رسالة ومرفقات إلى القاهرة لإجازتهما.

مستر ستيوارت

١٢ أكتوبر، ١٩٤٩

وزارة الخارجية ـ لندن أس. دبليو.
أكتوبر ١٩٤٩

سيدي،

١ ـ أرجو الرجوع إلى الفقرة الخامسة من المُرفق الثاني المرفق مع كتابي رقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٣ أغسطس، الذي يتعلق بالاجتماعات التي عقدت في ٩ أغسطس، بوزارة الخارجية، لمناقشة المسائل المتعلقة بالعلاقات الإنجليزية ـ المصرية وبالسودان.

٢ ـ لقد درستُ بعناية التصريحات المتعددة التي صدرت عام ١٩٤٦ والتي أرفقت مع هذا الكتاب، بخاصة تصريح رئيس الوزراء إلى السيد عبد الرحمن في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٤٦، والمدى الذي تلتزم فيه حكومة بريطانيا بمشاركة السودانيين في صياغة سياسة حكومة بريطانيا المستقبلية الخاصة بهم. سيتذكر معاليك أن ما دوّن عن تصريح مستر أتلي يُقرأ هكذا: «يبقى نظام الإدارة الحالي، إلا إذا غيره السودانيون بصورة مخالفة لهذا البروتوكول». ورأى رئيس القسم المصري آنذاك، معلقاً على هذا التصريح، أن يعدّل ليعني «يبقى نظام الإدارة الحالي، إلا إذا غيره السودانيون بصورة مخالفة للبروتوكول». أضاف مستر سكريفنر في خطابه إلى القائم بالأعمال في القاهرة أن هذا يتضمن أن «نظام الإدارة يمكن أن يتغير خلال عملية تهيئة السودانيين للحكم الذاتي، وإلى ذلك المدى فإن الانحراف عن النص المحدد للبروتوكول يتم». هناك، على كل حال، سبب للاعتقاد بأن تصريح رئيس الوزراء لم يدوّن بدقة. فالكلمات التي نُسبت إليه، تعتبر غير ملائمة للظرف الذي قيلت فيه. عليه، من المحتمل جداً أن يكون ما دوّن على لسان المستر أتلي: «النظام الحالي للإدارة سيبقى إلا إذا غيّره السودانيون وفقاً للبروتوكول».

٣ ـ يتضح من المضمون، وبغضّ النظر عن القراءة التي تم تبنيها، أن هدف مستر أتلي هو طمأنة السيد عبد الرحمن بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها النية بأن توافق على اتحاد بين مصر والسودان من دون موافقة السودانيين. إن العبارات التي استخدمها في تصريحه في ٢٨ أكتوبر، وفي الملاحظات التي أبداها إلى السيد عبد الرحمن في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٤٦، («الوضع والإدارة» و«نظام الإدارة للسودان») على التوالي، لا تشير إلى تفاصيل الإدارة الداخلية للسودان، بل إلى الخصائص الضرورية للنظام الذي من خلاله سوف تحكم، أي الحكم الثنائي. عليه، فإن النقطة الأساسية، في التصريحين هي أن الحكم الثنائي سيستمر إلا إذا قرر السودانيون تغييره من دون تدخل.

٤ ـ إلى هذا المدى فقط، تكون حكومة صاحب الجلالة ملتزمة بتصريح رئيس الوزراء إلى السيد عبد الرحمن. وبغضّ النظر عن هذا الالتزام، فإن سياسة الحكومة البريطانية نحو

السودان تتمثل في قانون السودان رقم ٩ لعام ١٩٤٨. وبإجازتها للقانون، فإن حكومة صاحب الجلالة ملتزمة بسياسة السودنة، وضمنياً، استشارة السودانيين بالنسبة إلى أي تغيير في إدارة السودان المستقبلية. ويخضع هذا، على كل حال، لأحكام الفقرة المضمنة في المادة ٥٥ من القانون، الذي يحدد المسائل المتحفظ عليها، بما في ذلك مراجعة القانون نفسه، والذي ليس للجمعية التشريعية سلطات عليه.

سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى حاكم عام السودان بالإنابة.

[LXXIX]

F.O. 371/73506 96422

زيارتي للسودان

سري **٤ مايو ١٩٤٩**

ما سأسرده لاحقاً ليس تقريراً بالمعنى المتعارف، الذي يتطلب التدوين بدقة، لما قاله لي الناس، وإنما هو حصيلة زيارتي للسودان معرفاً الأشخاص الذين التقيتهم والمواضيع التي تحادثنا في خصوصها وخلاصة حديثهم والذي كان بلغة غير لغتهم وانطباعاتي عن نتيجة تلك الزيارة.

غادرت القاهرة بالطائرة صبيحة الخميس العاشر من مارس، وعدت إليها صباح الخميس السابع عشر من مارس. بدأت عملي في اليوم ذاته لوصولي بتناول الشاي في مقر الحاكم العام مع ثلاثة من «الوزراء» السودانيين وانتهى عملي أيضاً بحفل شاي بدعوة منهم مساء اليوم السابق على سفري. التغيير الوحيد في البرنامج الذي أعده لي مكتب الحاكم العام كان استبعاد المقابلات الصحافية واستبدالها بإضافة زيارات لقائد الجيش المصري في السودان ودار الحزب الوطني بأم درمان وحديث مختصر مع أحد المستقلين البارزين والذي كان لعهد قريب أمين عام لحزب الأمة.

بين السودانيين، بالإضافة إلى محادثتي مع الوزراء الثلاثة (الزراعة، التعليم والصحة)، فقد أجريت محادثات مع رئيس المجلس ووكلاء (لا يوجد وزراء لهذه المصالح) الداخلية والدفاع والري والاقتصاد والتجارة والمالية ومساعد مدير مصلحة الأشغال وضابط مجلس أم درمان (والذي أخذني في جولة حول أم درمان والخرطوم لأشاهد ما يقومون به من تخطيط للمدن والإسكان للسودانيين) وخليط من أعضاء الجمعية التشريعية من ضمنهم عدد من الجنوبيين ونظار القبائل، وأخيراً وليس آخراً، محادثات مطولة مع اللدودين، السيد السير عبد الرحمن المهدي باشا والسيد السير علي الميرغني باشا. كما أنني زرت المجلس أثناء انعقاد إحدى جلساته.

من بين المسؤولين البريطانيين، في ما عدا الحاكم العام، والذي استضافني في منزله طوال

فترة زيارتي، فقد أجريت محادثات مع شخصيات مختلفة من ضيوف الحاكم العام، وكذلك مع السكرتير الإداري والسكرتير المالي وخبير الري والميجور جنرال كيومنز (والذي عاد لتوه من السودان بعد غياب لعدة سنين للعمل في إدارة المستعمرات الإيطالية السابقة)، ونائب السكرتير الإداري ونائب مساعد السكرتير الإداري.

من بين جميع من أتيت على ذكرهم آنفاً، بخلاف أعضاء نادي الحزب الاتحادي والضباط المصريين الذين لم يتطرقوا إلى السياسة في أحاديثهم، فقط أربعة أو خمسة يجوز تصنيفهم كمعارضين لسياسة الحكومة وحزب الأمة. وعلى رأس هؤلاء كان السيد علي الميرغني. لقد اجتمعت به لمدة ثلاث ساعات عندما تناولنا معه الشاي غداة وصولي.

وأؤكد لكم بأنه كرجل ورع ورئيس لطائفة دينية ضاربة جذورها على طرفي وادي النيل وأصلها من مكة لا يعقل أن يكون سياسياً أيضاً. ولكن بما أنه من الصعب فصل الدين نهائياً عن السياسة، فقد نصح أتباعه الذين يمثلون أغلب سكان السودان بأنهم أحرار في تبني أي موقف في المسائل السياسية باستثناء واحد وهو عدم تأييد حزب الأمة. ولكنهم مثلاً في إمكانهم تأييد أو معارضة قانون الحكم المحلي أو الجمعية التشريعية ولو أنه يرى بوضوح أن قانون الحكم المحلي فقد فُصّل خصيصاً ليعزز سياسات حكومية القصد منها ضمان الهيمنة لحزب الأمة في السودان. وذلك هو السبب، في الواقع لمقاطعة أتباعه قانون الحكم المحلي. لقد سمع عن شعوب تحارب وتستشهد من أجل أن يكون لها برلمان، ولكن بالتأكيد ليس هناك سابقة أبداً لأغلبية شعب يكافح ضد حكومته ويسجن ويخسر ممتلكاته في سبيل **أن لا يكون له برلمان**. ومع ذلك فهذا هو الحال في السودان. السبب في عدم سماحه لأتباعه للانضمام لحزب الأمة هو أن حزب الأمة سيعمل لإحياء المهدية التي عانى منها المراغنة حتى تمّ إعادة فتح السودان في أواخر القرن الماضي. إن المهدية عبارة عن دين وعقيدة سياسية معاً. أما كدين فهو مكروه من المؤمنين حقاً. ولم ينشأ في البلاد المقدسة العربية، وإنما في أرض السودان، وقد ادعى أول نبي لهذا الدين أنه متساو مع رسول الله. وقد أظهر المهدي نفسه (كما فعل خلفه الخليفة أيضاً) تحت الألوية التي حملها جيش الدراويش عصيانهم المسلح الأول ضد «الأتراك» (بهذا التعبير كان دائماً يشير، من دون تمييز، إلى أعضاء الخدمة السياسية في السودان وسابقيهم في أيام الخديوي بريطانيين كانوا أو مصريين) والذي تسبب في قتل الحاكم العام التركي، غردون باشا، خلال مقاومتهم لجيش كتشنر الزاحف بعد ١٥ عاماً من ذلك. تلك السنوات الخمس عشرة كانت بالتأكيد أحلك السنوات في تاريخ السودان.

المهدويون زعموا أن تلك السنوات كانت الحقبة الوحيدة التي حظي فيها السودان باستقلال حقيقي، وبهذا المعيار يجب أن يقاسي حزب الأمة (الاستقلال) الحالي. لقد تفشى الرق والظلم ولف الظلام السودان في تلك الأيام وحتى لا يجازف بالرجوع لتلك الأيام فإن السيد علي وأتباعه يفضلون أن يبقى الحكم الثنائي الحالي ولكن إذا تعذّر ذلك فالأفضل القبول بالتاج المصري أو حتى الحكم المصري. ليس هناك ما يرفض في فكرة الحكم المصري كما في فكرة إحياء المهدية. وهناك خطر حقيقي في أنها ستمسّ. إن المهدويين منظمون تماماً وأقوياء. لقد كانوا دائماً العنصر العسكري في السودان، وبمجرد تخلصهم من البريطانيين والمصريين فإن كل المدن الواقعة على ضفاف النيل والتي هي معقل المراغنة كما كانت في الماضي، ستصبح تحت رحمة المهدويين. إن هذه المدن هي مراكز للتبادل التجاري والتجارة العالمية والمؤسسات الثقافية والدينية، وفي الحقيقة مراكز لكل ما يجب المحافظة عليه في السودان. إن شباب المهدية الآن في غاية التنظيم وحتى زيهم الذي يلبسونه هو الجبة المرقّعة يقلدون بها المحاربين الدراويش. وحتى فصائل شباب المهدية يسمون أنفسهم «الأنصار» «الغازين»، كما كان يطلق على قادة جيش الدراويش في المهدية. بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس حزب الأمة رجل لا حدود لطموحاته. فهو راغب في أن يكون ملك على السودان. وقد لا يعترف هو بذلك صراحة ولكنها الحقيقة. إنه عديم الضمير أيضاً ومستعد لاستغلال الدين في سبيل تحقيق طموحاته الدنيوية والاستفادة من زيادة قوته ونفوذه لفرض دينه على الآخرين. وكانت سياسة الحكومة السودانية الواضحة أن تقدم له المساعدة. لقد ساعدوه ليسيطر على الأراضي التي اغتنى منها. وقد عينوا أعوانه في مناصب حكومية في كل أنحاء البلاد، والآن هم قد صاغوا قانون الحكم المحلي بطريقة تضمن للمهدويين أغلبية في المجلس التشريعي رغماً من حقيقة أن الأحزاب الأخرى تحظى بتأييد أكبر في كافة أنحاء البلاد وتمثل الطبقات الأكثر وعياً. طالما ظلت هذه سياسة الحكومة فإن أتباع السيد علي سيعملون كل ما في مقدورهم لمعارضتها.

المراغنة الثلاثة أو الأربعة الآخرون الذين تحادثت معهم كان لهم الرأي نفسه (بدرجات متفاوتة الحدة) بالنسبة إلى خطورة إحياء المهدية ولكنهم لم يكونوا معارضين لفكرة المؤسسات من حيث هي.

لقد كانوا جميعهم (وبالأخص واحد منهم، كان له ابن في كامبردج وهو شخصياً قد رفض إحدى الحقائب الوزارية لأنه يعارض قانون الحكم المحلي في شكله الحالي) رجالاً أذكياء، وفي رأيي، هم نقاد معقولين جداً. كانوا يرغبون في تعديل قانون الحكم المحلي

ليحقق تمثيلاً أقوى للمدن ولتمثيل مناطق القبائل بدلاً من النظار الذين هم في حقيقتهم معينون من الحكومة وإلى حد ما موظفي خدمة مدنية. هؤلاء النظار لم يتولوا السلطات القضائية والإدارية والتنفيذية العليا في مناطقهم فقط، بل أيضاً كانوا ممثلين لهذه المناطق في المجلس. وفي الوقت نفسه فإن موظفي الخدمة المدنية العاديين الذين رشحوا أنفسهم للمجلس اضطروا للانسحاب. والقاعدة يجب أن تكون إما أن يحق لموظفي الخدمة المدنية العاديين والنظار أن يرشحوا أنفسهم أو أن يحرموا هذا الحق سوياً. وقد كان من رأي محدثي أن يحرم الاثنين من حق الترشيح.

لقد كان من رأيهم أيضاً أن يجرى تعديل على الدوائر الانتخابية. لقد أخبروني أن هناك خمسة عشر عضواً من الختمية (جهاز ديني داخلي لطائفة المراغنة) كأعضاء في الواقع في المجلس التشريعي، ولكني لم أتحادث معهم.

السيد عبد الرحمن المهدي باشا دعاني لتناول الإفطار في منزله والذي بدون شك تصميمه كان على شكل قصر. وفي الواقع كان يسمى بهذا الاسم منافسة لمقر الحاكم العام والذي كان أيضاً يسمى بالاسم نفسه. كانت هناك صور لملوك داخل براويز فضية في صالونه، وقد كان للرجل المسن نفسه مع حاشيته الصغيرة مظهراً ملوكياً. عندما كنت هناك كانوا يجهزون غرفة استقبال ضخمة في الطابق الأرضي كإضافة للمسكن، وقد خطر في بالي (كما خطر في بال كثر آخرين في اعتقادي) أن هذه القاعة ستكون بمثابة العرش. وفي مقابلتيّ كان المهدي يصطحب ابنه الذي درس في كلية غردون ويتحدث الانجليزية بطلاقة.

لقد أخبرني المهدي أنه ولد بعد وفاة والده مؤسس المهدية، حيث راح الخليفة (خليفة) والذي يكن له محبة خاصة، بمعاملته كابنه، وبعد موقعة أم درمان وتشتيت جيش الخليفة، توارى السيد عبد الرحمن لفترة من الزمن. ولكنه أخيراً سلّم نفسه للسير ريجنالد ونغيت، والذي كان وقتها سرداراً وحاكماً عاماً للسودان. فاتخذه سير ريجنالد كصديق ومنحه مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية في الأقاليم. ولكن كانت تلك السنين فترة مشقة وعناء لأتباع والده. وقد كانت الحكومة وقتئذٍ تصادق المراغنة.

ولكن خلال الحرب العالمية الأولى أخذت الحكومة تشكك في ولاء أولئك المراغنة. بعضهم حذا حذو ضباط جيش مصريين معينين ورفضوا المشاركة في الحرب ضد تركيا لأن سلطانها كان خليفة المسلمين وسلطان على خديوي مصر. وفي ذلك الوقت دعت حكومة السودان السيد عبد الرحمن للتطواف بمناطق السودان وحشد التأييد للحلفاء ضد ألمانيا وتركيا. وبعد الحرب أصبحت حكومة السودان تعتمد على السيد عبد الرحمن وأتباعه بصورة متزايدة وأعطتهم درجة أكبر من الحرية لتنظيم صفوفهم وتجهيز أنفسهم

عموماً لخدمة السودان. وخلال السنوات التي تلت ذلك نمت ثروة السيد عبد الرحمن وأتباعه. ولا شك الآن في أنهم يشكلون أهم العناصر الموثوق بها والمدربة جيداً في البلاد. وهناك من ينتقدهم ولكن ولاءهم وامتنانهم لبريطانيا غير مشكوك فيهما. لقد وعوا تماماً أن فترة الاستعمار قد ولّت وإن الشعوب أصبحت أكثر حرية في اختيار ما يناسبها من أشكال الحكم. إن السودانيين يحترمون البريطانيين ولكنهم يرغبون، وهذا طبيعي جداً في أن يحكموا بلدهم بأنفسهم. وسيتم ذلك عندما يحين الوقت بمساعدة البريطانيين ولكن لا بد لهم من تسلّم زمام السلطة العليا. وقد كان يعلم أن الحكومة لا زالت تعتمد على الاتفاقية الثنائية ولكن السودانيين وُعدوا بأن لا تبرم اتفاقية أخرى بين دولتي الحكم الثنائي بدون مشاورتهم وموافقتهم عليها. لقد كان متوجساً من أن تلهفنا للوصول إلى ترتيب عسكري عملي مع المصريين قد يقودنا إلى التضحية بالسودان أو بمصالح السودانيين أو التوصل إلى اتفاق مع المصريين في خصوص مستقبل السودان بدون موافقة السودانيين، وقد حذّرني أن أي عمل كهذا من جانبنا سيقود بلا شك إلى حصول تمرد واسع. إن أتباعه لن يقبلوا ذلك. لقد ثار والده ضد جور الأتراك وحقق الاستقلال للسودان والذي كان سيستمر إلى اليوم لولا الاحتلال البريطاني. ومع أني سألته عدة أسئلة عن فترة المهدية والتي يتذكرها جلياً، لم يعترف بأنها كانت فترة حالكة في تاريخ البلد ومن الأفضل نسيانها. بالعكس فقد كان موقفه كما بدى لي، أنها حقبة مجيدة وأن إنجازات والده فيها كانت نبراساً لنضاله هو. وقد سألته، بدون مواربة، إن كان يفكر في أن يكون ملكاً على السودان فأجاب بالنفي قائلاً: إن هذا الأمر لا يحتاج إلى حتى مناقشة في الوقت الحاضر. بعض أتباعه يرغبون في سودان مستقل منضوياً ضمن دول الكومنولث البريطانية. وكلهم يرغبون في سودان مستقل بمساعدة ونصح البريطانيين وبأحسن العلاقات مع دول الكومنولث البريطاني. وما من أحد منهم يرغب في أو يحتمل السيطرة المصرية. هم سيرحبون باتفاق مع بريطانيا يعطيها كل ما تحتاج إليه من تسهيلات عسكرية. أنهم ممتنون لبريطانيا ولكن أليست بريطانيا أيضاً تدين بالفضل للسودان؟ أما عرفت بريطانيا أنها ستكون واثقة من وقوف السودان إلى جانبها متى دخلت الحرب؟ هل يمكن لبريطانيا الاعتماد على مصر؟ وهل توازي عزلة السودان عن بريطانيا تحقيق اتفاقية دفاع مع مصر؟ أوليس من الأصلح أن تترك مصر لتسير في طريقها والدخول في اتفاقية دفاع مع السودان؟ إنهم [حزب الأمة ـ المترجم] يعلمون تمام العلم ضرورة إقامة علاقة صداقة حميمة مع مصر. إن مصر والسودان لا يمكن أن يستغنيا عن بعضهما البعض، وهم [حزب الأمة] سيسعدون إذا قدمت إليهم المساعدة شرط أن يتأكدوا أن المصريين الذين يقومون بتقديمها وهم يعملون في السودان لن يكونوا مركز القلق السياسي ورأس الرمح للإمبريالية

المصرية كما هو الحال بدون استثناء، مع كل المصريين العاملين حالياً في السودان وخصوصاً القائد العام للقوات المصرية وعدد كبير من المدرسين المصريين. وهو يدرك (ولو أنه لم يبادر إلى قول ذلك، ولكني انتزعته منه) إن موافقة المصريين على قانون الحكم المحلي أصبحت واردة. بل بدا لي عندما ألحيت عليه، أنه متوجس من احتمالات عدم موافقتهم. لقد كان على استعداد لمناقشة الأمر معي من حيث المبدأ، ولكن كما أوضحت له ولكل الآخرين، أنني غير مفوض للتفاوض ولكني فقط أقوم بالاطلاع على وجهات النظر.

هذا ما كان من أمر المهدي.

للمقارنة بين الرجلين لا داعي لإضافة أكثر في أن المهدي يترك انطباعاً بأنه أفضلهما. قد تكون عنده طموحات، ولكن يخيل إليّ، أنه لا تخوّف كبيراً منه، ومن المحتمل أن يكون مستبداً. الرجل الآخر قد لا تكون لديه طموحات ولكنه مدعاة للحذر. السيد علي، في رأيي، يعاني من الشعور بالإحباط وخيبة الأمل والحسد والكراهية والحقد ويطمح أن يشهد تحطم قوة المهدي مرة أخرى. السيد عبد الرحمن من الجانب الآخر، رجل مكتمل، وفي رأيي **في الإمكان إقناعه** بقبول الحل الوسط في المسائل العملية إذا أعطي ضمانات.

أتباع المهدي بدوا لي أنهم أفاضل وللحقيقة لم يطبعوا في ذهني فكرة أنهم يمكن أن يقودوا أنفسهم أو يحتملوا أي شيء مماثل لإحياء المهدية في شكلها القديم. لقد كانوا جادين وحسني التعليم باذلين جهدهم، كما بدا لي أمام كل الصعاب، لإدارة دفة الحكم في البلاد بطريقة حسنة وتقدمية وناجحون في ممارسة ذلك بالطريقة الديموقراطية. مختلفون كثيراً فيما بينهم بالنظرة إلى المستقبل. بعضهم يرغب في الاستقلال الكامل سريعاً وآخرون يفضلونه متأخراً. بعضهم يرغب في الانضمام للدومنيوم البريطاني وعاجلاً. وكلهم يرغب في مواصلة البريطانيين إعطاءهم النصح والإرشاد. وكثير منهم أخبرني أنهم يدركون أن السودانيين يحتاجون إلى وقت طويل حتى يكونوا مؤهلين لتسيير أمورهم بأنفسهم كما يرغبون لها أن تسير. في الوقت ذاته فهم يشعرون أن خدمة السودان السياسية (حكومة السودان الحالية) مع أنها توفر إدارة ممتازة إلا أنها مكلفة ونوعاً ما كمالية. وهم لا يرون بأن السودان لا يحتمل تكاليفها ولا يجب أن يحتملها. لا بد من بعض التضحيات في المستويات والكفايات. لا مفر من ذلك. لا يعتقدون بأن المحافظة على تلك المستويات البالية في الإدارة ضرورية ولكنهم كلهم قالوا إنهم مصممون على المحاولة والاحتفاظ بتلك المستويات العالية. وعلى الأقل سيعلمون أن مثل تلك المستويات كانت موجودة ويمكن المحافظة عليها. شعرت في أن كل ما قالوه لي كان في غاية الأمانة والصدق.

هؤلاء الأتباع للمهدي أيضاً وتقريباً بدون استثناء متلهفين لإقامة علاقات جوار متينة مع مصر. لقد تخوفوا من التاج المشترك لأسباب منها أنه في حالة إعادة تأكيد هذا المبدأ بعد أن ظل منسياً لسنين طويلة سيعطي السودانيين مؤشراً قوياً عن اتجاه السياسة المصرية مستقبلاً نحو السودان وهذا ما لن يقبلوه أبداً. ولكنهم يدركون أيضاً أنه طالما افتقد قانون الحكم المحلي موافقة المصريين عليه فسيكون أداة ضعيفة وهم سيرحبون بأي ترتيبات (في المفاوضات والتي يدّعون هم الحق في المشاركة فيها) توصل الأحزاب المقاطعة إلى صناديق الاقتراع.

والآن أقول كلمة عن المسؤولين البريطانيين في السودان. إنهم بدون شك فوق الشبهات كإداريين وقضاة، ولكنهم منحازين جداً لصف أتباع المهدي. وفعلاً فإن بعض مواقفهم أكثر تطرفاً من المهدويين. في رأيي يجب تخفيض عدد الموظفين البريطانيين على وجه السرعة، وأن يصدر الحاكم العام أمراً يمنع فيه هؤلاء من الدخول في نقاش مع السودانيين في أي مسائل تتعلق بمستقبل السودان أو العلاقات البريطانية المصرية أو علاقة السودان مع بريطانيا أو مصر. ويجب أن يُذكّروا بواجبهم وهو **إدارة حكم السودان** وأن يقصروا أنفسهم على أداء ذلك الواجب بالرغم من صعوبة توافق ذلك مع زيادة مشاركة السودانيين في الحكم الذاتي. إن سلطة كبار المسؤولين البريطانيين في السودان هي السلطة النافذة في حكم البلاد وتشبه إلى حد ما سيطرة مسؤولي المنازل في المدارس البريطانية الخاصة. وفعلاً موقف كبار المسؤولين أولئك بدا لي كموقف رأس المنزل أو مدير المنزل فيما يتعلق، على سبيل المثال، بتجربة مدرسية عن الحكم الذاتي. يلمس الإنسان تلقائياً روح التعاون القوية عند مقابلته لهؤلاء الناس، وهذا شيء جميل في حد ذاته ولكن يجب ألا يصل ذلك إلى درجة تحدي مجلس نظارة المدرسة.

قد أكون مخطئاً. ولكن بعض الأهمية يجب أن تعطى لما قاله لي أحد المحامين الشباب والذي كان وإلى زمن قريب، سكرتيراً لحزب الأمة. لقد قابلته على انفراد. قال إنه يكسب آلاف عديدة (مدهش أن يكون سوداني قادر على ذلك) من مرافعاته سنوياً حيث يعتبر أقدر محامي دفاع في البلاد. ولو أنه من أسرة متواضعة (يقال إن والدته كانت من الرقيق) أخبرني أنه ترك الحزب [الأمة] ليكون مستقلاً في الجمعية التشريعية. وفي نيته أن يؤلف حزبه السياسي الخاص في ما بعد. أعتقد أنه يمثل دائرة عطبرة (المدينة التي فيها رئاسة السكك الحديد) وقد كان مشغولاً كمحامٍ في منازعات عمال السكك الحديد وتسويتها. وهو يفكر في تكوين حزب من أحزاب العمال بمساندة من السيدين واللذين يجب أن يكون دورهما في رأيه محصور في الشؤون الدينية. في ما يتعلق بالسيادة في السودان فهو

يرى أنها ملك لسكان البلاد. وهو ينكر وجود أي كينونة شرعية لدولتي الحكم الثنائي. ربما كانت توجد في الوقت الذي أبرمت فيه اتفاقية الحكم الثنائي ولكن لا يمكن بعثها بعد مرور كل هذه السنوات وتغير الأحوال. لقد تمكن السودانيون من نيل سيادتهم أو بالأحرى استعادة استقلالهم. وهو يعتقد أنه إن كان هناك اعتراض على هذه الفرضية فمن المقبول أن يتم الاعتراض من جانب الحكومة البريطانية والتي ـ بموافقة السودانيين كما هو معترف به ـ مدت السودان بمجموعة موظفين لحكم البلاد خلال الخمسين عاماً الماضية، ولكنه لا يعتقد أن للمصريين حق الاعتراض لأنهم توقفوا عن ممارسة أي سلطة تذكر في السودان منذ خمسة وعشرين عاماً.

قبل يوم أو يومين من لقائي معه كان قد تقدم بمشروع قانون للجمعية الخاصة كنائب يقترح فيه، كما هو الحال في قانون الشركات المصري، بتقليص استخدام رأس المال الأجنبي في السودان إلى أقصى درجة. وقد سقط هذا المشروع بأغلبية ضئيلة جداً وفي نظري مستغربة. وقد قرأت في الصحف بعد زيارتي له أنه قد شارك بدور رئيسي في مناقشات الجمعية عن الفترة التي يجب أن تنقضي قبل أن يحقق السودان الحكم الذاتي الكامل. وقد أخبرني أنه إن جدت أي ظروف تستدعي فرض التاج المصري أو أي إضافة في سبل السيطرة المصرية على السودان فهو سيقاومها بأي وسيلة متاحة له ولن يقتصر ذلك على المقاومة من داخل البرلمان أو من على منبر الخطب السياسية خارجه.

الخلاصة

أعترف أني أمضيت فقط أسبوعاً في السودان ولم أبارح فيه الخرطوم ولو أني طبعاً كنت في السودان لمدة ستة أشهر في بداية الحرب كما وقد عبرت أراضي السودان مرة أو مرتين منذ ذلك الوقت. خلاصة ما توصلت إليه هو مبدئي فقط. في جملة مختصرة يمكن القول إنه من الممكن بدرجة من التفاؤل بالنجاح في محاولة التوصل إلى حل لمسألة السودان مع مصر. من المرغوب فيه جداً أن يتم هذا العمل بسرعة. وفي الحقيقة أتقبل فكرة عدم إعلام الصحافة والجمهور بما يجري ولكن قد يكون ذلك مطلباً صعباً. ومع ذلك يجب مطالبة المصريين بعدم تسليط الضوء على هذه المفاوضات. أعتقد الخطوة الأولى تستوجب تكوين لجنة إنجليزية ـ مصرية مشتركة بعضوية ممثلين منتقون بعناية، ومن ذوي التفكير الموضوعي عن البلدين (يفضل الدبلوماسيين) لزيارة السودان معاً ليتحروا بأنفسهم وبحرية. على الحكومة أن تصدر تعليمات إلى الموظفين البريطانيين في السودان لتسهيل مهمة هذه اللجنة وعدم تقديم معلومات للسودانيين. يجب على الموظفين البريطانيين تقديم المشورة والمعلومات فقط عندما تطلب منهم اللجنة الإنجليزية ـ المصرية

ذلك. بالإضافة إلى الإطلاع يجب على اللجنة أن تعمل على إجراء مفاوضة مع السودانيين أنفسهم على التعديلات لقانون الحكم المحلي التي تتيح للأحزاب المقاطعة المشاركة. في الوقت ذاته قد تتمكن اللجنة من الوصول إلى حلول محلية خاصة بتشكيل المجلس الاستشاري، هادفين إلى إظهار المصريين بمظهر الندّ لنا. ولهذا الغرض قد يكون من الأنسب تخفيض عدد الموظفين البرلمانيين بالمجلس أو زيادة أعضاء المجلس لإجراء بديل. وقد يكون من الممكن أيضاً في رأيي إقناع السيد عبد الرحمن شخصياً ليوافق على إعادة فرض مبدأ التاج المشترك بشرط التوضيح في الوقت نفسه أن هذا إجراء عابراً ويمكن إلغاءه عندما يصل السودانيون إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل ويتمكنون من التقرير بأنفسهم كيف يكون موقفهم مستقبلاً.

وقد يتوقف التعديل المناسب للقانون على إحياء فكرة اللجنة الإنجليزية ـ المصرية ـ السودانية الدائمة والتي يجب زيادة عضوية السودان فيها بصفة مستمرة لتقدم توصيات عن تطور السودانيين في اتجاه الحكم الذاتي الكامل. وقد تكون صلاحية هذه اللجنة كما اتفق عليه في اتفاقية كامبل/خشبه. في ظل مثل هذه الترتيبات أعتقد أن اللجنة الدائمة قد تتمكن في مدى سنة أو سنتين مثلاً من وضع برنامج للتقدم نحو الحكم الذاتي الكامل لبلوغه في سنوات محددة. أتوقع أن الفترة يجب أن تكون في حدود العشر سنوات.

إي. أ. شابمان أندروز

٤ مايو، ١٩٤٩

[LXXX]

F.O. 371/73507

السيد عبد الرحمن المهدي باشا

سري للغاية

وصل السيد عبد الرحمن المهدي باشا إلى المملكة المتحدة بالطائرة اليوم ويقيم في فندق السافوي. زيارته بغرض العلاج. هو مصاب بالالتهاب الشعبي وقد رتبت له وكالة السودان مقابلة مع لورد هوردر ليعاينه ويوصف له نوع العلاج الذي يحتاجه. وقد يبقى في البلاد لمدة شهور على حسب توصية لورد هوردر. وقد وصلت للمستر مايال [وكيل حكومة السودان في لندن] تعليمات تنفي الشائعات والإيحاءات التي تقول إن للزيارة مغزى سياسي. ومع ذلك. فإنه من الجائز طبعاً أن ينتهز السيد عبد الرحمن فرصة وصوله إلى المملكة المتحدة لإثارة بعض المسائل السياسية. ويذكر أنه في ديسمبر الماضي في مقابلة مع الحاكم العام (انظر J 343/G) أعطى انطباعاً بأنه يرغب بشدة في أن تسانده حكومة السودان، وأبدى طموحاً في أن يكون هو أو ابنه ملك على السودان. السيد عبد الرحمن كان قد ساعد طبعاً في تشكيل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي وربما يطلب الآن منصباً سياسياً إضافياً لنفسه نظير مساعدته تلك. كما يسعى السيد عبد الرحمن أيضاً لبيع قطنه هنا وقد يطلب مساعدة بعض الكبار للتأثير على لجنة مشتريات القطن لتدفع له سعراً أعلى من السعر الذي هم على استعداد لعرضه الآن.

وينصح وكيل حكومة السودان والذي تمت مشاورته، ألا تقوم وزارة الخارجية بأي عمل في الوقت الحاضر، وإذا رغب وكيل حكومة السودان في أن نقوم بأي عمل فسيفيدنا بذلك لاحقاً. في الوقت ذاته إذا بادر السيد عبد الرحمن تلقائياً بالاتصال بالوزير (الخارجية) أو وزير المالية فسوف نستشير السيد مايال.

ر. و. بيلي
٢٣/ مايو، ١٩٤٩

[LXXXI]

F.O. 371/ 80358
Nº. 10115

[حزب الأمة]
خطاب من السير روبرت هاو إلى السير وليام سترانغ
يقوّم فيه الموقف السياسي
المحضر أعده ر. هـ. ج. أدموندز

١ ديسمبر ١٩٤٩

منذ رجوعي من العطلة في مطلع نوفمبر تحادثت مع رئيس الجمعية التشريعية والوزراء السودانيين الثلاثة أعضاء المجلس التنفيذي، وأعتقد أنه من المهم أن أطلعك على نمط تفكيرهم في الوقت الحاضر.

كما تعلم فإن هؤلاء السودانيين الأربعة هم من قادة حزب الأمة وأتباع دينيين للسيد عبد الرحمن. وكانت وجهة نظرهم جميعهم واحدة وهي أن الحكم الثنائي كان لا بأس به طالما أحد الشركاء موحدياً، ولكن الآن وبما أن مصر أصبحت تلح على المطالبة بنصيبها في إدارة السودان، وبالنظر لطلبهم حول مدة سيادتهم والذي يعني حكماً ملكياً مطلقاً هنا، وأن الحكم الثنائي بدلاً من أن يكون وسيلة للتقدم، وأصبح قوة خانقة له. كلهم صرحوا بأن الحكم الثنائي استنفد أغراضه ولم يتبق سوى طيّ العلمين واللذين يمثلان المظهر الخارجي الواضح له، وبعدها سيكون السودانيون أحراراً للسير قدماً في تطوير بلدهم بمساعدة وتحت رعاية إدارييهم الحاليين. كلهم كانوا يعتقدون أن هذا الأمر يسهل عليّ تحقيقه.

هذه كانت نفحة حزب الأمة المفضلة على مدى العامين أو الثلاثة الماضية، وقد كانت هناك إشارات في الصيف الماضي من رئيس الجمعية التشريعية ووزير المعارف، عندما كانا في انجلترا، تنبىء بأن حزب الأمة ينوي أن يضغط على حكومة السودان بشدة خلال هذا الشتاء لاتخاذ خطوة حاسمة أخرى في اتجاه تصفية الحكم الثنائي وإعلان الحكم الذاتي في السودان.

كما هو متوقع، فإن قرار هيئة الأمم بمنح الاستقلال لليبيا في عام ١٩٥٢ وللصومال في خلال عشر سنوات قد حفز الجبهة الاستقلالية السودانية للتصريح بحق السودان في الاستقلال الفوري. وقد أعطوا رؤساءهم العذر المقبول في أن يناضلوا بنشاط متجدد تحقيق هدفهم الغالي: إنهاء فترة الحكم الثنائي.

وكان عليَّ أن أذكر الرئيس والوزراء بأن السودان لا يزال يحكم من قِبَل دولتي الحكم الثنائي وأن دولتي الحكم الثنائي من غير المحتمل أن توافق على إجراء كهذا. لقد أقيم الحكم الثنائي بموجب اتفاقية ولا يمكن أن تلغى من جانب واحد. وإنه من المستحيل أن تتخلى مصر عن المطالبة بوحدة السودان مع مصر. وعلى أي حال فإن أي مطالبة بإلغاء الوضع الراهن يجب أن يكون مؤيدة وبوضوح من أغلبية أهل السودان. في الوقت الحاضر فإن الختمية والذين يمثلون نسبة كبيرة جداً من الرأي العام لا تمثيل لهم يذكر في الجمعية التشريعية، ولذلك أي عمل من قِبَل الجمعية كما يعتزمون لا يمكن اعتباره كتمثيل لرأي الدولة ككل. إن المستقلين يعترفون بذلك وقد أبدوا استعدادهم للموافقة على إجراء تعديل في لوائح انتخابات الجمعية استجابة لمطالب الختمية حتى يتاح لهم أن يخوضوا الانتخابات القادمة. هناك مؤشرات تدل أن الختمية سيكونون على استعداد للمشاركة في انتخابات الجمعية القادمة إذا تعدلت اللوائح الانتخابية بحسب رغبتهم، وحكومة السودان حالياً تنظر في هذا الأمر.

الباعث على هذه الزيادة في الضغوط من قبل حزب الأمة ليس خافياً. لا شك في صدق كراهيتهم للحكم الثنائي لأن فيه استمرارية للرباط المصري حتى في شكله المتناقص حالياً هو مكروه بالنسبة إليهم. إن آباءهم وأجدادهم قاموا بطرد المصريين، بقضهم وقضيضهم، في عام ١٨٨٥ وهم يخشون إذا لم يتخذ إجراء لقمع هذا الخطر من الشمال سريعاً، فإن الأموال والدعاية المصريين قد تتسبب في إضعاف معنويات السودانيين بما يمكّن المصريين من تحقيق أهدافهم.

وبالقدر نفسه، وبدون شك فإن المصلحة الذاتية عامل مهم في حساباتهم. بينما يعترف حزب الأمة أن إدخال الختمية في الجمعية أمر مرغوب فيه ـ لا مفر لهم من هذا الاعتراف ـ فإنهم غير مرتاحين بأي حال من الأحوال إلى الآثار المحتملة لموقفهم بعد الانتخابات القادمة. في الوقت الحاضر هم يعملون على تسيير الأمور كما يحلو لهم، ولكن لن يتمتعوا بالقدر نفسه من النفوذ في جمعية يكون فيها تمثيل الختمية كاملاً. وإنه لأمر طبيعي، إذن، أن يرغبوا في انتهاز الفرصة التي يتيحها لهم وضعهم الحالي لتحقيق هدفهم الأساسي بمطالبة حكومة السودان بإلحاح بأن تعطي تعهدها علنياً لوعد بالحكم الذاتي في المستقبل القريب.

لقد أثار حزب الأمة هذا الأمر مع عدد من أعضاء الجمعية الممثلين للأقاليم عند رجوعهم للخرطوم في أكتوبر، ولكنهم لم يجدوا استجابة لاقتراحهم الداعي إلى الحكم الذاتي الفوري. هذا قد يتسبب في إخماد جذوة حماسهم إلى حد ما، ولكن مع ذلك لن أستغرب أن أستقبل قريباً وفداً مكوناً من حزب الأمة وبعض المستقلين يطلبون مني أن أعلن: إما إن السودان الآن مستعد للحكم الذاتي أو أن أحدد موعداً لصدور مثل هذا الإعلان المرغوب فيه.

أعتقد بأنه يجب إعلامكم بهذا الاحتمال، ولكن في الوقت نفسه ليس من الضروري أن يسبب لنا الكثير من الإزعاج. في الوقت الحاضر لدينا الرد غير القابل للنقض وهو أنه إلى أن يشارك الختمية في الترتيبات الدستورية للبلاد سيكون سابقاً لأوانه أن نتحدث عن الحكم الذاتي، ورؤساء القبائل في الجمعية والممثلين لرأي أغلبية الشعب يعارضون بصلابة اتخاذ أي خطوة متسرعة في ذلك الاتجاه.

١ ـ الخلفية القريبة لهذا الخطاب الممتع مضمنة في الفقرتين ٧٣ و٩٤ من ملخصات المخابرات السياسية السودانية في J 8547/1013/16, J 7206 على التوالي وفي مذكرتي رقم J 9032/ 10114/ 16 وجميعها مرفقة مع خطاب السير روبرت هاو، مع ذلك، يثير كل مسألة مستقبل السودان وأثرها على العلاقات الإنجليزية ـ المصرية. أتجرأ بتقديم بعض الملاحظات والتي قد تساعد إذا لم أكن مخطئاً أن الرد على خطابه واجب.

٢ ـ إن كراهية حزب الأمة للمصريين، كما علق سير روبرت هاو في نهاية الفقرة السادسة من خطابه، حقيقية، ولكنها أيضاً مبالغ فيها. في الفقرة نفسها هو يشير إلى أن موقفهم مستمد من حوادث ١٨٨٥. ويجب ألا ننسى، مع ذلك، أولاً، أن تلك الحوادث لا يمكن، كما يرغب لنا حزب الأمة أن نفهم، أن ينظر لها كمسألة مصرية ـ سودانية بحت، إن تلك الحوادث بالقدر نفسه هي جزء من تاريخ بريطانيا، حيث جاهدت لإعادة احتلال السودان اللاحق والذي لولاه ما كان هناك إداريون بريطانيون في الخرطوم اليوم. ثانياً، إن اهتمام المصريين في السودان ليس من منطلق قانوني بحت ولا بدافع الغرور الوطني؛ إنه قائم على أساس سليم في اعتماد مصر على مياه النيل. لأي غرض تهدف الدعاية المصرية في السودان؟ هذا أمر مختلف عليه. شيء واحد، مع ذلك، مؤكد، وهو أن شكل السيطرة على السودان في مخيلة السياسة المصرية مهما كان ضرره على السودان، سيكون بعيداً جداً. إن السياسيين المصريين يجدون مشقة في العيش في القاهرة خلال أشهر الصيف: إني لا أذكر حدوث زيارة قريبة لأي منهم للسودان في عز الشتاء. فقط في حالة المواطنين المصريين الجيدين (أمثال مهندس الري) تجد من هم على استعداد لقضاء أغلب أيام السنة في السودان.

٣ ـ الجملة الأخيرة من الفقرة السابعة من خطاب سير روبرت هاو، في رأيي، وثيقة الصلة بالموضوع. الموضوع الأساسي الحرج في السودان في الوقت الحاضر هو من سيتحكم في جهاز الدولة، وكل ما يتبع ذلك من محسوبية، عندما يحين الوقت لأن نسلم دفة الحكم. إن ما يجري الآن، في رأيي، ما هو إلا صراع واضح على السلطة الدنيوية بطابع ديني، وكما يشير الحاكم العام، إن فرص حزب الأمة في هذا الصراع الآن أكبر مما ستكون عليه في أي وقت في المستقبل المنظور. إن السودان يحكم حالياً أو جزئياً بواسطة الجمعية التشريعية والتي لا تضم نسبة عالية من المتعلمين. (كم هو حجمها من الصعب تقديره، ولكن أقول على الأقل المصنف، والذي أعتقد أنه يشمل عدداً كبيراً من ضباط قوة دفاع السودان).

إن إمكانية إجراء تعديل في قانون الجمعية التشريعية لمصلحة الختمية بقصد إقناعهم بعدم مقاطعة الانتخابات، بالمقارنة، أمراً مقبولاً، وأعتقد أن السير جيمس روبرتسون يرى هذا الرأي. يجب الاعتراف أنه في حالة إصرارهم على نهجهم المصري، فإن المتطرفين في جناح الأشقاء من النواب الختمية قادرون على إثارة اضطرابات كثيرة في الجمعية، ولكن على العموم يبدو لي أن هذا سيكون أقل خطراً من القدرة على إثارة الاضطرابات خارج الجمعية حالياً.

٤ ـ هناك سؤالان يبرزان في هذا الخطاب:

أ ـ إذا سمح حزب الأمة للختمية بالدخول في الجمعية، هل ذلك سيهيّىء فرصة لنوع من التقارب الإنجليزي ـ المصري في ما يختص بالسودان؟

ب ـ ومن الجهة الأخرى، إذا قرر حزب الأمة المطالبة بالاستقلال الفوري العام المقبل، ما هو الخط الذي ستتبعه الحكومة المصرية والختمية، وماذا سيكون موقفنا؟

٥ ـ بغض النظر عن مناقشتنا لأجوبة هذين السؤالين مع الحاكم العام الآن، أعتقد أنه تحت أي ظرف، من المهم أن نرسل له خطاباً نوافق فيه على الخط الذي اتبعه مع قادة حزب الأمة كما جاء في الفقرة الخامسة من خطابه.

آر، هـ. ج. أ.

١٩٤٩/١٢/٨

المترجم في سطور

الدكتور فيصل عبدالرحمن علي طه

مترجم الوثائق LVII - LXI

- تخرّج في جامعة الخرطوم، قسم القانون، عام ١٩٦٤.
- منح الماجستير في القانون في جامعة كيمبردج، عام ١٩٦٧.
- عمل محاضراً في شعبة القانون في جامعة الخرطوم، ١٩٦٧.
- منح الدكتوراه في القانون الدولي العام في جامعة كيمبردج، عام ١٩٧٣.
- عمل رئيس قسم القانون الدولي والمقارن بين عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦.
- عيّن أستاذاً مشاركاً في جامعة الخرطوم عام ١٩٧٦.
- أُعير كمستشار قانوني للجنة الحدود الدائمة لحكومة دولة الإمارات المتحدة منذ عام ١٩٦٨ وإلى الآن.
- له عدة مؤلفات باللغتين الإنجليزية والعربية، منها:
  - **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، ١٩٨٢ (الطبعة الثانية، ١٩٩٩).
  - **الحركة السياسية والصراع المصري ـ السوداني في شأن السودان ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣**، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
  - **السودانيون والبحث عن حل لأزمة الحكم**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
  - **حلايب وحنيش: مقالات في القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
  - **بين شاعرين**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
  - **تسوية نزاع الحدود السودانية ـ الإثيوبية**، (بالإنجليزية)، ١٩٧٥.
  - **نزاع الحدود السودانية ـ الإثيوبية**، (بالإنجليزية)، ١٩٨٢.
- له العديد من الأبحاث في مجال منازعات الحدود بين كل من السودان وجيرانه: مصر، ليبيا، إثيوبية، أوغندا، زائير، كينيا، تشاد، أفريقيا الوسطى وخليج عدن، منشورة في دوريات وحوليات سودانية وأجنبية.

الدكتور محمد سعيد القدال

مترجم الوثيقتين LXXIII - LXII

- تخرّج في جامعة الخرطوم ـ شعبة الآداب، عام ١٩٥٨.
- منح الماجستير في جامعة ولاية كاليفورنيا ـ فرنزو، عام ١٩٦٤.
- منح الماجستير في جامعة الخرطوم، عام ١٩٧١.
- منح الدكتوراه في جامعة الخرطوم، عام ١٩٨١.
- عمل محاضراً ورئيساً لقسم التاريخ، معهد المعلمين العالي، أم درمان، ١٩٧٠ و١٩٧٢.
- عمل محاضراً في قسم التاريخ، جامعة الخرطوم، عام ١٩٨٢.
- عمل أستاذاً مشاركاً، جامعة عدن في اليمن، بين عامي ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠.
- متخصص في تاريخ المهدية.
- عمل أستاذاً زائراً في جامعة بيرقن ـ النرويج عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥.
- عمل أستاذاً زائراً في منظمة أوسريا، أديس أبابا، عام ٢٠٠٠.
- عمل أستاذاً زائراً في جامعة عدن وجامعة حضرموت في اليمن، عام ٢٠٠١.
- عمل مديراً لدار المعارف السودانية للنشر بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣.
- له أكثر من عشرين كتاباً باللغة العربية، منها:
  - **التعليم والتغيير الاجتماعي**، الخرطوم، ١٩٧٠.
  - **المهدية والحبشة**، جامعة الخرطوم، ١٩٧٣.
  - **الإمام المهدي: لوحة لثائر سوداني**، جامعة الخرطوم، ١٩٨٥.
  - **السياسة الاقتصادية للدولة المهدية**، جامعة الخرطوم، ١٩٨٦.
  - **الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩**، ١٩٨٦.
  - **الانتماء والاغتراب، دراسات في تاريخ السودان الحديث**، بيروت ١٩٩٣.
  - **تاريخ السودان الحديث (١٩٢٠ ـ ١٩٩٥)**، (كتاب مدرسي)، القاهرة ١٩٩٣.
  - **كوبر: ذكريات معتقل سياسي في سجون السودان**.
- له كتاب باللغة الإنجليزية قُبل للطباعة في جامعة الخرطوم:
  The Dawn of Pan Africanism: 1900 - 1927.
- له عدة أبحاث قدمت في مؤتمرات ونشرت باللغتين الإنجليزية والعربية.

فدوى عبدالرحمن علي طه

مترجمة الوثائق LXXXI - LXXIV

- مواليد أربجي في الأقليم الأوسط ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٥.
- ماجستير ودكتوراه (جامعة الخرطوم).
- تدريب ما بعد الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة بيرقن في النرويج، ومركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة درهام.
- مشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية بأوراق علمية.
- حالياً رئيسة قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.
- تعد حالياً لنيل ماجستير الآداب في الترجمة، جامعة الخرطوم.
- عميدة كلية السودان الجامعية للبنات بين عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥.
- مديرة مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية لعامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.
- أستاذة تاريخ السودان الحديث والمعاصر ـ قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الخرطوم.
- عضو مجلس أساتذة جامعة الخرطوم.
- لها كتب وأبحاث منشورة، منها: **«كيف نال السودان استقلاله؟»**. كما حققت كتاب: **«السودان للسودانيين»** لمؤلفه عبدالرحمن علي طه.

فهرس الأعلام

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

1940-1956

VOLUME III
1947-1949

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـراف وتوزيـع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

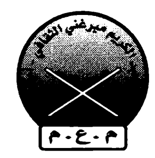
1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME III
1947-1949





Contents

1947

1948

1947

[LVII]

MONDAY, 27th JANUARY, 1947

ANGLO-EGYPTIAN TREATY

THE SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS (MR. ERNEST BEVIN):

I have been informed by the Egyptian Government that they have broken off negotiations for a revision of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936. The House will be aware that when the Egyptian Government requested His Majesty's Government to enter into negotiations for the revision of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936, His Majesty's Government although they were not bound to do so by the terms of the Treaty, willingly acceded to that request.

In May last, His Majesty's Government proposed the withdrawal of all British forces from Egypt, and to settle by negotiation the stages of the evacuation and arrangements for mutual defence to take the place of those embodied in the 1936 Treaty, at the same time making it clear that in default of the negotiation of a new treaty, the provisions of the Treaty of 1936 would stand. Negotiations in Cairo proceeded slowly, until finally, in the middle of October, the then Egyptian Prime Minister visited this country in an endeavour to settle the major differences which had hitherto stood in the way of agreement. These differences were concerned, first of all, with the obligations of the respective parties in the event of their being the object of attack, or in the event of a threat of war developing in the region of the Middle East; the period within which the withdrawal of British forces and installations from Egypt should be completed, and the question of the Sudan. As a result of the conversations which I had with Sidky Pasha, we were able to reach, on a personal basis and subject to the approval of our respective constitutional organs, full agreement on the texts of a treaty of mutual assistance, an evacuation protocol, and a Sudau protocol. Sidky Pasha undertook to recommend the texts to his Government, and I, for my part, undertook to recommend them to the Cabinet, if they were endorsed and put forward to me officially by Egypt.

Of the questions in dispute, by far the most difficult was that of the Sudan. My own position in the matter was that I had given a pledge in this House, on 26th March last, that no change should be made in the status of the Sudan as a result of treaty revision until the Sudanese had been consulted through constitutional channels. After taking, however, the highest legal advice, I felt that for the sake of an agreement, which would have been as much in the interests of the Sudanese as of either of the other parties, I should be justified in alluding in the Sudan Protocol to the existence of a symbolic dynastic union between Egypt and the Sudan, provided always that no change was introduced into the existing system of administration, whereby the Sudan is administered by the Governor-General under the powers conferred on him by the 1899 Agreements, as confirmed and interpreted by the Anglo-Egyptian Treaty of 1936; and provided that no change took place in the arrangements under which the defence of the Sudan is assured. The text agreed upon by Sidky Pasha and myself on the above basis read as follows:

> "The policy which the High Contracting Parties undertake to follow in the Sudan, within the framework of the unity between the Sudan and Egypt under the common Crown of Egypt, will have for its essential objectives to assure the well-being of the Sudanese, the development of their interests and their active preparation for self-government, and consequently the exercise of the right to choose the future status of the Sudan. Until the High Contracting Parties can, in full common agreement, realise this latter objective, after consultation with the Sudanese, the Agreement of 1899 will continue and Article 11 of the Treaty of 1936, together with its Annex and paragraphs 14 to 16 of the agreed minute annexed to the same Treaty, will remain in force notwithstanding the first Article of the present Treaty."

/I would

I would draw particular attention to the right assured to the Sudanese by this text to choose the future status of the Sudan. In the course of our discussions, this point came up more than once. I, for my part, made it clear that nothing must be done, and that I must be able to assure the British people that nothing was being done, to prejudice the right of the Sudanese after they had attained self-government ultimately to exercise their choice, a development which it would take some time to realise. Sidky Pasha subscribed to the view that nothing on paper could prejudice the right of independence, nor could it bind a people in search of liberty. This, as His Excellency admitted, was a universal principle, and not a matter for incorporation in a Treaty. I assumed, therefore, and I had good reason to assume, that agreement existed between us that the Sudanese, when the time came for them to make the choice of their future status, would not be debarred from choosing complete independence, just as they would be free to choose some form of association with Egypt, or even complete union with Egypt.

Scarcely, however, had Sidky Pasha left this country than reports appeared, and appeared without contradiction, that His Majesty's Government had conceded the unity of Egypt and the Sudan without the ultimate right of self-determination. This publication gave rise to my right hon. Friend the Prime Minister's statement on 28th October, 1946. It was succeeded by other disclosures, and, at later dates, by official utterances, which made it clear that in Egyptian eyes the political evolution of the Sudanese must stop short at self-government under the Egyptian Crown, and that the status of independence for the Sudan was unthinkable. Nokrashi Pasha, in fact, on assuming office stated in the Chamber of Deputies that:

> "When I say unity of Egypt and the Sudan under the Egyptian Crown, I mean a permanent unity."

The first effect of these statements was to create a situation of extreme tension in the Sudan, where the numerically powerful parties favouring independence accused His Majesty's Government most bitterly of breaking their pledge and of selling them to Egypt. Some rioting took place, but Sir Hubert Huddleston, the Governor-General, thanks to his great influence and to the confidence which he inspires in the Sudan, has been able to allay Sudanese anxiety, to restore confidence in the administration, and to persuade the Sudanese independence groups, who had declared a political boycott, again to collaborate with the organs of the Sudan Government instituted to promote the association of the Sudanese with the administration. The Governor-General has been the subject of bitter criticism in Egypt, which I deplore and which I regard as unjustified.

But this clearly did not, by itself, go far enough. I could not, after what had passed, recommend the Sudan protocol to the Cabinet and to Parliament without securing an agreed interpretation of its terms, which would not run counter to what the people of this country regard as the natural order of things, viz., that peoples having achieved self-government shall have the ultimate right to self-determination, including a right to independence if they want it. I regret that all my efforts have failed to reach anything in the nature of an agreed interpretation, whether in the form of an exchange of letters, or of agreed statements to be made by the spokesmen of both sides, or even of agreed statements in which the difference separating the parties would be honestly declared in the hope that it could be composed later, since the question at issue cannot become a live one for at least some years. I offered in addition, if any of these proposals were adopted, myself to make a public statement to reassure Egypt as regards the aims of British policy in the Sudan. I have offered every guarantee for the safeguard of Egyptian interests in the Sudan - for no one realises more clearly than His Majesty's Government how vital, for instance is Egyptian interest in the waters of the Nile - I have offered to sign the treaty of mutual assistance and the evacuation protocol, and thus realise one of Egypt's most eager aspirations - and to discuss the Sudan question

/de novo .....

de novo at a conference withourselves, the Egyptians and the Sudanese. To all these proposals I have received either an uncompromising negative, or proposals which would involve my re-entering negotiations committed to the thesis that the right of the Sudanese to self-determination must be subject to permanent union between Egypt and the Sudan. I have even found myself accused of pursuing a policy of endeavouring to filch the Sudan fromEgypt.

My hope is that broader and less stubborn counsels may come to prevail in Cairo, for it is evident that the interests of both countries call for a fresh treaty, and would justify a further effort to reach agreement so as to enable the two countries to co-operate for their mutual interest and defence. It is unfortunate that in the negotiations His Majesty's Government have had to deal with a minority Government. I stated to thisHouse that the question of the Government was a matter for the Egyptians themselves. If, however, we can deal with a more fully representative Egyptian Government, and if our negotiations can thereby avoid being the subject of Egyptian party politics, there will be a much better chance of carrying them through to a successful conclusion in the right spirit. Meanwhile, the Treaty of 1936 will be adhered to.

Mr. Churchill:

Is there any reason to doubt that the Treaty of 1936 is a solemn and valid international instrument?

MR. BEVIN:

There is nothing to doubt. There are certain rights of revision after 10 years, and the Egyptians were quite within their rights in asking for that revision, and there is a special procedure set forth for it to be dealt with.

132 FO 371/62944, no 2002 27 Apr-28 May 1947

[Southern Sudan]: minutes by D M H Riches and D W Lascelles

It is perfectly true that the Southern Sudanese are entirely different on all counts to the northern Arab Sudanese; and that they fear exploitation by the latter.

It is a common Egyptian cry that we are seeking to accentuate & play on these differences with the object of separating the South & annexing it to Uganda.

(A) Obviously such separation could only be effected with the consent of Egypt. Such consent would never be given. Equally obviously we must press on with Sudanization. The only ways therefore to safeguard the South are by (a)
(B) affording equal opportunities for education etc. in the South. This the Sudan Govt are trying to do; & (b) by instilling into Sudanese Arab administrators some idea of public service & devotion to the welfare of the southerners whom they may have to administer.

I suggest that the reply to Mr Medland might be on the lines that

(a) The Sudan is a Condominium & HMG cannot take unilateral action to separate the South from the Sudan.

(b) The achievement of self government by the Sudanese will take some time in the view of H.M.G. & it is premature to speak of the south being handed over immediately to the Arabs of the north.

D.M.H.R.
27.4.47

I don't altogether agree with Mr. Riches' minute above. As regards the passage which I have marked (A), it is not true that Egypt will never consent to the separation of southern from northern Sudan. Admittedly she will never consent to this as long as the Sudan remains an Anglo-Egyptian Condominium. But it will not remain that

indefinitely if the United Nations fulfil their role. At some stage they will be called upon to judge whether the Sudanese people have reached the stage at which they will be entitled to control their own destinies; and if their judgment is favourable, Egypt will not be able to prevent its execution.

2. Nevertheless the problem raised by Major Larken is a real and difficult one. Despite (B) of Mr. Riches' minute, the Sudan Government have not shone as promoters of education in the black and primitive South. Even if they were to go all out now, the South could never hope to catch up on the North; and consequently it would be bullied by the North in an independent Sudan, whatever the theoretical set-up might be as regards proportional representation, etc.

3. The only safeguard would seem to be for us to endeavour to take the question of Sudanese independence by stages, inducing the U.N. (which would presumably be the final arbiter) to confirm the political maturity of the North, and hence its right to chose independence, before it does the same for the South. The South would thus remain longer under the Condominium arrangement, and would have time to mature. Eventually it could be declared politically mature and given the same liberty as the North to choose its own fate. It might elect to join up with the North, or to become an independent entity. Either way, our moral obligation would be discharged.

4. Major Larken wrongly assumes that the Sudan is going to achieve independence in the immediate future. If he had not assumed this, he would probably have raised another awkward point: we are committed to a policy of Sudanisation of the administration on wide and unassailable grounds of principle, but this policy means an increasingly raw deal for the South while we are still in (co-) charge of the country. There is no escape from this.

5. The Sudan Agent's letter to me, attached at Flag A,[2] suggests a form of reply to Mr. Medland. If I were in Major Larken's position, I should regard this reply as a piece of heartless official humbug. Mr. Mayall tells me that Major Larken, though rather fanatically "pro-South", is an honest man who could be trusted not to quote or misquote us if we had a talk with him. (Obviously we cannot afford to be too frank on paper). I think this would be the best solution provided that Mr. Medland would not feel slighted or short-circuited.[3]

D.W.L. 30.4.47

I saw Major Larken to-day, and he went away quite happy.

D.W.L. 28.5.47

[LIX]

136 FO 371/62947, no 3886 8 Aug 1947

[Condition of the Sudan]: letter from Sir R Howe to Sir O Sargent, relaying his first impressions of the Sudan [Extract]

... 2. I have been trying for some time to get off a letter to you, but the job of learning to administer this colossal country does not leave much spare time. Also it has been one of the worst summers on record. Gordon said no European could live in Khartoum in the summer. Gordon was right. In addition to temperatures running around 115 we have had some of the worst sandstorms on record.

3. There have been a lot of goings to and fro recently between the leaders of the National Front (the Ashigga plus Congress) and the Independence Front (composed chiefly, of course, of the Umma). It was strongly rumoured a couple of days ago that

agreement had been reached for a common front on the basis of (a) abolition of the Condominium and (b) immediate set-up of a Sudanese Government. The negotiations finally broke down because the National Front would not agree on the eventual right of the Sudanese Government to a free choice of their future and because the Umma party would have nothing to do with any kind of unity with Egypt. In fact Sayed Abdel Rahman was heard to say that if the Sudanese agreed to anything in the way of unity or to anything which would bring the Egyptians back to the Sudan he would declare a "Jehad". I think the old boy is quite capable of doing it. He has recently been making a lot of enquiries about the numbers of Egyptian soldiers in the Sudan and their armament. I also hear that the National Front were persuaded from agreeing to the inclusion of the Sudanese right to final self-determination in the joint programme only by the strong efforts of Abbas Bey Abdel Hamid, the Egyptian Chief Staff Officer who you will remember caused all the fuss last December over his right of entry to the Garden Party in honour of King George at the Palace.

4. Since my arrival I have had a number of talks with the higher and better types of Sudanese officials and leaders, none of whom want the end of the British connection. It is not so easy to get in touch with the Effendia among whom is a considerable ferment of half-baked ideas. They all talk about the end of Condominium rule but they have not thought of what is going to take its place. The more Sudanisation we have, and consequently the fewer British officials, the more difficult it is going to be to keep contact with this section of Sudanese opinion.

5. The approval by the Advisory Council for the Northern Sudan of the proposals for self-Government put forward by the 1946 Committee made it necessary for me to find out what the feeling was in the South on the question of union. I have only just got back from a six weeks tour of that part of the Sudan. It is an odd world and one which makes nonsense of the Egyptian claim that the Sudanese are of the same race, religion and language as the Egyptians. The desert North ends as though cut with a knife and you come into the great Nile swamps inhabited by Dinka, Nuer and Shilluk, the three big Nilotic tribal blocs. The Dinka particularly are fascinating people, most of the men stand about seven feet high and are completely naked. They made me a Dinka tribal chief with the name of Red Mouthed Fish Eagle, and presented me with an enormous bull. Fortunately I was able to hand this back and thus avoid an embarrassing commitment.

6. The South are generally agreed on the necessity of union with the North, and of sending representatives to the proposed Legislative Assembly, but since very few of them talk Arabic or anything beyond their tribal languages we shall have to insist on safeguards for the South in the new constitutional set-up. The trouble, of course, is that the South is at least a generation behind the North largely due to the fact that in 1935 it was decided to put the South on a care and maintenance basis, and it was only two years ago that the Sudan Government woke up to the necessity of getting a move on with progress and development. I think that we shall find it difficult to avoid some very hard criticism of our policy in the South at the hands of any Commission which went fact-finding on the Sudan. Union of the South is bound to mean the spread of Arabic and Islam in the South, and we shall be up against the Christian missionaries who have till now been largely responsible for education of the Southern native. In the last two or three years the Government have been taking an increased share in education, and there is a big five-year development plan for the South. As the whole

cost of the South comes out of Northern revenues it is difficult to deny the claim of the North for a unified Sudan.

7. I was appalled at the low standard of life among the Southern natives. The diseases with which man and beast are afflicted are frightful. In the native run dispensaries and in all the Sudan Medical Service hospitals cases are legion of tropical ulcer, leprosy, yaws, sleeping sickness, and horrible worms which burrow their way through the body.[1]

8. Our development schemes are running us into about two million pounds, for bush schools, elementary schools, intermediate schools, teacher training classes, more hospitals, more dispensaries, agricultural settlements, technical and trade schools.

9. I wonder what will come out of New York. I imagine that we shall find it rather difficult to resist a U.N.O. Commission. If one does come it is essential that they spend sufficient time to visit the South as well as the North. For climatic reasons they could hardly come before the end of the year, and I hope by that time we shall have got our Legislative Assembly and Executive Council going. I think that is the most important thing to get on with, and will go a long way towards keeping the political temperature down. In the absence of a constitutional advance of this kind I do not think the present position can be held much longer. Egyptian propaganda here in the Sudan is completely subversive of Condominium rule and the Sudan Government is like the child of divorced parents neither of whom can agree on the up-bringing of the infant.

10. Every Egyptian official in this country openly preaches the overthrow of "British Colonial Imperialism" in the Sudan and the Unity of the Nile Valley. Our Sudanese friends cannot understand why we do not throw these people out of the country, or at any rate give them the same facilities for their propaganda as the Ashigga get from Cairo. Sayed Abdel Rahman always harps on this whenever I see him.

11. You will remember that when I was appointed to the Sudan the Secretary of State's idea was that we should initiate unilaterally a new policy of a greater Egyptian share in the Condominium. I am quite convinced that any such policy in the present circumstances is quite out of the question. Every Egyptian official in this country is now a spearhead of Egyptian anti-British propaganda and would in fact get short shrift on his return to Egypt if he refused to play this role.

12. I am not sure how far our Egyptian friends were responsible for the strike in the Railway workshops at Atbara. I think they had a hand in it, but I am inclined to think that other causes were predominant. There has been agitation for some time now in the Railway workshops for some representation of labour, but the trouble is that the men themselves do not know what is the most suitable form of labour organisation, nor do I think the Railways administration was any better fitted to provide it. I think it might be a very good thing if we could get a good Trade Union

ıder from home to come out and advise the men on what they ought to set up and ıw they ought to work it.

13. Generally speaking I have the impression that not only the Governor-General ıt the Sudan Administration are living in ivory towers. We must break down this moteness from the people, and as I said before increased Sudanisation only makes ıe problem more difficult. The proposed constitutional developments may help in ıis respect, and there are certain archaic social customs that I am going to do away ·ith. What I am convinced of is that the British connection is the best possible thing ›r these people in their present stage of development. I cannot see any UNO rusteeship being any better.

14. This summer has nearly finished me off, and I accordingly propose to leave, 'NO permitting, for England about the end of this month. I hope I shall see you in .ondon.

[LX]

138 FO 371/62948, no 4183 2 Sept 19⁄

'Egypt and the Sudan': draft Cabinet paper by Sir O Sargent to Mr Bevin, recommending action in the Sudan in anticipation of the Security Council's decision on the Anglo–Egyptian dispute[1]

The following paper has been prepared as a result of discussion between t Secretary of State and the Governor-General of the Sudan.

In spite of the farcical and inept manner in which the Anglo–Egyptian dispute l hitherto been conducted in the Security Council, it seems likely that the proceedir will shortly terminate in the passage of a resolution recommending the resumpti of direct negotiations between the two parties.

2. It is inevitable that such negotiations will have to cover the Sudan as well as Egypt, but is difficult to see on what basis they could be conducted. As regards Egypt, the abortive Bevin-Sidky treaty of last November represented pretty well the limit to which His Majesty's Government could go as regards mutual defence arrangements, though we might perhaps make a further concession by advancing the date of evacuation of our troops from the Canal Zone.

3. But even if there may be some slight room for manoeuvre on the purely Egyptian part of the dispute, there seems to be no possible compromise whatever over the Sudan. The Bevin-Sidky Protocol on the Sudan was the result of very hard bargaining and represented the limit to which either side would agree. But even that Protocol is no longer possible, for any revival of agreement between Egypt and Great Britain on the "unity of Egypt and the Sudan" or on the "common Crown of Egypt" would, in view of what has passed since, in all probability blow the Sudan wide open. Thus any concession in regard to the Egyptian claims over the Sudan would alienate our friends in the Independence front and enable them to turn the whole country against us.

4. If we are not careful over this we may find ourselves pushed out of *both* Egypt and the Sudan, whereas if we leave Egypt we must at all costs maintain our predominant position in the Sudan.

5. Meanwhile, Egyptian subversive propaganda in that country, which is virulent, widespread and backed by unlimited money, continues. It is the definite policy of the present Egyptian Government to subvert the Sudanese from their loyalty to the Administration and to the Condominium. Nokrashi has indeed informed the Sudanese Independence Delegation in New York that the Egyptian Government intend to continue and intensify their propaganda in the Sudan. We are rapidly approaching the situation which the Egyptian Government created in 1924 when, as a result of similar Egyptian intrigues, the Governor-General was assassinated and Sudanese troops mutinied.

6. It is necessary therefore that we should try and consolidate our position in the Sudan generally and take steps to prevent a possible disaster there. It is important also that we should do this in advance of any renewed negotiations about the Sudan so as to be able to play our hand from strength and not from weakness.

Recommendations

(i) Firm action against Egyptian intrigues in the Sudan would strengthen the Administration and the position of His Majesty's Government more than any other step. What would be desirable would be a declaration at the appropriate moment by His Majesty's Government similar to that made by Mr. Ramsay Macdonald in 1924 (text attached),[2] to the effect that they will not tolerate the continuation of these activities by the Egyptians in the Sudan.

(ii) It would be desirable to strengthen the present two British battalions by the addition of some armoured force and a few light bombers.

(iii) We should press on with the constitutional proposals and inaugurate without delay the Legislative Assembly and Executive Council. These proposals have already been submitted to the Co-Domini.

(iv) In reviewing the situation in the event of our being deprived of the use of Egypt and possibly Palestine and Cyrenaica as a base for our defence arrangements in the Middle East, it should not be forgotten that the Sudan came to our help in the last war with thirty thousand first-class fighting men, and that her seven million people might be a useful reservoir of manpower, which might in part compensate for the loss of the Indian manpower on which we shall now no longer be able to draw. It is for consideration therefore whether we might not build up the Sudan Defence Forces again to war time strength.

(v) We must maintain the quality of the British recruits for the Sudan Government Service. This is being looked into. In view of the Sudanisation of Government services, which is now the policy of the Sudan Government, we shall only be able to recruit men of the requisite qualifications if we can guarantee them their pensions and a continuation of their careers in corresponding branches of service under His Majesty's Government, if and when their Sudan posts are Sudanised.

(vi) The Sudan Government should also improve the quality of its publicity among the Sudanese, and steps to achieve this are under consideration.

[LXI]

140 FO 371/63047, no 5856 24 Nov 1947

[Sudan case at the UN]: report from SPIS no 5 for Aug–Oct on the Sudanese reaction to the Anglo–Egyptian dispute at the Security Council [Extract]

Introduction

140. The last review of this series carried the story up to the time when the Egyptian case was about to be discussed at the Security Council. This report deals with the period starting with the departure of the various delegations to U.N.O. and ending with their return.

Local reactions to the Anglo–Egyptian dispute at U.N.O.

141. The news that the Sudan Government was sending a "delegation" composed entirely of British, gave rise to considerable criticism in the Press and elsewhere, and

was one of the reasons which caused the Independence Front to revise their earlier decision not to send representatives to America. Their delegation, which was financed mainly by Sayed Abdel Rahman El Mahdi was composed of Mohammed Ahmed Mahjub and Abdulla Bey Khalil (the Secretaries of the Independence Front and the Umma party respectively) who left by air for New York on 9th August, to be followed shortly afterwards by Sayed Siddiq Abdel Rahman el Mahdi and Mohammed Saleh Eff. Shingeiti. The latter is a High Court Judge and his participation in a political mission of this nature has caused widespread criticism although by punctilious observance of the proprieties he avoided any specific charge of political activity; he took the line that he was merely taking his annual leave in New York as a spectator of the proceedings at the Security Council. There is, however, no question but that he provided the real brains of the delegation and that Sayed Abdel Rahman, of whom he is a personal friend, had sent him in order to keep Mahjub under control.

142. As soon as the Unionists heard that the Independents had left they arranged to send Ismail el Azhari, Ibrahim el Mufti and Dardiri Ahmed Ismail (all members of the so-called Sudan delegation in Cairo) together with Tawfiq el Bakri (a Sudanese journalist domiciled in Cairo). Hamid Bey Saleh and Sayed Omar Eff. el Khalifa, (S.D.F. Officers on pension) followed later. This delegation was apparently financed by the Egyptian Government, and appeared in New York as part and parcel of the official Egyptian delegation. Efforts to collect money inside the Sudan for their expenses produced negligible results. It is known that Nokrashi Pasha was reluctant to allow Azhari and the others to go to America as he thought their presence in the Council Chamber could do the Egyptian case little good.

143. The proceedings at Lake Success went on for almost a month before ending in deadlock. In general they evoked surprisingly little interest in the Sudan except among the small circle of politically-conscious intelligentsia in the larger towns, many of whom thought that Egypt would be enabled to increase her share in the administration of the Sudan and that the days of the British were rapidly drawing to a close. The absence of the leaders of the various parties had however a quietening effect and interest was diverted from events of purely local significance, though owing to the numerous motions, amendments and counter-amendments proposed by the members of the Security Council, and also owing to the haze of words which obscured the real points at issue, the public were quickly befogged as to what was really happening. Russian support of the Egyptian demand for the evacuation of British troops was acclaimed by the Unionists, who failed to notice that she had carefully abstained from expressing any opinion on the Sudan issue. However Russia was popular, momentarily, among the vocal sections of Egyptian public opinion and this popularity was echoed unthinkingly by the pro-Egyptians here. Pro-Russian slogans have been a feature of some recent processions and meetings.

144. When deadlock was reached and the Security Council adjourned any further consideration of the dispute sine die, the public generally interpreted this as a rebuff to Egypt whose demands had been rejected. This had the following result on public opinion:—

(a) It increased British prestige, both because of the way in which she presented her case and also because it is generally held that she "won" hands down. Many Sudanese had previously been led to believe, by the press and by the apparent supineness of the British in the face of Egyptian provocation, that Britain's power

had waned and that she was a bankrupt nation incapable of standing up for herself in international politics. This theory is now out of fashion.
(b) By the same token, Egyptian prestige slumped. She failed, and the East has little respect for failure.
(c) Sir A. Cadogan's statement in which he was quoted (not quite accurately) by the press as saying that the British would never leave the Sudan until the Sudanese were ready for self-determination has probably had, on the whole, a steadying effect, though it has upset some wishful thinkers on both sides. At all events it has helped to counter the idea sedulously put about by the pro-Egyptians during recent months that the British are about to pull out of the Sudan almost immediately.
(d) The rather naive faith of many Sudanese that international organisations were bound to give them their independence has been shattered. An increasing number of them have come to realise that their only hope of survival as a nation is to have a great power such as Britain in close and friendly relations with them.

145. The effect on particular sections of public opinion is briefly as follows:—

(a) *The Independence Front*
They were delighted at the defeat of Egypt, and although they are disappointed at their failure to achieve an independent Sudan under British tutelage they feel that solid progress has been made in that all the delegates stressed the right of the Sudanese to self-determination and that the world in general is at last more or less Sudan-conscious. They are however fearful that the continuance of the Condominium with the Co-domini at loggerheads will mean obstruction of progress to self-government and an intensification of Egyptian propaganda, and they are pressing for more power to be given to the Sudanese so that they may combat it without inhibition. Should it prove impossible for the Sudan Government to take what they consider effective steps in this direction there is a possibility that they may swing into opposition but this is not, at the moment, likely to occur.
(b) *The Unionists*
Most of these have begun to see the danger of linking themselves too closely with Egypt, in whom they have lost faith; they have also lost faith in their pro-Egyptian leaders. An influential section wish to break away from the Khatmia whom they regard as being only half-hearted in their opposition to the Sudan Government. In this connection, Sir Ali el Mirghani's wire to U.N.O. . . . with its studied omission of support for the Unionist cause has had considerable effect. The leaders are now thinking of cutting loose from direct dependence on Egypt, and of concentrating their efforts towards becoming the focus of a nationalistic anti-Government movement, for which there will always be support in a non-self governing territory.
(c) *The Khatmia* have also seen the danger of linking themselves too closely with Egypt, and many of them are now anxious to re-establish good relations with the Sudan Government and to break away from the Ashigga party for whose leaders they have little respect.
(d) *The non-vocal majority*, are longing for the Government to adopt a definite line and stick to it. They have been unable to understand the Government's inaction during the past two years, and now that the case before U.N.O. appears to be moribund they expect the Government to re-establish public tranquillity as quickly and as firmly as possible. The events of the last few weeks have done much to reassure them.

146. At the beginning of September, with the delegates still away in America, the various political parties were perplexed and undecided what to do next. His Excellency the A/Governor-General's[1] proclamation on September 13th came therefore at a time when it was most effective.

In it he stressed the determination of the Government to press on with its plans for a Legislative Assembly, to allow no interference with its policy of Sudanising the Civil Service, and to maintain law and order in the meantime. The Egyptian Press, which does not understand the difference between "Sudanisation policy" and the proposals for constitutional reform, interpreted the proclamation as a "hands-off" notice to the Egyptian Government, and took violent exception to it, although the Acting Prime Minister had sent a telegram on August 29th expressing his anxiety lest there be disturbances in the Sudan. Nokrashi himself adopted a more cautious line and contented himself with a despatch in which he "assumed" that the A/Governor-General had no intention of denying the Royal Egyptian Government's powers to approve or disapprove the proposed constitutional legislation and hinted at detailed amendments to follow.

The local effect of the proclamation was considerable. The majority of Sudanese was glad that the Government showed signs of tightening its hold on the reins, though many reserved judgment until they could determine how far it was proposing to put its words into practice. Others, particularly those holding anti-Government views, regarded the proclamation as a threat of retribution and retaliation. Subsequent events such as the appointment of a Sudanese Grand Kadi, the banning of the return of the Farouk School Headmaster, the dismissal of Hammad Tawfik and the prosecution of two newspapers and the Secretary of the Republican party have all tended to re-establish confidence in the Government's determination to continue governing. The proclamation is now generally regarded as marking the end of a chapter and the beginning of another.

1948

[LXII]

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on]

CYPHER/OTP **FILES**

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Chapman Andrews. D: 3.30 p.m. 6th January, 1948.
No. 29.
6th January, 1948. R: 4.03 p.m. 6th January, 1948.

IMMEDIATE

Following personal for Campbell from Chapman Andrews.

I am afraid you will find Howe uncompromising. I had a long talk with him last night. Line he takes is that whereas Sudan Government might have just got away with Bevin/Sidki Pasha protocol at the time it was initialled they could not do so to-day. Indeed, unless existing administration in Sudan can be left alone to lead Sudan to full self-government (i.e. without any interference whatever on the part of Egypt) there will be trouble. By trouble he means complete non-cooperation of Sudanese in Government services and possibly the raising of tribes and rekindling of old Mahdis fanaticism. As Howe sees it, it is question either of leaving present administration a free hand or of "our losing the Sudan". By this he means that Sudan would be denied to us utterly for military purposes because there would be widespread and uncontrollable disorder.

2. His opinion is, therefore, that we should tell Egyptians "hands off Sudan". If as a result Egyptians cut up rusty that is too bad. Facilities in the Sudan are, he said, according to C.I.G.S. more important to us than those in Egypt. C.I.G.S. told him the other day there was no reason why we should not clear out of Egypt but we must stay in Cyprus, Cyrenaica and the Sudan. Howe thought that if in time of war we had to come back, Egyptians would probably be only too thankful, treaty or no treaty and would welcome us. If, on the other hand, we had to force our way back we need not be put off by the fear we should find no (repeat no) Egyptians to co-operate with us. They would co-operate when it was question of their bread and butter. We could if it came to it, coerce Egyptians but we could never coerce Sudanese owing to the vast area of the Sudan, the fact that population was very scattered and because the fanatical Sudanese warrior was an altogether different proposition from the Egyptian. Not that it would come to coercing the Egyptians. He thought the Egyptians were now more anxious to reach agreement because they were frightened. This was not the moment to make concessions to them therefore. In fact he thought that if someone with sufficient weight and authority, for instance the C.I.G.S., were to come out and see King Farouk and explain the military needs of the situation we need not discount our getting Egyptians to agree to our retaining troops here even in peace time.

3. On subject of the 1899 agreement Howe said that though doubtless valid as a legal document it was a dead letter in the political sense. Not a single Sudanese, not even Ashigga,

/accepted

accepted it. It was unrealistic therefore to refer to it. Times had changed since 1899 and since 1924; for that matter even since 1936 and October 1946. A document to which Sudanese were not a party but which settled their political status nearly 50 years ago after suppression by the British of their rebellion against Egyptians was quite unacceptable to them to-day. Above all they would not concede having Egyptians, for whom they did not conceal their contempt, brought into the picture.

4. I thought you would like to have this indication of what is in Mr. Howe's mind.

Above message is top secret.

[Copy sent to Sir R. Campbell]

[LXIII]

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

Cypher/OTP FILES.

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Chapman Andrews. D. 4.51.p.m. January 7th, 1948.
No. 34.
January 7th, 1948. R. 4.59.p.m. January 7th, 1948.

MOST IMMEDIATE.

TOP SECRET.

7. Cairo
Your telegram No. 29.

Following personal for Sir R. Campbell from Chapman Andrews.

After Howe had seen Foreign Office telegram No.22 he fell into a more pensive mood of which I took the advantage to remind him that there was an Egyptian angle which the Egyptians were fully entitled to ask to be taken into account. We then glanced together at the preamble to the 1899 agreement, I emphasising that from it we British derived the right "to share — in future working and development -- of administration and legislation". I emphasised the word "share" and the ever-present evidence throughout the Sudan of the Egyptian flag flying side by side with our own to prove the continued existence of Egyptian share. I said that while it may be true that there was not a single Sudanese who to-day accepted the 1899 agreement it was also true that many if not most of the Egyptians also professed to want to do away with it in order that they might re-enter into what they regarded as their inheritance. I suggested it was in our British interests to uphold the 1899 agreement as it had been upheld in the 1936 Treaty and in the 1946 protocol. It was from this agreement that the Governor General derived the constitutional powers referred to in the memorandum accompanying his draft note to Egyptian Government on constitutional reform (to which Foreign Office telegram 22 refers). Howe took the point.

2. I ended by suggesting that it was at least doubtful whether the Sudanese were on this matter unamenable to reason and as potentially fanatical as some would have us believe and that if so the question [grp. undec.] resolved itself into a choice between "losing" either the Sudan or Egypt and it was up to us to find a way of keeping both, which I thought could be done if such form of words as we might be able to agree upon with the Egyptians were backed up with the right sort of

/explanatory

explanatory propaganda to the Sudanese. It was not as though they were in imminent danger of being taken by Egypt as an Egyptian province. We had got over that difficulty and we knew that Egypt appeared to be now prepared to drop completely their former claim that the Sudan was and must for ever remain an integral part of Egypt. I told him of your talk with Khashaba Pasha and showed him a copy of your despatch reporting on this. He described the latter as "all very unrealistic" but seemed more inclined than he was at the beginning to admit the existence of a legitimate Egyptian point of view.

3. On the following morning Howe saw Nokrashy with whom he stayed over an hour. He told me afterwards that he had presented reply amended in accordance with Foreign Office telegram No. 22 but that after discussing at some length with Nokrashy the whole problem of constitutional reforms he had left also with him memorandum amended in accordance with Foreign Office telegram No. 22 as a separate document in the form of an aide memoire of what he had actually said during conversation. He told me that Nokrashy had not appeared very much concerned about the problem of constitutional reform over which he skated very lightly. What had concerned him was the Sudan Government's attitude towards Egyptian school masters. He had spent an hour trying to get the Governor General to agree to the return of former director Abdel Hadi. The Governor General however had not given way though he might have been inclined to consider it had the Prime Minister not stated that he regarded it as the sacred duty of every Egyptian in the Sudan to propagate his belief in unity of Nile Valley. I asked Howe whether it was regarded as necessarily seditious to do this in the Sudan. Surely there was a political party there whose avowed object was to achieve the unity of Egypt and Sudan. He replied that such speeches as Abdel Hadi had made caused student demonstrations (in favour of unity of the Nile Valley); that demonstrations led to strikes and disorders which it was the duty of Sudan Government to prevent. I said I thought it was most important that a clear distinction should be drawn between sedition and incitement to disorder on the one hand and free expression of political opinion however distasteful such opinion might be to the Government in power on the other hand. He said Nokrashy Pasha professed to refuse to believe there was free expression of political opinion for Egyptians in the Sudan to-day to which I replied one could hardly blame the Egyptians for not

/knowing

knowing what was going on in the Sudan when so many obstacles were put in the way of their people going there. To this Howe replied that they had a battalion of the Egyptian army and the Director General of the Irrigation Department as well as schoolmasters, who could if they wished keep the Egyptian Government accurately informed. Nevertheless papers this morning stated that the conversation between Howe and the Egyptian Prime Minister was "cordial" and this is confirmed by Quilliam who, waiting in ante room, heard shouts of laughter constantly coming from within.

4. Meanwhile rumour here is rife to the effect that there are fundamental differences between you and Howe about the Sudan and that you were thinking of resigning. I also hear that there are rumours in Khartoum to the effect that there is to be an Egyptian Deputy Governor-General. We here have taken the line that rumour mongers are a nuisance and that for the time being and perhaps for a long time to come there will be no official announcement simply because there is nothing new to be said.

[Copy sent to Sir R. Campbell.]

[LXIV]

SUDAN CONSTITUTIONAL REFORMS.

This question is distinct from, but has a direct bearing on, the main Sudan issue. A note about it may therefore be useful for tomorrow's meeting with the Secretary of State.

2. The back history is briefly as follows. A year ago the Governor-General convened the Sudan Administrative Conference - an adhoc body representing different sections of Sudanese opinion but which the bulk of the pro-Egyptian elements refused to attend - to work out a system of limited self-government. The conference prepared a report envisaging the creation of a Legislative Assembly with restricted powers and an Executive Council including Sudanese members but leaving the ultimate right of veto with the Governor-General. This report was approved by the Governor-General with certain minor modifications and forwarded last July to the two Co-Domini for their consideration. H.M.G. at once signified their approval without qualification. The Egyptian Government approved the general principles but at the end of November presented H.M.G. and the Sudan Government with a memorandum containing a number of modifications, the adoption of which was said to be the essential condition of their assent. The most controversial of these were the requirements that the Governor-General should not be allowed to approve or reject legislation without the consent of the Co-Domini in each case and a rather vague demand for a greater Egyptian share in the preparation of the Sudanese for self-government.

3. The Foreign Office proposed that the Governor-General should go ahead with implementing the reforms and tell the Egyptian Government that this was without prejudice to them being later extended in the direction they desired in the light of experience and discussion. The Governor-General favoured this course but Sir Ronald Campbell felt that thus to ignore the Egyptian stipulations might provoke a dangerous crisis. The upshot of telegrams between the Foreign Office, Cairo and Khartoum up to the time of the departure of Sir Ronald Campbell and Sir Robert Howe for London was agreement that (i) the demand to have all legislation approved by the Co-Domini was inconsistent with the 1899 Agreement, would make the Governor-General's position impossible and must be resisted; (ii) it would be very difficult for the Governor-General to justify juridically or before U.N.O. the enactment of the proposed reforms without Egyptian consent; (iii) for this reason and because of the danger that an Anglo-Egyptian controversy over constitutional reforms would prejudice the major Treaty issue it was important to make every effort to carry the Egyptians with us) — this could best be done by getting the draft ordinance examined by the British and Egyptians at the official and technical level in consultation with Sudanese representatives; (pressure amongst the Sudanese for action over the reforms is so strong that we cannot allow the Egyptians to hold matters up by protracted discussions. Sir Ronald Campbell considered that all the Egyptians really wanted was a greater share in the control of Government and that if this could be arranged in some way they would probably not press their other points. The Governor-General was insistent that the Sudanese would not stand for any increase in Egyptian control, but said that various of the other Egyptian points would be covered in the ordinance giving effect to the reforms which was in the course of preparation. He was committed to lay the ordinance before the Advisory Council for the Northern Sudan at its session next month.

4. /..........

4. The Governor-General saw the Egyptian Prime Minister in Cairo on his way to London and after consultation with the Foreign Office explained to Nokrashy Pasha the attitude of the Sudan Government on the various points in the Egyptian Memorandum, leaving with him an unofficial note on the subject. He stated that the ordinance would be submitted to the Co-Domini but did not commit himself to await Egyptian consent before promulgating it. He also told Nokrashy that it would be laid before the Advisory Council.

5. The problem has been further discussed at the Foreign Office with Sir Ronald Campbell and Sir Robert Howe and the following procedure has been agreed on :-

(i) H.M.G. should now reply to the Egyptian note in conciliatory terms, proposing a joint examination of the draft ordinance. The reply would not deal with the Egyptian memorandum in detail but would refute their claim that the prior consent of the Co-Domini is needed for all legislation. (Draft reply attached).

(ii) The Governor-General should proceed with his plans to lay the ordinance before the Advisory Council for the Northern Sudan, but would if necessary, make it clear to the Council that it was under examination by the Co-Domini, whose views must be awaited before it is promulgated. There is no reason why discussions in the Advisory Council should not be concurrent with or precede the examination by British and Egyptian officials or experts.

(iii) If the Egyptian Government refuse this examination or no agreed recommendations result from it within reasonable time, it will ~~probably~~ be necessary for the Governor-General to go ahead without ~~the~~ Egyptian approval, as originally proposed by the Foreign Office. Such unilateral action would be easier to justify at this later stage, since it would be apparent that H.M.G. had made every effort to secure agreement with the Egyptians.

(iv) In this event the Egyptians could be assured that such of their proposals as had not been included in the ordinance would be submitted to the Legislative Assembly at its first session. It might also be possible to arrange for British and Egyptian observers - or perhaps even neutrals - to be present at the elections to the Assembly in order to satisfy the Egyptians that they were fairly conducted.

Foreign Office,
January, 9th, 1948

[LXV]

156 FO 371/69193, 1872 — 12 Mar 1948

'Egypt and Sudan': FO note of a meeting between Mr Bevin and Sir R. Howe' [Extract]

The Secretary of State said that he was very much concerned about the Sudan question. Whatever suggestions he put to the Egyptians they turned down and as he had told the Egyptian Ambassador, he had had enough of it. He did not see how we could make any progress with King Farouk or Nokrashy. Nokrashy was hopeless. As regards the ordinance, he would welcome information on the question of timing.

Sir R. Howe said that there was no fixed date for the promulgation of the ordinance but the Northern Advisory Council had pressed the Sudan Government to promulgate soon. He could possibly hold it up for one month. In the answer to the Secretary of State's question, he explained that the Northern Advisory Council consisted entirely of Sudanese except for the Chairman who was the Civil Secretary and the British nominated member.

Mr. Chapman-Andrews said that the Egyptians claimed that it was a packed assembly.

Sir R. Howe explained in detail how the members of the Northern Advisory Council were freely appointed by the Provincial Councils, consisting entirely of Sudanese and how in the last resort the system was based on free elections in accordance with old tribal customs except that in the towns there were direct elections of members of the Council. In the towns, everybody paying six Egyptian pounds a year in rent was qualified to vote, and this covered a very large proportion. The Egyptians appeared to want direct elections everywhere.

The Secretary of State commented that the Egyptians no doubt wanted elections as corrupt as their own.

Sir R. Howe pointed out that the Sudan Government had offered to allow a supervisory body, including Egyptians, to observe the elections.

The Secretary of State emphasised the importance of this point.

Sir R. Howe explained that the draft ordinance had been given to the members of the Council over a fortnight before the Council meeting of March 3rd; they had discussed it for four days in assembly; and they had proposed various amendments which would be incorporated in the ordinance. He said that copies of the ordinance as amended would be sent to the codomini.

Mr. Chapman-Andrews said that the Egyptians claimed that the text of the draft ordinance which was known to be unsatisfactory to them had been deliberately withheld from them while we tried to get them to negotiate an agreement on strategic questions etc.

Sir R. Howe denied that there had been any such trickery. The memorandum which he had given to Nokrashy on January 5th[2] had explained in detail the extent to which the Egyptian suggestions would be met in the draft ordinance.

Mr. Chapman-Andrews thought that there was room for doubt as to how far the draft ordinance really went to meet the Egyptian suggestions and indeed his impression was that it did not go very far. But admittedly, many of the Egyptian points which had not been met were the more unreasonable ones such as the insistence on the prior submission of all legislation to the codomini.

Mr. Lascelles pointed out that H.M.G. too had made it clear that as a codominus they could not accept this point.

The Secretary of State pointed out the Egyptian note just received[3] again insisted on Egyptian sovereignty over the Sudan.

Mr. Chapman-Andrews admitted that this was contrary to the idea discussed with the Egyptians that this issue should be shelved.

Sir R. Howe showed the Secretary of State a detailed list of the Egyptian suggestions with an account of the extent to which each one had been met in the draft ordinance. He suggested that they had been met to a very great extent.

Mr. Chapman-Andrews said that the crux of the matter was that the Egyptians felt that they should be treated as a codominus in practice, e.g. over questions such as representation in the Executive Council, which would enable them to play a real part in guiding the Sudanese.

The Secretary of State said that matters would be different if we were dealing in Egypt with a decent government which really wanted to work with us. Three years had passed since the scheme for democratization in the Sudan had first been drafted, and this was a long time. The House of Commons would be asking him questions. The Egyptian note which had just been received was complet[e]ly unhelpful.

Mr. Roberts said that the Minister of State had asked him to make the point that any concessions to the Egyptians at the expense of the Sudanese would be badly received by the House of Commons.

The Secretary of State thought that as soon as there was a reasonable government in Egypt matters would improve. The objections raised by the present Egyptian Government were merely designed to prevent any progress. They were well aware that the Sudanese were not yet ready for self-government. On the supposition that there were a reasonable government in Egypt, what would be necessary to bring about an agreement?

Mr. Chapman-Andrews thought that even with the present Egyptian Government, we should try one last offer: we should put it to them that if they would accept the ordinance, two Egyptians should have places on the Executive Council. He considered that Nokrashy was bound to go if we rejected the latest Egyptian note.

The Secretary of State said that we should certainly not accept its suggestions. But was not King Farouk just as bad as Nokrashy over this question?

Mr. Chapman-Andrews thought not. He thought that King Farouk was as sick of Nokrashy as was the Secretary of State himself. He thought that for instance Abdul Hadi[4] might form a government and would be better than Nokrashy. The King's representative had told the Embassy that the sovereignty issue could be shelved provided that the Egyptians could have a share in the government of the Sudan, as was their right under the condominium. He suggested that in addition we might repeat the offer of the proposed tripartite Supervisory Commission.

Sir R. Howe agreed.

Mr. Chapman-Andrews was not hopeful that the Egyptians could be persuaded to accept this bargain.

The Secretary of State said that he was not prepared to do any persuading. The Egyptian Government had recently behaved almost like an enemy government, for instance in the influence they had exerted on the other Arab Governments in connection with treaty questions. He himself had been very patient and had even gone to the Anglo–Egyptian Society's dinner in unpleasant circumstances. If there were a chance of the Egyptians accepting the ordinance on the proposed terms, he would advise the Governor-General to agree on the two points mentioned. He did not proposed to go further than this.

Sir R. Howe said that some Sudanese in the Northern Advisory Council had expressed the view that they would not object to the inclusion in the Executive Council of Egyptians already in the Sudan service. After some discussion by the meeting as to whether this would be preferable to the inclusion of two Egyptian outsiders or not the conclusion was reached that the Governor-General might appoint, for instance, the Egyptian Director General of Irrigation (who was, on occasions, already co-opted on the Governor-General's Council) and the Egyptian Town Planning Expert.

The Secretary of State said that he was not prepared to give way to the Egyptians any more or to make any new offers. But if the Embassy, in conversation with the Egyptian authorities, could put across the proposed bargain, then the Embassy could agree to put it up to H.M.G. in the knowledge that it would be accepted by them and by the Governor-General. The Egyptian Government was one of several which appeared to think that Britain was down and out and could be harassed with impunity and the Secretary of State was not prepared to put up with this any longer.

Mr. Chapman-Andrews said that a principal Egyptian complaint was that there was a date in the ordinance (he thought, June 30th) by which certain nominations were to be made and that this looked to the Egyptians like an ultimatum. In reply to a question by the Secretary of State, he said that he thought it would take two or three weeks to see whether the new proposal would be accepted by the Egyptians.

The Secretary of State said that this would be satisfactorily rapid, particularly if it implied that Nokrashy would be out of power by that time. He did not want to run the risk of being taken to the Security Council before we had given up the Palestine Mandate i.e. May 15th. He would like the Governor-General to fit in with this timing. Egypt would have other matters to worry about after May 15th.

Mr. Chapman-Andrews did not think that the Egyptian Government were likely to go back to the Security Council on the Sudan issue on which they had met with little success last time.

The Secretary of State said that nevertheless the Soviet Government might encourage them to do so. He did not want to delay the ordinance much beyond May 15th.

Sir R. Howe said that he might be under great pressure by the Sudanese to promulgate before that date.

The Secretary of State said that the ordinance should in any case be held up for three weeks at the end of which we could see how matters had developed in Egypt and whether for instance Nokrashy had gone. There was of course no question of reviving the offer of an Anglo–Egyptian Committee to consider the ordinance since the Egyptian Government had turned it down.

Mr. Chapman-Andrews said that the Embassy would do their best but might well fail.

The Secretary of State said that it would be a shock to him if they succeeded.

Sir R. Howe specified that the Tripartite Committee, which was to be mentioned in the new offer to the Egyptians was the one first mooted two years ago and again mentioned in the Secretary of State's Four-Point Programme.[5]

Mr. Chapman-Andrews thought that the Egyptian Government might take the question to the Hague Court though, as he had said, probably not to the Security Council. He suggested that the opinion of the Attorney General for which the Foreign Office had asked,[6] should be awaited.

The Secretary of State did not think that the Egyptian Government would take the matter to the Hague court. If they did the ordinance could still be put into force provisionally.

Mr. Lascelles suggested that the Foreign Office could help the Governor General to find reasons for delay by informing him, when they received the ordinance, that while they regarded it favourably in a general sense, they required some time to consider it in detail.

Sir R. Howe said in answer to a question by the Secretary of State that if it had been a question of going straight ahead in accordance with normal procedure he would expect to be promulgating the ordinance in about one month from now.

The Secretary of State said that the Governor General should not commit himself definitely to promulgation in a month; in about three weeks' time, we should be able to see the situation more clearly. . . .[7]

[LXVI]

SECRET

RECORD OF MEETING.

A meeting was held in Mr. Michael Wright's room in the Foreign Office on 14th October at which the following were present:

Mr. Michael Wright (in the Chair)
Sir Ronald Campbell
Sir R.Howe
Sir J.W.Robertson
Mr. Clutton
Mr. Bailey

The following matters were discussed.

1. The situation arising from the Abolition of the Post of High Commissioner for the Sudan.

Sir R.Campbell explained that when he was appointed His Majesty's Ambassador in Cairo, he was not, unlike his predecessor, also appointed High Commissioner for the Sudan. The old carefully balanced machinery whereby His Majesty's Representative in Cairo as High Commisioner for Egypt and the Sudan had been able to adjust in matters affecting the Sudan the often conflicting interests of Egypt, Great Britain and the Sudan itself, had disappeared. Following a discussion it was agreed that the functions formerly carried out by the High Commissioner for the Sudan have now in fact fallen largely on the African Department of the Foreign Office and that it was not necessary to have any new machinery. Mr. Wright suggested that there were nevertheless two or three ways of improving existing machinery. One of these was by visits of the Superintending Under-Secretary or of the Head of the African Department to the Sudan. If there should be, for instance, any serious riots at any time in the Sudan the Secretary of State, as Minister responsible, might be questioned in the House of Commons about the degree of supervision he exercised. By way of reply he could say that a senior official of the Foreign Office had been to the Sudan and had been fully satisfied concerning the way in which the Sudan was governed. A difficulty of course arose in that the Egyptians might also wish to send a similar official. Sir J.W.Robertson also mentioned the suggestion that a member of the Civil Secretary's Office in Khartoum might work for a period of say one year in the African Department of the Foreign Office, and vice versa. It was agreed that this would have to be done unofficially, e.g. by giving the official concerned one year's leave or by appointing him nominally to the Sudan Agency in London. Mr. Wright thought also that much good could be done by as close contacts as possible between Sudan Government officials and their Egyptian counterparts. Sir R.Howe stated that there were now fairly extensive contacts, of those in the technical departments which he agreed could be stepped up but difficulties tended to arise when it came to the higher levels on the political side.

2. Annual Report.

Mr. Clutton raised the question of the annual report for the Sudan. The submission of such a report seemed essential in order that the Foreign Secretary could be in a proper position

to answer when necessary criticisms regarding the administration of the Sudan. Sir R. Howe stated that an annual report had been prepared each year up to the war but had been merely issued in precis during the war period. Reports for 1946 and 1947 had been prepared but there had been a slight hold-up owing to printing difficulties. Sir J.W.Robertson said he would see when they were likely to be ready for presentation to the co-domini. It was agreed that in submitting the annual report to His Majesty's Government, this could only be done in accordance with the Condominium Agreement through His Majesty's Ambassador in Cairo since there were officially no direct contacts between His Majesty's Government and the Sudan Government. The difficulties arising from there being officially no direct communication had been got over "under the counter" by the use of direct telegrams, semi-official letters and by consultation with the Sudan Agent in London. The texts of Sudan Government Ordinances were similarly sent to His Majesty's Ambassador in Cairo but not in fact passed on to the Foreign Office unless of special interest.

3. Reports to United Nations.

Mr. Clutton stated that in accordance with Article 73(e) of the United National Charter members of the United Nations were under the obligation to "transmit regularly to the Secretary-General for information purposes subject to such limitation as security and constitutional considerations may require, statistical and other information of a technical nature relating to the economic, social and educational conditions in the territories for which they are respectively responsible." No such report had been sent in for the Sudan which was dependant on Britain and Egypt and the matter does not appear to have been raised in the United Nations. In view of the difficulties which stood in the way of the presentation of such a report jointly be Britain and Egypt it was agreed to let the matter drop for the moment.

4. Other matters likely to become issues in future.

Mr. Wright said that when the Ordinance become a reality three questions were likely to come to the fore:

(a) the question of foreign representation in the Sudan;
(b) the representation of the Sudan at international conferences;
(c) the question of a future Governor-General of the Sudan.

He did not propose that these should be discussed at this stage but it would be as well for them to be borne in mind.

5. Sudan Ordinance.

Mr. Wright asked for Sir R.Howe's comments on a minute by Mr. Mayhew on the subject of the franchise under the terms of the Sudan Ordinance which read as follows: "Nevertheless these arrangements are in violent conflict with basic principles of the Labour Party, and could lead to discrediting the Sudan experiment seriously. I should like to know more about the plans for lowering the property qualifications and what declaration of intention we have made". Commenting on this Sir R.Howe said that all those who in the urban areas paid a property tax of about 7s. a year and in the rural areas of only 5s. a year were entitled to vote. This was an extremely modest amount and it was not so many years since the property qualification for electors was abolished in this country despite its long tradition of representative Government. In a country like the Sudan the new Ordinance was a

great step forward. In any case the Ordinance could not now be changed until the views of the Legislative Assembly and of the Executive Council (which would be set up under the Ordinance) had been obtained. Sir R. Howe added that in promulgating the Ordinance, no declaration of intention had been made.

6. Eritrea.

Mr. Wright said that the Americans appeared now to be moving towards a proposal under which Eritrea, with the exception of the Western Province, would be handed over to the Ethiopians, (subject to certain safeguards) and the question of the disposal of the Western Province left in abeyance. Their intention appeared to be that the Western Province would continue to be nominally under the United Kingdom administration, but that the actual administration might be entrusted to the Sudan. In this way the Western Province would be a kind of res nullius. No question of sovereignty would arise, and as this was purely an administrative matter, it would not be necessary to obtain the consent of the other co-dominus. Mr. Wright asked Sir R. Howe whether, if this suggestion were pursued, the Sudan Government would be prepared to administer the Western Province. Although a large area, it was mostly desert with only about a quarter of a million inhabitants. Sir R. Howe said that he could see no objection to the Sudan taking over the territory on this basis. The Sudan Government did not want the territory, but, if asked, would be prepared to take it on.

[LXVII]

167 FO 371/69195, no 7852 30 Nov 1948

[Anglo–Egyptian settlement]: letter from Sir R Campbell to M R Wright accusing the Sudan government of creating obstacles towards an Anglo–Egyptian settlement

We are agreed that in the past King Farouk has failed to show persistence in putting over on his Government even things which he felt pretty certain were needed. He has now been told by Amr and by me that if he has decided that a military arrangement with us is necessary, he will really have to be persistent and go through with it. He has told his Royal Cabinet, Amr Pasha, his Prime Minister, and also myself (on more than one occasion, of which the last was his visit to me, undertaken not least for this purpose at Amr's suggestion) that he intends to do so. He has asked that, if he does so, we should not let him down, and that we should avoid making difficulties for him.

All this is a very satisfactory development, which we could hardly have expected, and provides a glimmer of hope. But such a development of King Farouk's attitude must in any case be a delicate seedling, and you will have seen that the Secretary of State agrees with me that we shall have to do all we can to encourage its growth into a sturdy plant able to stand up to the weather.

Therefore I am really distressed over the hooroosh[1] that has arisen over the Sudan, a matter over which Egyptians are sensitive and excitable and which closely affects the King of Egypt. The hooroosh originated out of action by the Egyptians, but it is nevertheless awkward and might possibly, as I suggested in a telegram, force the King off his position, or at any rate back into his shell. So far he seems to be behaving

sensibly over it and not letting it cloud the main issue for him. I am told, though, that he considers that the Sudan Government might have managed things more cleverly and spared us and him some embarrassment. But it would be rash to bank on this mood continuing if the hooroosh should continue and grow, or be fed by further incidents, and we should not try him too highly. His present attitude to this Sudan matter makes him more vulnerable to a charge which is already being made in Wafdist quarters, namely, that if he is now turning to the British, it is merely for the sake of preserving his own position.

The difficulty is that the Sudan Government are inclined to react rapidly, and sometimes perhaps hastily, about actions of the Egyptians, without regard to repercussions in the wide political field. This is all right from their point of view, and perhaps proper, since in principle their only concern is the welfare of the Sudanese, and law and order in the Sudan. In fact their job is really a purely administrative one. This would be all right if, in the past, the Sudan Government and His Majesty's Government had really suited their policy and actions to the existence of the Condominium; but for the last twenty-four years they have not done so, while of later years the Sudan Government have almost abandoned, even in outer forms, (except the most minor ones) the pretence of doing so.

Somewhere in the late 1920's the thread of policy seems to have got broken. Cromer's idea always was that the creation of policy (not only external but even major internal administrative policy) was a matter in the first place for the two Co-domini, and its execution was the task of the Governor-General and his staff. But somewhere after the Stack murder we lost sight of this and allowed separatism to grow up unchecked in the outlook and actions of the (British) Political Service. Paradoxical as it may seem, ease of communications has accentuated a schism between the Sudan administration and Egypt, rather than acting as a binding force, for routes that avoid Egypt are now available. As I said in the Foreign Office while I was on leave, the officials no longer come to Cairo, even on their way to and from leave (that is any officials of consequence) and it is clear that they omit to do so by design, as a matter of policy. The Governor-General himself journeys direct between Khartoum and London, making only exceptional, and even then very brief, visits to Cairo. This is not the way to keep up a façade, and so to give some excuse to the Egyptians to acquiesce in the position. Nor is it the way to forestall or explain away suspicions and misunderstandings of the Sudan Government's actions and measures. It can be said that the Governor-General, within the terms of the Condominium Agreement, must act independently of both Governments, and this is right, but our policy of the last quarter-of-a-century has been such that he has acted very largely as a British official. This has not gone unnoticed here. If one puts onesself [sic] in the place of the Egyptians, one can see that it must be quite hard for them not to believe, on the record, that we really do mean to separate the Sudan from Egypt. (I hope that neither the Sudan Government nor His Majesty's Government do mean to do so, for I think it would be dishonourable, and one pays dearly for any dishonourable action. Is not the Condominium in present world circumstances the only solid ground for our presence in the Sudan?) There is not only this neglect of Egypt by Sudan officials, but the Sudan (British) Government openly backs S.A.R., the head of a fanatical movement which in its earlier form was instrumental in the ejection of Egypt from the Sudan, and which now openly advocates immediate independence. Thus the experience and events of twenty-four years have been too much probably for the

Egyptians to induce a belief that our offer in the agreement with Khashaba concealed no *arrière-pensée* and that, in view of the process which had been going on since 1924, it covered sufficiently what they feel is their due to regain. The result is that the Sudan Government, in Egyptian eyes (quite apart from the fact that the Political Service is manned by British subjects) is a British government. Everything done by the Sudan Government, therefore, is, for the Egyptians, a "British" action, to which the Egyptians attribute His Majesty's Government's instigation, or at least endorsement. We are, therefore, really reaping where we have sown, and I submit that we must accept the consequences to this extent, at least, that we insist on greater control over the Sudan Government and the Governor-General. That is what is necessary. Until lately this control, in the interest of the Egyptian co-dominus and of His Majesty's Government's Egyptian and general policy, was exerted from this mission. Now it is the job of the Foreign Office. His Majesty's Government must, it seems to me, require to be kept punctually informed of developments that may occur in the Sudan, and be given an opportunity, in the interests of their wider policy, of guiding the Governor-General in his treatment of issues that arise between him and the Egyptian Government, or matters which may raise an issue. We cannot divest ourselves in Egyptian eyes, or, if it comes to that, in fact, of responsibility for his actions. It may seem anomalous that His Majesty's Government, as one member of a partnership, should singly give instructions to a servant of both members. But we have allowed, if not encouraged, a position to develop in which this is necessary, and I see no way out of it, if worse is not to befall.

I will not say that the Sudan Government could or should have taken a different stand on the points of principle recently raised (though the reason for refusing permission to the Egyptian lawyers to plead, when it was open to the Legal Secretary to give it, did not strike me as terribly strong.[2] It seems to me that if the Governor-General had placed himself on the ground of the danger to law and order it would have been better. The danger was a real one.) I do, however, consider that with greater wisdom or awareness they might have done what they did differently, and that at any rate they should have given you time to consider matters and direct them.

I do not for a moment suggest that the Egyptians aren't quite unconscionable in Sudan matters, and no doubt recent disturbances during the Sudan elections may, as the Sudan Government claim, have been due to a measure of Egyptian instigation, or perhaps to their use of Sudanese fuel which was already lying about. But in the period preceding 1924, as in the years preceding the present time, there had no doubt been, on our side, actions which seemed to go outside the strict provisions, and even the spirit, of the Condominium Agreement, seemed to neglect the Egyptian part in the Condominium, and hurt Egyptian nationalist sentiment, without which the urge for subversive propaganda would have been considerably less, if not absent. I do wish that the Governor-General and the members of the Administration could be persuaded to pay some deference to the fact that they are half servants of the Egyptian Government, and I earnestly hope that what was discussed and decided upon as desirable at our meeting in your room with Bob Howe and Robertson will be insisted upon and put through. Is it not rash in the extreme to give colour to the

Egyptian view that the Governor-General is first and foremost a British official (besides being a British subject) and, if at all an Egyptian official, only one secondly and lastly—and a very poor second and last, at that? A moment's reflection will, I think, show that it is extremely rash. If our intentions are honest, we must want to make the Condominium work, to prevent an issue on which we must break. What then about the choice of the next Governor-General, if we allow a situation to continue in which the Egyptians can hardly look on him as anything but an exclusively British official? There is a great fuss in the press over the latest developments in the Sudan, and some agitation amongst the students, who had been quiescent for quite a long time. If, in the face of all this, King Farouk's recent initiative as regards Anglo–Egyptian relations in general, and a military arrangement in particular, with all that this might lead to, were to prove still-born, I would regard it as a real tragedy.

Meanwhile I am telling Egyptians that all this is the result of their own futile statesmanship. His Majesty's Government had shown their desire to meet them and enhance their participation in the guidance of the Sudan. They could have had an Anglo–Egyptian–Sudanese Committee in permanent being to watch over Sudan constitutional development etc. It was not for them to cast doubt on the elections, and they are in no position to do so, not having been there; but they could have had a special Anglo–Egyptian Committee to supervise them. His Majesty's Government had agreed to all this, and the nomination of two Egyptians to the Sudan Executive Council, but they had rejected it, etc. etc. etc. I am also saying that there is no difficulty about Egyptians going to the Sudan on ordinary and legitimate business, but that by and large the only ones who seem occasionally to want to go are those whose object is a political stunt to embarrass either the Sudan Government, the British Government, the Egyptian Government or some other Egyptian political party or personage. It is indeed lamentably true that the Egyptians behaved like complete nitwits, and worse. Unfortunately that does not get us out of our difficulties and the embarrassments which this flurry has created.

As for the internal situation in the Sudan, I have not sufficient material or close acquaintance to deal with it; but from here it does not seem to me to be particularly reassuring for His Majesty's Government. I have always thought it showed a mistaken spirit to speak of S.A.R. and his followers as "our friends" and the party "loyal" to us, and of the Ashigga people as "disloyal". Moreover, the "loyalists" seem determined on complete independence almost immediately. The Sudan Government and S.A.R. himself may very much like, and no doubt rightly, the prospect of being independent of *Egypt* at once, but is it a good bargain for us that this should happen, if the price is almost immediate independence from *us* also? S.A.R. may have been told that early independence is moonshine, and we may have statements from him and his followers and from members of the less articulate masses that they will want to be in alliance with us and have British advisers; but when it comes to the aspirations of dependent peoples for independence, this sort of thing does not often work out according to schedule; and we have to remember the existence of the Legislative Assembly.

Further, is it not a bit odd, in the light of history, for us to be backing the son of the Mahdi and his party, which ultimately must mean that the Sudan Government governs on his sufferance?

The present flurry may well die down and be chased from the front page by some other event. But the incidents will have sunk into the Egyptian consciousness, and

may arise later to plague us in connection with any military arrangement or any general settlement. It may force or encourage King Farouk to say later that a military arrangement must be accompanied or immediately followed by a political settlement.

I have of course painted only part of the picture. There is much that could be put in to correct the colour and make it more representative of the whole truth. But I have tried to depict the scene as the Egyptians wilfully or blindly or emotionally see it, and the causes of the degree of distortion there is in their vision. It is this distortion and the reasons for it which we have to deal with in the interests of our wider policy: and I hope they may be given mature consideration. What we need is to realise that, in our own interest, the Sudan question requires honest thinking and cool statesmanship. We must get rid of partisan feeling, and put distrust of Egypt, disapproval of the corrupt influence of Egyptians, etc. etc. in their proper perspective. However awkward to everybody the Egyptian connection may be, however ideal in some people's judgment it might be to isolate the Sudan from Egypt and give the Sudanese *complete* shelter from undesirable Egyptian influences, we must see things as they are. We must realise that Egypt, whether we like it or not, is by geographical circumstances and by diplomatic agreement, a factor which can never be ignored. Further, the Sudan cannot be isolated any longer from the winds blowing about the world, so that the idea of isolating the Sudanese children from all outside influences is no longer possible, even if such a policy had ever been wise. (Most parents have learned that it is both impossible and unwise).

Forgive this terribly long letter, but I really feel strongly that the moment has come when we cannot delay to stop, look and listen.

[LXVIII]

153 FO 371/69156, no 1247 — 17 Feb 1948

'Executive Council and Legislative Assembly Ordinance': explanatory note by Civil Secretary's Office, Khartoum. *Minute* by G L McDermott

The draft of the Ordinance, which will be considered at the eighth session of the Advisory Council, is submitted for the consideration of Members, together with the relevant correspondence between the British and Egyptian Governments.

In most respects the Ordinance follows fairly closely the lines recommended by the Sudan Administration Conference whose report was debated by the Council at its seventh session, but there are some important differences.

The most important difference is that whereas the Conference said (section 8 of the report) "we have tried to confine our recommendations to the next steps which should be taken in any particular function of government", the Government, in preparing the legislation, has looked much further ahead. At present there is no political machinery for working a democratic form of self-government but it must be brought into existence. The Ordinance is designed to allow for, and to encourage, the progressive development of self-governing institutions, stopping short only at the final step, which is the transfer of the ultimate responsibility from the Governor-General to the elected representatives of the people. When that stage is reached a new constitution will of course be required.

The advantages of such a method of approach are many. It enables the country to feel its way forward, to try experiments, to progress rapidly in directions where things go well undelayed because in another direction things are proving more difficult. The speed of advance is governed, not by a series of paper constitutions but by the availability of men capable of filling adequately the posts to be created, the ability of Sudanese to assume genuine, as opposed to nominal, responsibility and the degree of cooperation of all concerned. The situation will, in fact, be under continuous review and advances will not have to await the laborious preparation of fresh legislation.

It will be noticed, for instance, that the Ordinance provides for the appointment of fully responsible Ministers. It is not proposed to appoint Ministers at the outset, as it is intended that potential Ministers should first gain experience and prove themselves as Under Secretaries. It will not necessarily be that the holder of any

Under Secretaryship will himself later be appointed a Minister—in fact if he is a Government Servant he cannot be, unless he resigns to take up a political career—but experience of the working of the post will be of value when someone who is a potential Minister is available.

For this reason the Government has not accepted the recommendation of the Sudan Administration Conference that Under Secretaries should be chosen by the Assembly. If he is to develop into a Minister the Under Secretary must be appointed in the same way as a Minister, that is to say by the Government. No Prime Minister under any constitution would consent to have his Ministers chosen for him, and in practice such an arrangement could not possibly work. The Under Secretary would be in an entirely false position and the experiment would lead nowhere.

The Assembly as now proposed is rather larger than the body suggested by the Conference. The elected members have been increased from 60 to 65 in order to fit the proposed constituencies. There are still 10 nominated members but there is also provision that all members of the Council and all Under Secretaries should, if not already elected or nominated, be ex-officio members, so that the Assembly will in practice number about 90.

This virtually raises the proportion of nominated members above that recommended by the Conference, and one reason for this is the provisional decision not to allow Government Servants to stand for election. If there were no nominations apart from the Under Secretaries etc. the largest and most influential section of educated opinion would be barred from the Assembly except as holders of office.

The vexed question of the part to be played by Government Servants under this Ordinance has, subject to Administrative Regulations, been provisionally decided thus. In general they are barred from taking part, but as a temporary measure the Governor-General may make exceptions. The position will then be that a Government Servant:—

1. cannot be a Minister,
2. can be an Under Secretary, a member of the Council or a *nominated* member of the Assembly, provided that if he holds one of the offices in schedule I he shall cease to exercise the functions of that office,
3. cannot stand for *election* to the Assembly.

The electoral system is of great importance and is the subject of a separate note as it is one on which the Government wishes to take the advice of the Council.

Various criticisms have been levelled at the proposals, in particular it has been said that the over-riding power of the Governor-General reduces the Assembly to a consultative body with no more power than the Advisory Council. This is very far from being the case, as is explained in the Aide Memoire handed by the Governor-General to the President of the Council of Ministers para 4(a), and its power and responsibility in day-to-day government is virtually unaffected by the fact that an over-riding power exists. It should be noted that the provisions with regard to the budget give the Assembly considerably wider powers than were proposed by the Conference, while the provisions suggested by them for exempting from the scrutiny of the Assembly legislation of minor importance (section 32(a) of the Report) have been rejected.

With regard to the Governor-General's powers, apart altogether from the legal necessity of retaining the powers granted to him under the 1899 agreement so long

as that agreement remains in force, it is essential that the ultimate power lies in the same hands as the ultimate responsibility.

The proposal as a whole provides a very real administrative advance from the beginning, with provision for steady progress on the road to self-government, a progress the speed of which depends on many unpredictable factors, but chiefly on the extent to which the members of the Assembly and Council, the office holders and the public at large cooperate wholeheartedly in working it.

Minute on 153

As is stated in the explanatory note, the draft Ordinance goes a good deal further than the proposals of the Sudan Administration conference, and this is all to the good. The draft Ordinance has been drawn up with the advice of several distinguished British experts and this is hardly the place to criticise its form in detail ... A reasonable critic would, I think, say that it is on the whole a good compromise between the autocratic system with a powerful Governor-General at its head, which will still be essential for the Sudan for some years to come, and the institution of representative government in its first stages.

G.L.M.
23.2.48

[LXIX]

165 FO 371/69251, no 6992 20 Oct 1948
[Elections to the Legislative Assembly]: SPIS series 1948, no 8, report for Sept–Oct [Extract]

. . .

Primary elections

142. It is a pity that the first election results to be published are from the Northern Province where conditions combined to produce a very low attendance at the polls.

Jaaliin and other Gellaba[1] are disgruntled at the loss of the Black Market owing to removal of controls and therefore present a particularly easy field for propaganda by the organizers of the boycott. Nor does it appear that the people of Shendi district, in particular, are contented with their present local government set-up. Here and elsewhere, (in Nahud for instance), the public has been shown to be apathetic and bored with elections in general and a heavy poll is unlikely anywhere in the absence of keen party rivalry. Many too have taken the line that the Nazir was bound to be elected anyway so why should they bother. Others announced that they disapproved of the speed at which the Government is going and refused to vote on the grounds that they prefer the old system of direct administration. This is the line which Sayed Ali himself has taken and his influence is, of course, very strong in the Northern Province.

There can be little doubt that the various delegations of Khatmia who have been in to Khartoum North to visit the Sayed were given instructions to boycott the elections. The Sayed has denied this and it is true that in various parts of the country Khatmia have voted and are standing for elections, but in general the Sayed has been discouraging. The ostensible reasons for this go back to the Mahdist majority on the Advisory Council and the Sudan Administrative Conference, but in point of fact the

Sayed's true motives are: (1) his determination not to have any truck with any institution favoured by Sayed Abdal Rahman, and (2) desire to keep on good terms with Egypt. For this reason he was bound to raise objections and there is no reason to suppose that his present pretext, that there are not enough direct elections, would not have been replaced by some other objection had it been met. The Sayed was asked by the Civil Secretary last April to put down his objections to the new constitution in writing and he refused to do so. When therefore indirect approaches were made to the Government at the beginning of September, intimating that if the number of direct elections were increased from ten to fifteen, the Sayed might abandon his non-committal, or rather his obstructive attitude, it did not appear likely that any such concession would in fact produce a change of attitude. On the contrary it was clear from conversations with members of his entourage that his next step would be to ask for a postponement in order to enable him to get his electoral machine working. Any such postponement would, of course, have had disastrous results on public opinion and would have quite possibly resulted in a boycott by the Independence Front, which would have reduced the whole project to absurdity.

143. The situation in Kassala is peculiar because there the assumption by the Khatmia Sayeds of a leading role in the boycott has resulted in Sayed Ali's supporters adopting a more co-operative attitude than elsewhere. The ancient quarrel between their father Sayed Ahmed and his brother Sayed Ali has never died and in recent years Sayed El Hassan and Sayed Mohammed Osman have been persecuting Bimbashi Osman Ali Keila and others of Sayed Ali's adherents....

144. The attitude of the authorities towards the organisers of the boycott has been less severe in the Three Towns, where the opposition is strong and the public innured [sic] to political activity, than in the Provinces, where a less sophisticated population is not prepared to accept with equanimity seditious attacks upon the Government's policy. Steps are however being taken to tighten up control in the Three Towns and the police throughout the country are doing their best to obtain evidence against the League of National Liberation, a body with a strong Communist tinge which has been deluging the towns with posters and circulars of a violently seditious nature.

145. In the absence of any second chamber in the new constitution, a number of Nazirs are putting themselves forward as candidates and although many of them will be valuable members of the new Assembly, their action is obviously open to objections in that it makes it very difficult for reasonable men to stand against them. El Sherif Ibrahim Yussef el Hindi is, for example, reluctant to stand as a candidate in the Butana because of the inevitable subsequent friction with the Abusin family. Elsewhere, as has already been noted, the result has been an increasing apathy amongst the electorate....

[LXX]

Note on situation regarding Southern Sudan 19 December, 1947.

(Covering statistical Report of Progress, 1945-6).

The last report made formally (as Khartoum despatch No. 89 of 4th August, 1945, to Cairo) stated (in paragraph 2) the policy approved in 1930 by His Britannic Majesty's Government for the Southern Sudan, and contemplated three possible political futures for the area. The crucial sentence was:

> "It is only by economic and educational development that these people can be equipped to stand up for themselves in the future, whether their lot be eventually cast with the Northern Sudan or with East Africa (or partly with each)".

2. Since the despatch was written, and since the decisions on policy which it recorded were arrived at, not only have further decisions on economic and educational programmes for the South been taken, but great changes have occurred in the political outlook for the country as a whole. Both as a result of the political dissensions arising from the long drawn-out treaty negotiations between the Co-domini, and as a result of the feelings engendered during the preparation for and hearing of the Egyptian attack on the British partner at the Security Council, the pace of advance of the Northern Sudan to self-government, involving the progressive reduction of British executive authority and public canvassing of the Southern Sudan question, was greatly accelerated. It therefore became essential that policy for the Southern Sudan should be crystallised as soon as possible, and that it should be crystallised in a form which could be publicly explained and supported; and which should therefore be based on sound and constructive social and economic principles. It became necessary moreover that these principles should not only bear defence against factious opposition, but also that they should command the support of Northern Sudanese who were prepared to take logical and liberal points of view.

3. It was not suggested that the future of the two million inhabitants of the South should be influenced by appeasement of the as yet immature and ill-informed politicians of the Northern Sudan. But it is the Sudanese, northern and southern, who will live their lives and direct their affairs in future generations in this geographical area; and it therefore became clear that future effort must be concentrated on initiating a policy which was not only sound in itself, but which could be made acceptable to, and eventually workable by, patriotic and reasonable Sudanese, northern and Southern alike.

4. Apart from the recent rapid political development in the North, the following conclusions further emerged since the 1945 despatch and enclosures were written:-

(a) as regards economic progress, (and with reference to Appendix 'A' to the 1945 despatch, Section 7, last sentence of penultimate paragraph) East Africa's plans regarding better communications with the Southern Sudan were found to be nebulous, and contingent on the Lake Albert Dam.

This does not imply that there may not yet be developments in East Africa (and in the other limitrophe territories) which will provide the Southern Sudan with valuable trade outlets, but it strengthens the contention that the chance of any immediate economic advancement can only lie in the stimulation of internal trade in the South, and in the development of trade contacts with the North.

(b) In education, it became certain that while the South should have a secondary school, it could not hope to support post-secondary education; and it appeared best that Southerners should in future get this at the Gordon Memorial College. Arabic is not essential at the College, but should probably be taught to Southerners as a subject from intermediate school level upwards.

(c) The distinctions in rates of pay and other conditions of government service, the rules preventing employment of Southerners in the North, attempts at economic separation, and all similar distinctions were becoming more and more anomalous and difficult to administer as the growing necessity for Northerners to be employed in Southern development schemes, the rapidly growing communication and travel between north and south, and the very application of the policy of pushing forward in the south, broke down the previous isolation of the Southern Provinces, and strained these distinctions further.

5. It is in fact now true to say that two of the three possible futures for the South which are mentioned in paragraph 1 above are at present ruled out as practical politics. It may in the future become accepted among themselves that it would be to the advantage of a few of the most southerly tribes to join up with their relatives in Uganda, Kenya, or the Congo. It may be that the feeling which now exists among a few of the wisest Northern Sudanese, that they should not, when self-governing, be asked to shoulder the financial and communal burden which they believe the South will always prove to be, may become an important political aim among them. But it has now become necessary to work on the assumption that the Southern Sudanese as a whole, when they are able to appreciate the issues, will wish that the Sudan, as at present delimited, with possibly minor boundary adjustments, should remain one; Southern policy may therefore be redefined as follows:-

"The policy of the Sudan Government regarding the Southern Sudan is to act upon the facts that the peoples of the Southern Sudan are distinctively African and

Negroid, but that the effect of boundaries drawn for political reasons fifty or sixty years ago has been in the intervening period to create ties which link them (so far as can at present be seen) more closely for future development to the middle-eastern and arabicised Northern Sudan than to East or Central Africa: and therefore to ensure that they shall, by educational and economic development, be equipped to stand up for themselves as socially and economically the equals of their partners of the North in the Sudan of the future, and to make their own distinctive contribution to the advance of the country as a whole."

6. It is not suggested that this policy is the ideal policy for the Southern Sudan: nor that the Southern Sudanese may not in the end choose differently when they are able fully to appreciate all the issues: but it seems better gradually to introduce the Southern peoples to widespread contact with the North, and to prepare them so far as possible to compete with the results of such contact, so long as we have the power to do so, than to keep them comparatively untouched by outside influence until we can no longer prepare them for it, and then inevitably leave them, suddenly, as a helpless prey to greater sophistication, and as a minority so backward as to be incapable ever of catching up. In short the new policy is one of two imperfect alternatives, but is earnestly believed to be the less imperfect of the two.

7. To decide that this new policy is now necessary is not to condemn the previous policy as having failed: had it not been applied for nearly twenty years, any hope of the Southern peoples standing on their own feet might by now have disappeared already. Moreover, in the words of Sir A. Cadogan to the Security Council on 11th August, 1947:

> "If the Sudan Government had failed in the past to make certain administrative distinctions between the Northern and Southern Sudanese, they would have failed in a clear duty. The peoples of the South are negro or negroid and for the most part extremely primitive. They are not and never were Moslems: they do not and never did speak Arabic: and they have no racial affinities whatever with the North. Until the coming of the British to the Sudan, they were constantly being raided by the Northerners and carried off as slaves. Such distinctions as the Sudan Government have drawn in the past between the Southern part of the Sudan and the rest of the country have been dictated by the imperative need, in the interests of common humanity, to protect a group of primitive and almost defenceless peoples from exploitation by their more advanced neighbours until such time as they are able to stand on their own feet."

8. The new policy has been formulated only after a great deal of anxious consideration, and of consultation of all those in the Sudan whose experience of the facts and of the South makes their opinions valuable; and it has been formulated in full realisation of many valid objections, which are principally concerned with the very difficult religious issue; an issue of which Mr. Murray's expression in 1929 remains true to-day: Murray wrote:

"…. England as a Christian country could not consistently with her profession of faith become associated with a policy which deliberately and of set purpose aimed at encouraging the conversion to Islam of a population of more than three million pagans who have neither racial nor other affinities with the Moslem Arabs ….

(F.O. No. 971 of 2nd October, 1929, to Cairo).

The new policy as formulated was laid before Council at their 559th Meeting in July, 1947, not as a matter for decision with regard to Southern Policy alone, but as an essential question to be answered in connection with the present proposals for constitutional change in the Sudan: namely:

Is the Southern Sudan to be represented in and subject to the popular Legislative Assembly now proposed?

9. In introducing the proposals for constitutional change to Council, the Civil Secretary emphasised that one of the main problems involved was the recommendation that the Southern Sudan should send representatives to the Legislative Assembly, and for better or for worse become wedded to the Northern Sudan, which on its part would have to endow the South with much of its worldly wealth. He stressed the necessity of safeguarding the cultural and social integrity of the south against domination and mismanagement by a government composed mainly of Northern Sudanese. Without protection the Southerners would not be able to develop along indigenous lines, would be overwhelmed and swamped by the North, and would deteriorate into a servile community hewing wood and drawing water for a supposedly superior Northern aristocracy.

10. In order to gauge the views of Southern Sudanese, the Civil Secretary had previously held a meeting in the South in June, 1947, where a widely representative body of Southerners endorsed the view that they should not be separated from the Northern Sudan, but emphasised their backwardness and their fears of Northern infiltration and domination.

11. The Civil Secretary gave it to Council as his opinion, that the South must be administered as an integral part of the Sudan: and must be encouraged to set up organs of local government speedily, with provincial Councils, which, initially, until elections could be held in the course of time, should appoint representatives to the legislative assembly. The Legislative Assembly and Executive Council should legislate for the whole country, but power should be reserved to the Governor-General, in cases where any legislation or administrative order might appear to him to have possibly unfortunate results in the South, to order that its action should be suspended until the Southern Province Councils have considered it. A further safeguard would be that one of the Southern Governors would be appointed "adviser" to the Executive Council to explain Southern views and to point out the implications of proposed policy to the Council where necessary.

12. He did not fear that if powers of legislation were given to the Legislative Assembly there would be dangers for the South: the ideal safeguard for Southern development along healthy lines would be the maintenance in the Southern Sudan for the next fifty years of a British controlled administration, with British Governors and District Commissioners, and carefully chosen Sudanese assistants. If such an administration could be maintained he had no fear that the entry of Southern Sudanese into the Legislative Assembly would have other than the excellent effects of unifying the country and widening the outlook of the Southerners.

13. Strong views were however, he knew, felt in some quarters against "handing over the South to the North", and action of the kind envisaged above had been compared to handing over the Northern Sudan to Egypt. There were many parallels: there were also some differences. The Central Government subsidised the South (as well as other areas) with revenue collected largely from taxpayers elsewhere and from Government-sponsored undertakings like the Gezira Scheme which irrigation requirements had caused to be set up in other parts of the country. It seemed extremely doubtful whether the Southern Sudan could ever stand on its own as an independent unit; the Sudan as a whole could do so. The infiltration of Moslem missions was feared. He did not see how Moslem influences could be kept out without immense political difficulty, even if it were politically right to try to exclude them.

14. There were moreover noticeable tendencies among semi-educated Southerners to blame the Sudan Government for the backwardness of the South. The Civil Secretary stated that he was convinced that should Southern representation in the Legislative Assembly be delayed, or should the Legislative Assembly not be permitted to deal with the Southern Sudan, the agitation which would be inevitable in the North would be echoed in the South: the Sudan Government would lose the trust of many Southerners, and be accused of wishing to their detriment to maintain a sort of human "Whipsnade" in the Southern provinces. He believed it was to the ultimate welfare of the South to be opened up, and to have a chance of ultimate cohesion with the North, and of playing a part in the development and advance of the country as a whole.

15. The relevant resolution approved by Council read:

> "That the proposal that the Legislative Assembly should be representative of the whole Sudan .... be accepted, but that safeguards be introduced into the legislation setting up the new constitution which will ensure the healthy and steady development of the Southern peoples."

16. This resolution forms an essential part of the constitutional proposals now being considered by the Co-domini. If it is put into effect, the consequences, administrative, economic and educational, for the Southern Sudan must be important; but it is still too early to estimate their full implications.

17. It is suggested, on the assumption that this part at

all events of the constitutional proposals will be approved, and that the South and North are in consequence from a date in the near future to be administered as one, that these statistical reports of progress, relating as they do to a policy then no longer wholly applicable, should cease. And it is proposed, in their place, to render in approximately two years from now, a report assessing the extent to which it has by then been possible to increase the capabilities of the Southern Sudanese:

(i) to play their own part in the affairs of the whole country on equal and not on servile terms.

(ii) to contribute to the general economic progress of the country; and so to improved social services among themselves.

(iii) to win social consideration as equals, rather than as an inferior people, from the North.

Progress is bound to be slow for many years.

18. It will be for consideration, when this report is prepared, whether it will then be desirable to publish it, largely with an internal educative object, as a part of the Governor-General's public Annual Report to the Co-domini for the year concerned, rather than to render it separately and unofficially to His Britannic Majesty's Government alone.

<u>Enclosure</u>: Statistical Report and comments, 1945-1946.

SCO/1.C.1.

Secretariat Central Office,
KHARTOUM.

February, 1948.

Secretariat Central Office,
KHARTOUM.

18th February, 1948.

OF EDUCATIONAL AND ADMINISTRATIVE POLICY IN THE SOUTHERN

SUDAN IN 1945 AND 1946.

Government Staff.

Proportion of Southern Sudanese	1941	1944	1946
(a) Administrative			
(i) Foreigners (British, Egyptian, etc)	39	37	45
(ii) Northern Sudanese	8	8	9
(iii) Southern Sudanese	1	2	5
Total	48	47	59
Percentage of Southern Sudanese	2%	4%	8.4%
(b) Clerical.			
(i) Foreigners	12	20	3
(ii) Northern Sudanese	105	111	96
(iii) Southern Sudanese	81	136	156
Total	198	267	255
Percentage of Southern Sudanese	41%	51%	61.2%
(c) Technical.			
(i) Foreigners	61	50	59
(ii) Northern Sudanese	450	390	172
(iii) Southern Sudanese	405	369	439
Total	916	809	670
Percentage of Southern Sudanese	44%	45%	65.5%

Perhaps the most significant figure here is that of Southern Sudanese who now hold administrative positions in the Government staff. The five shown (increased to nine in 1947) are administrative assistants, whose duties in the Upper Nile Province (where there is little "station" work) have been defined as "anything the District Commissioner thinks they can do", while in Equatoria where much of the population is settled, and where "station" work is therefore greater in volume, these men act as "station officers" and supervise, often in the absence of the District Commissioner on tour, the routine work of the district headquarters. Notable advances in their functions have been to authorise them to carry out routine inspections of cash balances in district chests, and to appoint certain individuals from their number as magistrates of the third class for the purpose of sitting (under a President) on Major and Minor Criminal Courts. While some may in the future find their careers as police rather than as administrative officers, (for which employment more specialised training is now being undertaken), it is considered

that a regular flow of increasingly capable Southerners to administrative positions whether under central or local government will form a most important element in the integration of administration between South and North, together with a means of ensuring a hearing during the process for the Southern point of view.

The output of the Government post-intermediate training centres was as follows:-

	1942	1943	1944	1945	1946
Equatoria Headquarters					
Clerical and Accounting	9	9	9	12	-
Sudan Medical Service					
Medical Assistants	12	-	7	6	5
Sanitary Overseers	2	1	-	2	1
Laboratory Assistants	-	1	-	-	1
Agriculture and Forests					
Agricultural Assistants	2	-	5	1	7
Forest Rangers	-	-	-	-	5
Posts and Telegraphs					
Clerks				-	-

There was no output from the Equatoria Headquarters Training School at the end of 1946 because there was no recruitment at the beginning of 1945. The boys who would otherwise have been taken from the Intermediate Schools were sent instead for further secondary education, or for teacher training, in Uganda. The remaining number of boys available was too small to allow proper recruitment to all the training courses; and the Province Training School stood down. The Posts and Telegraphs School was a new venture, the course lasting three years, and among the trainees are some who had been previously receiving other instruction in outside post offices.

Two Southerners completed their Senior Secondary Education in Uganda at the end of 1944. One succeeded in getting into Makerere College and completed a two years' Arts course. In 1947 he will take a course at the Kampala Police School. The other failed Makerere entrance, returned and did a year's training in Province School. He was then posted as a clerk to the Upper Nile Province with a view to his eventually becoming an Administrative Assistant.

2. Staff of the Egyptian Irrigation Department in the Upper Nile Province.

(a) Clerical.

	1944	1946
(i) Foreigners	33	31
(ii) Northern Sudanese	4	12
(iii) Southern Sudanese	-	-
Total	37	43

(b) Technical.

	1944	1946
(i) Foreigners	38	53
(ii) Northern Sudanese	168	152
(iii) Southern Sudanese	77	133
Total	283	338
Percentage of Southern Sudanese	27%	39%

3. Non-Official Immigrants.

The number of Northern Sudanese trading in the South was as follows:-

1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944	1945
795	6?2	466	435	411	416	425	455	421	483

In July, 1947 His Excellency the Governor-General in Council amended the relevant legislation to remove the necessity for any Sudan subject to have a special permit to trade in the Southern provinces. It was felt that the time had come when the Southern peoples were more fully able than hitherto to resist unscrupulous exploitation, and that honest Government trading recently established in the Zande Scheme and to be extended now provided a positive means of promoting valuable trade and so of driving out dishonest or valueless trading.

Control of non-Sudanese traders was maintained and safeguards against Sudanese of proved dishonesty or immoral influence were provided in the amending legislation.

4. Education.

Introduction.

It is hoped that the year 1946 will prove to have been a turning-point in southern education. The final 5-year development plan received approval in principle by Council in June 1946 and provided for a large extension of education at all levels which will be effected both through the agency of the missions and by the establishment of government schools.

The Verona Fathers Mission suffered a severe loss by the death in July of Bishop Rudolf Orler, Vicar Apostolic of the Prefecture of the Bahr el Ghazal, who had served in the Sudan for 25 years and had been Bishop since 1934. The arrival in the Sudan during the year of new recruits from Verona, and the improved communications with Italy, allowed several members of the Juba and Wau Prefectures to take much-needed leave. Two Fathers and one Sister were sent to England in 1946 to take the colonial course with a view to their returning in 1947 as educationalists. The American Mission appointed its first trained educationalist and another of its staff was sent to England for training. The scheme for the improvement and classification of village schools was continued. Two types of schools are recognised, selected schools and approved schools. At the latter at least one of the staff must hold a certificate

gained at a vernacular teacher training centre; at the former the teachers are uncertificated, but must have certain minimum qualifications. The number of these schools and teachers in 1946 was:-

Mission.	Approved.		Selected.	
	Schools	Teachers	Schools	Teachers
Church Missionary Society	34	57	73	138
Verona Fathers Mission, Wau	20	29	43	112
Verona Fathers Mission, Juba	19	29	25	63
Mill Hill Mission	-	-	-	3
American Mission	-	-	15	13
Sudan Interior Mission	-	-	-	-

Under the new development plans, it was agreed that as qualified teachers become available, all the old 4-year elementary schools will be developed into 6-year primary schools. The teachers for these schools will be provided by the two new primary teacher training centres which were opened during 1946 by the Church Missionary Society at Yambio and by the Verona Fathers Mission at Bussere. The whole development of primary schools will hinge on the progress made by these two centres, which are to be self-governing bodies managed by boards of governors with both government and mission representation.

The number of boys attending the three mission intermediate schools was 366, and the standard of these schools is steadily rising. The Nugent (C.M.S. intermediate) school had a difficult year owing to a strike of Sudanese staff. As a result, two teachers were dismissed, and it was greatly to the credit of those of the staff who remained that the year was completed with no noticeable fall in standards. The new headmaster of Bussere (R.C.M. intermediate) school and an additional assistant master, both laymen, and trained and experienced teachers, arrived at the end of the year. This was in accordance with the new agreement made with the Verona Fathers Mission that the school should in future have three British Masters.

The new buildings at Atar government intermediate school were opened in May. The pupils increased to 101, a new class of 26 was admitted and the first intermediate class proper was started.

The committee on technical education in the south which had been at work for the past two years produced a report which has been adopted as the basis for a sound system of technical education. The three mission trades schools were reorganised and will in future give a 5-year course.

The increased number of girls attending school was an encouraging feature of the year, and this improvement has extended even to the most remote areas. At six centres there were small numbers of girls undergoing training as teachers.

(a) The Mission Schools.

The following are comparative figures:-

	1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944	1946
Outschools (village schools)	-	-	189	310	392	599	442	464	317	388 (Note 1).
Elementary Schools (Boys).	27	32	29	31	34	34	34	34	37	37
Elementary Schools (Girls).	-	-	5	16	17	18	19	13	19	19
Central Schools (Boys).	-	-	-	-	-	-	-	3	6	-
Vernacular Teacher Training Centres	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8
Central Schools (Girls).	-	-	-	-	-	-	-	1	3	4 (Note 2).
Intermediate Schools	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Trades Schools	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Normal Schools	-	1	1	2	3	2	2	2	-	-
Primary Teacher Training Schools	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2

Notes:

(1) If only Government grant-aided schools are to be recorded the numbers would be: in 1945, 152: in 1946, 229.

(2) These are simply four schools where a small attempt is being made to train a few teachers, largely through a system of pupil teaching.

(b) Attendances at Mission Schools.

Attendances at schools were (so far as accurate figures in local circumstances are obtainable) the following:-

	1943	1944	1946
Village Schools	4298	5993	9578
Elementary Schools (Boys)	2713	2466	3895
Elementary Schools (Girls)	456	667	1162
Vernacular Teachers Training Centres	-	-	290
Central Schools (Boys)	234	225	-
Intermediate Schools	242	262	366
Trades Schools	74	89	109
Total	8217	9702	15404

(c) Attendances at Government Schools.

	1943	1944	1946
Dinka Village School, Tonj,	-	19	-
now Tonj Primary School			78
Central School, Abwong,	-	32	-
now Atar Intermediate School			101

(d) Expenditure on Education in £E.

	1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944	1946
(i) Subventions to Mission Schools	3800	7925	7805	9085	10035	9255	15305	15890	18017	30881
(ii) Cost of Government Schools	1326	1952	-	-	-	-	-	88	1633	3626
(iii) Cost of Government Supervisory Staff and Services	852	2239	1315	1659	2511	2669	3913	4216	5039	9195

The population of the two provinces concerned is estimated at about 1,710,000 souls: of these therefore 15,404 attended school in 1946 at an expenditure by Government of £E.43,702.

5. Language.

(i) English.

It was not found possible to fill the post of Junior Inspector of English for Equatoria Province in 1946, though an Instructor in English was selected for and appointed to the Upper Nile Province. Members of the educational Inspectorate helped where possible, and English classes continued as usual, and arrangements were made for the examination of candidates qualifying for English allowances.

Successful candidates at these examinations were:-

	194[illegible]	1946
Higher Standard	96	55
Lower Standard	90	50

(ii) Local Languages:

The number of British officials qualified in local languages was as follows:-

1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944	1946
5	11	24	35	31	25	16	20	16	21

Of the 21 British officials qualified in local languages 12 are serving in Equatoria and 9 are serving in the Upper Nile Province. One Northern Sudanese official serving in the Upper Nile Province was qualified in Shilluk and one Northern Sudanese official serving in Equatoria qualified in Dinka and one in Zande.

(iii) Publications.

Shortage of paper and its high cost curtailed the publication of books. But in spite of difficulties the following were printed in 1945 and 1946 and all enjoyed ready sales. The total number of copies printed of all books listed below exceeds 50,000:-

Bari: Genesis Stories.
Hygiene Lessons.
Primer (Reprint).
Teachers Lesson Notes.
Hymn Book.

Zande: Hygiene Reader.
Primer (Reprint).
First, Second, Third and Fourth Readers.
Christian Doctrine.

Topotha: Primer.
First and Second Reader.

Dinka: Enlarged Primer.
Primer.

Nuer: Tales.
Nuer-English Phrase Book.

Madi: Reader.

Acholi: Primer.

English: Hygiene Lessons.

In addition, small monthly papers are published in English (3), Zande (2), Dinka, Bari, Topotha, Madi and Acholi.

Portions of the Scriptures have been reprinted in Bari and Dinka and a Dinka revision of the Book of Common Prayer produced.

(iv) Language Study.

Father Santandrea of the Verona Fathers' Mission has been engaged, with the help of a grant from the Royal African Institute, in investigating the language groups to the west of Wau.

He had done valuable work on such languages as Kara, Binga, Yulu and Kpale or Gbaya ("Kreish").

Father Kiggan of the Mill Hill Fathers completed the work done by Father Crazzolara and his Nuer dictionary was ready for the press. With great labour, he revised the whole of the dictionary and put it into the central dialect chosen as the literary standard for all Nuer speakers.

Dr. Trudinger of the American Mission completed his dictionary of the Northern Dinka (Padang). This is a fine piece of work, being not only comprehensive and full of examples but also marking the tones of every work. Father Spagnolo completed his Bari-English dictionary. Father Muratori nearly completed a comparative dictionary of Bari, Lotuko and Acholi.

The Rev. Paris Reidhead and his wife of the Sudan Interior Mission have done research in languages south of Kurmuk, such as the Koma dialects, Maban, Uduk, and Yum-Yum. Messrs. B. A. Lewis and R. E. Lyth of the Sudan Political Service have done valuable work in recording and preparing a tentative grammar in Murle, which is related to Didinga.

(v) Reading Matter.

The Language Bureau and Group Language Committees have as their primary objects the promotion of research, agreement on matters of orthography and spelling and the promotion of vernacular literature. The Committees achieved agreement on all important matters of orthography and spelling in the Dinka, Shilluk, Nuer, Zande, Bari, Lotuko, and Taposa groups. Government grants were given for all works which would be used over the whole of one Group Language area, the amount of each grant being designed to bring the book down to a price which could be paid by the local people. Under the stimulus of these committees and grants some thirty books and pamphlets have been produced as well as monthly news sheets in five different vernaculars.

A Language and Publications Bureau, with a linguist in charge and having a staff of five Southern Sudanese translators, is to be set up in the Southern Sudan in 1949 under the aegis of the Education Department, and will co-operate with the three existing missionary printing presses and a fourth press designed to be set up at Malakal by the Sudan Interior Mission as soon as machinery is available.

SCO/1.C.1.

Secretariat Central Office,
KHARTOUM.

February, 1948.

[LXXI]

166 FO 371/69233, no 7198 3 Nov 1948

[Nile Waters and the Sudan question]: minutes by G L Clutton, M R Wright and Mr Bevin

The Secretary of State recently saw the Colonial Secretary when they discussed the question of Nile waters and the development schemes for Lake Tsana (Blue Nile) and Lakes Victoria and Albert (White Nile). It is understood that the Colonial Secretary said that whenever the Colonial Office put forward a proposal for development schemes in regard to Uganda they come up against Foreign Office objections based on the existing Nile Waters Agreement. The Secretary of State feels that schemes so obviously for the social and economic benefit of the inhabitants of the Nile Valley should not be held up by Egyptian obstinacy about the Nile Waters Agreement and that even if Egypt took us to the United Nations on such an issue we could defend ourselves. He asked that a paper should be prepared for the Cabinet on the subject.

The real obstacle to progress in the plans for the development of both the Blue Nile and the White Nile is not primarily the Nile Waters Agreement but the Sudan question. Progress regarding Lake Tsana is held up because the Egyptians have refused to admit our right to join with them in negotiations with the Ethiopians or to have any voice in guaranteeing the Sudan her extra water allocation. We fear that if an approach is made to the Egyptians on the political level to put into execution the plans for the development of the White Nile the same issue will be raised. It is, however, vital from the Sudan's point of view that her rights and interests in this scheme should be safeguarded.

The Department have not despaired of finding a solution to these difficulties and have had a whole series of discussions on the matter during the past months with the Governor-General of the Sudan, His Majesty's Ambassador at Cairo, representatives of the Colonial Office and the Governor of Uganda. Further progress has however been held up by a most unfortunate interdepartmental dispute. The Department, the Governor-General of the Sudan and His Majesty's Ambassador at Cairo are in agreement in believing that the problem should be treated as a whole. Their idea is that with the Egyptians putting out feelers for a settlement with us we should seize the opportunity to point out that here was a matter the importance of which to all parties was obvious where there might be useful Anglo–Egyptian co-operation leading to co-operation in yet more important matters. We would point out further that this co-operation could be easily achieved if both sides agreed to evade the constitutional issues and that the method of doing so could be discussed around a table together with final arrangements putting into execution plans already approved on a technical level. The Governor of Uganda and the Colonial Office consider that the approach to the Egyptian Government should be confined to the scheme for the White Nile in which Uganda is interested on the grounds (which we believe to be erroneous) that this would not raise any political question. This dispute is set out in a minute which will be found at Flag C and which it was decided to postpone submitting to the Secretary of State for a few weeks owing to his absences in Paris and the pressure of work on him.

If the Secretary of State approves the lines suggested by the Department and can secure the Colonial Secretary's agreement then there would be no need to take this matter to the Cabinet and we could send Sir Ronald Campbell instructions at once. The question of the Nile Waters Agreement would only arise if our approach to the Egyptians failed. Here, however, it would be necessary to consult again His Majesty's Ambassador in Cairo and the Governor-General of the Sudan whose views when last consulted were that any action on our part violating the Nile Waters Agreement should at all costs be avoided.

If, nevertheless, the Secretary of State would like a Cabinet paper prepared the

Department would be grateful to know if he would like this done during his absence or held over until his return.

G.L.C.
3.11.48

I agree.

The recommendation is that the Secretary of State should ask the Secretary of State for the Colonies to agree (as explained in greater detail at Flag C) that H.M. Ambassador at Cairo should now approach the Egyptian Government on both the scheme for the Blue Nile and the scheme for the White Nile.

If the Egyptian Government refuse again we shall have to choose the most effective means of proceeding without their consent.

M.R.W.
3.11.48

I will see Col Sec before I leave today. I do not understand why it has been delayed by our interdepartmental disputes. These disputes should be brought to me for settlement at once.

E.B.

[LXXII]

152 FO 371/69235, no 975 5 Feb 1948

'Note on Sudan railways strike January 26th–29th, 1948': note by the Civil Secretary's Office, Khartoum

[At the end of the first rail strike in August 1947 (summarised below), the civil secretary noted, 'the settlement of the Railway Strike has meant the establishment of what is virtually a Trade Union amongst good authority employees who have little or no idea of the method of running the Union. Furthermore we have no Trade Union legislation on the statute books' (inward telegram no 1688 from Robertson to the Sudan agent, London (5 Aug 1947). He requested that someone with trade union experience be sent out to advise both the Atbara workers on the running of their committee and the government in drafting its trade union legislation. Before such an adviser could be sent out; however, a further confrontation over pay began.]

Background

1. In settlement of the Railway strike in July, 1947 it was agreed between the Management and Workers that there should be set up representative Departmental Committees in each of the five departments, and a Workers' Affairs Association, composed of three elected representatives from each of the Departmental Committees. This Association would represent the whole body of railway employees and would meet from time to time jointly with the Management.

2. The first such meeting was held in October, when a number of demands were presented by the Workers' Affairs Association to the Management for transmission to the Central Government. The principal of these demands were:—

(1) A general increase in non-classified workmen's wages varying between 50% for lower categories and 25% for higher, the average increase being 40%.
(2) A general increase in the amount of annual leave for all employees.
(3) A large extension of the privilege of second class travel on railways.
(4) A reduction of working hours from 8 to 6½ hours daily.
(5) The revision of arrangements for compensation in case of accidents.
(6) The revision of scales of payment for overtime.

The Association requested that the reply of the Central Government should be given within 20 days.

3. In an interim reply the Financial Secretary pointed out that the increases of pay demanded for some 15,000 workers would cost LE.470,000 a year in the Railways alone, that similar increases to other Government employees would be inevitable and that the total additional cost might well be in the neighbourhood of LE. 1 million a year, without reckoning the possible effect on the rates of pay of classified officials. Such an increase would be beyond the financial resources of the country and could not be justified.

Full and careful consideration of the Association's demands was promised but no undertaking could be given to reply finally within the time stipulated.

4. The Workers' Affairs Association, in a further letter, challenged the argument that the financial resources were inadequate to meet the additional cost, elaborated its demands and submitted a number of individual budgets, which were, however, clearly inaccurate and inconsistent in many respects.

5. On 31st December, the Financial Secretary sent a further reply. While maintaining that the burden to the whole country of a general increase in wages could not be justified, he agreed to increase forthwith the minimum basic starting rate of wage to 180 PT. per month, which, with cost of living allowance added, ensured that no adult male worker could earn less than 306 PT. per month. He announced the setting up of an independent Committee to review, against the conditions in other types of employment, the findings of a Committee already set up by the General Manager to investigate the scales of pay of all railway employees: it was hoped that the independent Committee would complete its work by the end of February. He also undertook to give sympathetic consideration to various alleged grievances about leave, travel privileges, working hours, compensation for injuries and rates of pay for overtime.

The strike.

6. The Financial Secretary's letter of 31st December, did not satisfy the Workers' Affairs Association and the question of a strike in token of their dissatisfaction was

raised. During the first three weeks of January rumour on the subject was rife and there was great activity amongst the workers on the part of a few of the leaders. The chief of these are Suleiman Musa, the President of the Association and a chargeman in the Mechanical Department, Tayed El Hassan, a pattern maker and Gasim el Amin, an electrician, both also in the Mechanical department. The two latter are the most powerful amongst the Workers' leaders. There is reason to believe that the two religious leaders, Sayed Ali el Mirghani and Sayed Abdel Rahman el Mahdi, used their influence during this period against the proposal to strike, and there is no evidence that the political parties encouraged the workers to strike.

7. There was considerable uncertainty as to whether a strike would be called, and, if it was, to what extent the workers would respond. However, on 22nd January, the Workers' Affairs Association posted notices in Atbara and at other main railway centres calling on all employees to strike for three days from the morning of 26th January. At the same time, a letter was sent to the Governor-General giving the reasons for the strike and stating that if their demands are not met in full by the end of February, another stand will be made and "a different attitude" adopted. It was stated that copies of this letter had been sent to the Prime Ministers of Great Britain and Egypt.

The strike was almost fully effective among employees and they were joined by a number of classified staff. All railway traffic was brought to a standstill and power stations in Atbara and Port Sudan were affected.

There was no picketting [sic] and there was little evidence of any intimidation of workers, and although many of them were doubtless bewildered as to the object of the strike there can be no doubt about their solidarity with the Workers' Affairs Association.

The strike ended punctually on the morning of 29th January, and traffic was at once resumed.

9. [sic] The strike was notable for the following features:—

(a) there was no disorderliness of any kind.

(b) there was no evidence of intervention or influence on the part of the political parties.

(c) the organisation was very much more effective than would normally be expected: this suggests that the organisers may have been supported by political agencies outside the Sudan, but there is as yet no definite evidence of this.

10. The Public and the local press were restrained in their expressions of opinion. While inclined to deprecate the use of the strike weapon as a threat to the prosperity of the country, they showed some sympathy with the workers in their desire to improve their conditions. There was however little attempt to relate these demands to the general financial position of the country.

The aftermath

11. The strike has proved the present power of the leaders of the Workers' Affairs Association to influence the whole body of railway employees. The threat, mentioned in para. 7 of a further and possibly less peaceful strike at the end of February must therefore be taken seriously.

12. All classified officials who joined the strike are to be dealt with and fined under the Officials' Discipline Ordinance. All employees will lost [sic] their pay for

the days not worked. Legally all the strikers could be prosecuted under Section 143 of the Sudan Penal Code. It has, however, been decided not to take such action on this occasion, but to take steps to ensure that in future every worker will be aware of the legal position regarding strikes and of the penalties to which strikers are liable.

13. Everything possible will be done to publicise the Sudan Government's point of view in this dispute and the independent committee mentioned in para. 5 will begin work as soon as possible. Should a further strike occur early in March, the issues will thus be clear cut and there will be no doubt in the minds of the workers and their leaders as to the legal position. The Government would then have no hesitation in taking action to break the strike.

14. In the meantime, all essential preparations to meet the possibility of another strike will be made.

[LXXIII]

(J 7514/66/16)

Confidential.

Record of Conversation with Sayed Seddiq el Mahdi

Sayed Seddiq el Mahdi called on Mr. Clutton on the 23rd November. Sayed Seddiq was accompanied by Miralai Abdulla Bey Khalil, Secretary General of the Umma party.

Sayed Seddiq explained that the Sudanese people were insistent that Sudanese representatives should be included in any future discussions concerning the status of the Sudan. He mentioned that the Bevin-Sidky talks of 1946 had been between the British and Egyptians only. The proposed Committee to report on the Sudan's progress towards self-government was to have had British, Sudanese and Egyptian members. The Committee should, however, be composed exclusively of British and Sudanese representatives. Mr. Clutton pointed out the difficulties from a legal point of view of excluding the Egyptians. He also asked that a firm date should be made known by which a state of complete self-government for the Sudan could be reached.

Mr. Clutton told Sayed Seddiq that with the formation of the Legislative Assembly and the Executive Council, the first step on the long and difficult road to self-government was now being taken and it was up to the Sudanese to make the constitution work. Experience would show whether amendments were required and if so, these could be introduced. Many difficulties were certainly ahead but by co-operating wholeheartedly with the Governor-General much could be done to overcome them. Sayed Seddiq complained of Egyptian interference and added that a sum of £3,000,000 to be spent in connexion with the Sudan - a very large amount of money for such a poor country - had been voted by the Egyptian Government. Mr. Clutton suggested that the best guarantee the Sudanese had against such interference was to make a success of the first step towards self-government since in that case the Egyptian Government would soon realise that they were only spending money in vain and give it up. The other guarantee the Sudanese had was in the condominium. Although the Egyptians claim no longer to recognise it and although it might be far from a wholly satisfactory arrangement, nevertheless it did provide the legal basis for the presence of the British Governor-General and for British interest and help and these were in themselves no mean guarantee against the interference of which Sayed Seddiq was complaining.

Looking further ahead, Mr. Clutton emphasized the importance of good relations between the Sudan and Egypt, since both countries were on the same river and it was important that they should not waste energy on quarrels but agree together in such matters as the distribution of Nile water. Sayed Seddiq said that the Sudan was not getting her fair share of the water and suggested that eventually

/ some

some international board should be formed to control the distribution of the waters.

In conclusion, Mr. Clutton reiterated that Britain stood by her promises to the Sudan and would help her until such time as she could stand by herself. With the Governor-General as their pilot, the Sudanese people should all work with him to make this great experiment towards self government. a success.

1949

[LXXIV]

A record of a conversation which took place on the 28th May between the Governor-General of the Sudan and the Egyptian Prime Minister is attached at flag A.

Apart from its remarkably friendly tone the conversation is significant for two reasons.

First, it appears that Egypt's policy towards the Sudan is changing. Hitherto, the main point at issue between ourselves and the Egyptian Government has been the question of the Sudan's present and future status. In this conversation, however, the Egyptian Prime Minister stresses the psychological necessity for Egyptians to feel that they have a real share in the affairs of the Sudan.

Secondly, the Egyptian Prime Minister admits that Egypt cannot afford to execute the Nile Waters schemes unless she can draw on her sterling balances. In the last Financial Agreement Egypt received generous treatment as regards the release of her blocked sterling. As our supply position improves, it should in theory become easier to allow Egypt to diminish her sterling balances. The export of goods from this country to permit these balances to be diminished brings no economic return however and, since our dollar position is worsening daily, we cannot for the present contemplate diverting goods to Egypt which might earn dollars elsewhere.

G.L. Clutton
23rd June 1949

W. Strang 24/6

M R Wright 24.6

MRU 27.6
Mr Clutton

M E M O R A N D U M.

I was received by the Egyptian Prime Minister this morning and spent an hour discussing Sudan questions with him.

After the usual polite preliminaries Abdel Hadi Pasha asked me about the famine situation in the Northern Sudan. I told him that the S.G. had had this matter in hand since last summer, described the relief measures which had been undertaken, such as the distribution of grain and milk through the agency of the normal Government channels as well as of special relief committees throughout the area. I said that the reports in the Egyptian press had been greatly exaggerated. Nobody had died of starvation nor was there any evidence of malnutrition, nor the appearance of any deficiency diseases. There was undoubtedly distress, but the situation was under control.

I went on to express the thanks and appreciation of the S.G. for the help provided by E.G. I referred to the misunderstanding at the outset over the purchase of grain by the E.G. in the Sudan and the provision of cloth from local sources. I said that instructions had now been given that the Egyptian requests in these two respects should be met in order that the E.G. relief grants could be speedily applied. There was now close and cordial co-operation in the field with the E.G. representatives, and I thought that all outstanding differences in this respect had been overcome. Finally I said that this was a good example of the way Egypt could co-operate in the Sudan. The P.M. cordially agreed and expressed his pleasure at this outcome.

I then said I was glad to see the agreement which had been reached on another matter, viz that of the Nile Waters Projects, as far as concerned the dam at Owen Falls. I said that the Sudanese were following these negotiations with very close interest in view of their claim to participate in all these Nile projects, a consequence of which was their expectation that the Nile Waters Agreement would be revised.

The P.M. replied that <u>of course</u> the Sudan would have to be given a share in these projects and of course the Nile Waters Agreement would be revised. In reply to my enquiry as to what exactly the projects were, he said that he thought the next step would be the Lake Tsana dam. He enquired how the S.G. proposed to pay for her share and said that the financing of these schemes was causing him considerable thought. The E.G. were concerned on their side, for Egypt did not dispose of the necessary capital required. Large sums would be wanted for these developments and for the social schemes on which the E.G. were embarking, and the only way out which he could see was for H.M.G. to release the funds required from the £300 million Sterling balances held by them. The P.M. talked at some length on the necessity of H.M.G. providing the money in this way. He had little hope of help from the International Bank.

Taking his text from the collaboration set up over the famine relief measures which I have described above, the P.M. then embarked on the necessity for Egypt to have a fuller share in the work in the Sudan. He said he was not concerned with what was going to happen in the Sudan in ten, fifteen, twenty or fifty years time. It was psychologically necessary for Egyptians to feel that they had a share in the Sudan. He instanced the difficulties raised by the S.G. in connection with the Egyptian offer to build hospitals, schools and mosques as instances in which he thought the S.G. were unnecessarily obstructive. He had no wish to interfere with the application of Sudan laws but Egyptians could not understand why, if they felt they wanted to be generous and helpful to the Sudanese, they were not allowed to be so. I said I thought the difficulty was one of method rather than of principle. If he would send up representatives to discuss with the S.G. how the money allotted by the E.G. for these purposes should be used, I thought we might well come quickly to agreement as to how it could be applied within the long term plans and policies of the S.G. just as we had in a very short time agreed on a plan for the

application of famine reliefs. The P.M. replied that he was not interested in forms but in substance and principles. He thought that he and I by ourselves might quickly agree on these matters.

We had some discussion on the dangers of Communism in Egypt. The P.M. said he had arrested a number of Sudanese students here who had become involved in the Communist movement and he was sending them back to the Sudan with instructions that they were to be handed over with full details of the people concerned to the Sudan authorities, who could then keep a close eye on their future activities.

Our talk was very friendly and I expressed the hope that the P.M. might be able to visit the Sudan before long to see the country and its problems for himself. The Pasha said that nothing would give him greater pleasure.

CAIRO,
28th May, 1949.

[LXXV]

THE SUDAN

A meeting was held at the Foreign Office on the 9th August to discuss certain questions affecting the Sudan. The following were present:

Mr. M.R. Wright (in the Chair)
Sir R. Campbell
Sir R. Howe
Mr. M.N.F. Stewart
Mr. D.J.D. Maitland

The subjects discussed were:

(a) The Sudan question in relation to a Treaty with Egypt (the discussion is recorded separately).

(b) Liaison between the Foreign Office, the British Embassy at Cairo and Khartoum (the discussion is recorded separately).

(c) The laying of the foundation stone of the Owen Falls Dam.

(d) The representation of the Sudan at international conferences.

(e) Consultation with the Foreign Office about Sudan legislation.

2. Laying of the foundation stone of the Owen Falls Dam

The Secretary of State has proposed that the laying of the foundation stone of the Owen Falls Dam might be made the occasion for a demonstration of the international nature of the Nile Waters schemes. He has suggested that King Farouk, the Duke of Edinburgh, the Emperor of Ethiopia and the Governor-General of the Sudan might attend the ceremony. The Governor of Uganda was opposed to this suggestion since he feared that it might give substance to the long-standing Egyptian claims to sovereignty over the northern part of Uganda. There is also the question that to reach Uganda King Farouk would have to pass through the Sudan. The Governor-General of the Sudan pointed out that even a very short visit by King Farouk to Khartoum might be made an occasion of pro-Egyptian demonstrations and the meeting agreed that the Secretary of State should be advised that the proposal should not be pursued.

3. Representation of the Sudan at international conferences

Since the beginning of 1949 the Egyptian Government have recognised the Condominium status of the Sudan, to the extent that they have agreed to the Sudan being represented at diplomatic conferences by advisers at the disposal of the British and Egyptian delegations. The Sudan has been represented in this way at the regional meeting of the World Health Organisation at Cairo and the regional meeting of the International Civil Aviation Organisation in London

early this year. Now that they have a parliament of their own, the Sudanese are no longer satisfied with this system of representation and they wish His Majesty's Government to declare that they agree with this view. As the system of attaching Sudanese advisers to both delegations to conferences is legal and implies Egyptian recognition of the Condominium, His Majesty's Government cannot, for the present, make such a declaration. The Governor-General of the Sudan therefore agreed to discourage the Sudanese for the time being from insisting on separate representation at these conferences.

4. Consultation with His Majesty's Government about Sudan legislation

Under existing arrangements His Majesty's Government has no opportunity of advising the Sudan Government to suspend or postpone the enactment of legislation which might adversely affect His Majesty's Government's relations with Egypt or the United Nations. Such legislation might deal with external or constitutional matters or even ordinary domestic subjects.

The meeting agreed that since the Secretary of State is responsible to Parliament for the actions of the Sudan Government, a system of priority "under the counter" notification of Sudanese legislation is desirable.

[LXXVI]

TOP SECRET

Record of a meeting on the 9th August
to discuss the Sudan

1. A meeting to consider the position of the Sudan in the question of Anglo-Egyptian relations was held in Sir William Strang's room on the 9th August. The following were present:

Sir W. Strang (in the Chair)
Sir R. Campbell
Sir R. Howe
Mr. M.R. Wright
Mr. M.N.F. Stewart
Mr. D.J.D. Maitland

The following points were made in the course of the discussion.

2. There is now a National Government in Egypt. The Parliamentary elections which will probably take place in October may result in the formation of another National Government. This would mean that one of the chief conditions which we have laid down before negotiations for the revision of the 1936 Treaty can begin will have been fulfilled. Any negotiations which take place will be principally concerned with defence questions and the Sudan. As defence talks are already in progress we should determine now what, if any, concessions we would be prepared to make to Egypt with regard to the Sudan.

3. The Umma Party, on whose support the Sudan Government depends, wish the Sudan to be separate from Egypt. They support the British Administration because they consider that it will give them self-government through which they will move to ultimate independence. They have been greatly impressed by the example of India and when the Sudan becomes independent they say that they intend to seek membership of the British Commonwealth. The Khatmia, a large sect of Orthodox Sunni Moslems, are opposed to the Umma Party. They suffered under Mahdist rule 80 years ago and they fear that as a result of the Umma Party's policy, the Sudan will become a Mahdist kingdom once again. For this sole reason they look to Egypt for support.

The idea of any permanent connexion with Egypt is repugnant to the vast majority of Sudanese who wish the present régime to continue.

Any agreement about the future of the Sudan which does not take account of the views of the majority of the Sudanese people would result in the Umma Party withdrawing their support from the Administration. In this event the administration of the country would be brought to a standstill.

4. The Egyptians do not wish to see the Sudan independent. They realise that they cannot hold the Sudan themselves and that the presence of a British Administration in the Sudan safeguards their southern frontier. In this respect we are in a strong negotiating position vis-à-vis

Egypt since we could threaten to leave the Sudan. We could not in fact leave the Sudan without betraying our trust in the Sudanese.

The Egyptians' chief complaint has been that, in spite of the Condominium Agreements, they have been denied a share in the administration of the Sudan, while the preparation of the Sudan for self-government has been urgently pursued.

5. The field of action open to us with regard to the Sudan is limited by certain commitments. By the Prime Minister's declaration to Sayed Abdul Rahman in 1946 we are committed to making no change in the status of the Sudan without first consulting the Sudanese. By the abortive Bevin-Sidky Protocol we are committed to allowing the Sudanese to choose their own future. In that same Protocol, however, we recognised the link between Egypt and the Sudan. In the course of the Campbell-Khashaba talks in 1948 we offered the Egyptians a share in the preparation of the Sudanese for self-government in return for their endorsement of the Sudan constitutional reform ordinance.

6. The Condominium is already working to the extent that:

(a) the British and Egyptian flags are flown side by side in the Sudan;

(b) an Egyptian battalion is stationed in the Sudan;

(c) the present Governor-General was appointed by King Farouk on the recommendation of His Majesty's Government;

(d) the Sudan has been represented in two diplomatic conferences by advisers at the disposal of the British and Egyptian Delegations and,

(e) there is a large number of Egyptians in the lower ranks of the Civil Service.

But the Condominium is not working to the extent that King Farouk is subsidising those Sudanese who stir up pro-Egyptian agitation in the Sudan and that King Farouk considers it politic to continue to do so until Egyptians participate in the government of the Sudan on terms of equality with the British.

7. In these circumstances, the following courses of action are open to us:

(a) To suggest to the Egyptians and the Sudanese the setting up of an Anglo-Egyptian-Sudanese Committee to advise the co-domini on Sudan affairs.

(b) To ask the Governor-General to appoint two Egyptians to the Executive Council in the place of the two British Councillors without Portfolio.

(c) To suggest the establishment of a Nile Valley Development Board on the lines indicated by the Secretary of State in his conversation with Khashaba Pasha on the 1st June.

(d) To formalise the co-operation which already exists between Egyptians and Sudanese on technical questions.

(e) To propose an Anglo-Egyptian-Sudanese defence arrangement.

8. Anglo-Egyptian-Sudanese Committee

This proposal has not been considered in detail but it has been suggested that it should sit in Cairo and meet at intervals of four or six months. Its members would, if possible, be persons of standing outside the political or official sphere, but appointed by their Governments. The Sudanese member, for instance, might be a judge. The three Committee members would have equal status. In connexion with this proposal an Egyptian and a British Deputy Governor-General might be appointed to act jointly in the absence of the Governor-General. A Sudanese Deputy Governor-General might also be appointed. These three Governors-General might, in fact, be the members of the Anglo-Egyptian-Sudanese Committee.

9. Appointment of Egyptians to the Executive Council

At the time of the Campbell-Khashaba talks the Governor-General could have persuaded the Sudanese to agree to the appointment of two, and occasionally three Egyptians to the Executive Council in return for Egyptian acceptance of the constitutional reform Ordinance. The Ordinance was promulgated without Egyptian approval, however, and the Executive Council and Legislative Assembly have functioned satisfactorily since they came into being. Sudanese public opinion, and the six Sudanese members of the Executive Council in particular, would not now agree to the appointment of Egyptians to the Council.

10. Nile Valley Development Board

The precise functions of the Nile Valley Board suggested by the Secretary of State to co-ordinate the economic and social development of the territories in the Nile Valley have not been defined. The Colonial Office were strongly opposed to this suggestion since they did not wish to see Egypt connected in any way with the affairs of the East African High Commission territories. There is also the danger that such a Board might create more political problems than it would solve. But it need not necessarily affect the co-ordination of the Nile Waters Projects which is already being achieved by His Majesty's Government by normal diplomatic processes. As the Nile itself is the only real link between the territories of the Nile Valley it is advisable however that any such Board should concern itself at first only with Nile Waters problems and assume broader responsibility in due course by the natural process of evolution.

11. Egyptian-Sudanese co-operation on administrative matters

There is already co-operation between Egyptians and Sudanese on such matters as trade, education and public health. It might be possible to arrange regular meetings between the officials concerned and thus to give some formality to this co-operation. This could be achieved either independently or in connexion with other proposals such as the Anglo-Egyptian-Sudanese Committee.

12. Anglo-Egyptian-Sudanese defence arrangement

His Majesty's Government have strategic interests of secondary importance in the Sudan. It might be possible to conclude an agreement with Egypt and the Sudan on a basis of equality for the common defence of Egypt and the Sudan. This agreement would be designed to give us the strategic facilities we require in Egypt and the Sudan.

13. It is likely that the Egyptians only agreed to sign the 1936 Treaty of Alliance because they feared Italian intentions. They may be prepared to sign a new Treaty now or in the near future through fear of Russian intentions. Now, as in 1936, they may be prepared to make some arrangement about the Sudan without prejudice to the questions of the sovereignty of the Sudan (which has not altered since 1899) and the future of the Sudan. It is in our interest that these two questions should not be raised since the pressure of world opinion and of Sudanese opinion will in the long run create a situation in which the Egyptians will no longer be able to stand in the way of the Sudanese determining their own future.

14. The meeting agreed that:

(a) the questions of the sovereignty of the Sudan and the ultimate future of the Sudan cannot and probably need not be settled for the present;

(b) a settlement of the Sudan question on the lines of the Sudan Protocol of 1946 is no longer possible;

(c) His Majesty's Government cannot now justifiably ask the Governor-General of the Sudan to appoint Egyptians to the Executive Council;

(d) an interim settlement identifying the Egyptian Government in some way with the preparation of the Sudanese for self-government is possible and desirable.

15. The meeting also discussed methods of establishing closer liaison between Khartoum and London. The methods suggested are:

(a) the secondment of a member of the Sudan Political Service to the African Department for, say, a year;

(b) visits by members of African Department or the Assistant Under-Secretary in charge of Egyptian and Sudanese affairs to the Sudan.

As the second suggestion would involve heavy expenditure, it was agreed to reconsider it in September when the state of the Foreign Office vote will be known.

16. The meeting decided that the points made in paragraphs 14 and 15 should be submitted to the Secretary of State on his return from Strasbourg.

[LXXVII]

HIS MAJESTY'S GOVERNMENT'S UNDERTAKINGS TO THE SUDANESE

1. In the course of the discussion of the Sudan question at the Foreign Office on 9th August the Governor-General of the Sudan pointed out that the field of action open to us with regard to the Sudan is limited by, amongst other things, the Prime Minister's declaration to Sayed Abdul Rahman in 1946. The Department have re-examined this declaration in an effort to determine to what extent it prevents us from making changes in the administration of the Sudan.

2. The declaration must be examined in the context of the Treaty negotiations of 1946 and of the statements made by the Secretary of State and the Prime Minister about those negotiations. On the 20th December, 1945 the Egyptian Government formally requested the revision of the 1936 Treaty. Before the formal negotiations began, the Secretary of State said on 26th March, 1946, in reply to a question in the House of Commons that:

> "The welfare of the Sudanese cannot be secured unless a stable and disinterested administration is maintained in the Sudan. The objects of such an administration must be to establish organs of self-government as a first step towards eventual independence, to accelerate the process of appointing Sudanese to higher

Government posts in consultation with Sudanese representatives, and to raise the capacity of the mass of the people for effective citizenship. These are the objects of the present Sudan Government, and His Majesty's Government fully support them. In the meantime, His Majesty's Government consider that no change should be made in the status of the Sudan as a result of treaty revision until the Sudanese have been consulted through constitutional channels".

3. On the 15th April, Lord Stansgate and the rest of the British delegation arrived in Egypt. The negotiations carried on in a desultory fashion until October, 1946, when Sidky Pasha decided to come to London. He had five meetings with the Secretary of State between 18th and 25th October, 1946. During these talks Sidky Pasha and the Secretary of State agreed on the text of the Sudan Protocol which is as follows:

"The policy which the high contracting parties undertake to follow in the Sudan within the framework of the unity between the Sudan and Egypt under the common Crown of Egypt will have for its essential objectives to assure the well-being of the Sudanese, the development of their interests and their active preparation for self-government and consequently the exercise of the right to choose the future status of the Sudan.

Until the high contracting parties can in full common agreement realise this latter objective after consultation with the Sudanese, the Agreement of 1899 will continue and article 11 of the Treaty of 1936, together with its annex and paragraphs 14 to 16 of the agreed minute annexed to the same treaty, will remain in force notwithstanding the first article of the present treaty."

4. Sidky Pasha left for Egypt on the 26th October. The following day reports appeared in the Egyptian Press that he had announced that it had been decided to achieve unity between Egypt and the Sudan under the Egyptian Crown. He made no reference to the right of the Sudanese to decide their own future. On the 28th October the Prime Minister, in reply to a Parliamentary question about Sidky's alleged statement, said:

"While the scope of the conversations included the relationship of Great Britain and Egypt to the Sudan, no change in the existing status and administration of the Sudan is contemplated and no impairment of the right of the Sudanese people ultimately to decide their own future."

5. Sidky Pasha's misleading disclosures caused anxiety in the Sudan. Sayed Abdul Rahman flew to London on the 26th November and saw the Prime Minister on the 27th November. The Prime Minister explained that the draft Protocol made no difference to the present status of the Sudan or its

/administration...

administration; that nothing in it could prejudice the right of the Sudanese people to achieve complete independence and that the existence of a union between the Sudan and Egypt created by a common crown did not alter the right of the Sudanese to decide their future. According to the record of the conversation the Prime Minister said that:

> "The present system of administration remained except in so far as it was changed by the Sudanese people contrary to the Protocol."

Mr. P. Scrivener, the Head of the Egyptian Department, explained this sentence to His Majesty's Chargé d'Affaires at Cairo in the following terms:

> "This means that the form of administration can be changed in the process of preparing the Sudanese for self-government and that to that extent a departure from the strict letter of the Protocol takes place."

He therefore suggested that the wording would be more clear if it were to read:

> "The present system of administration remained except in so far as it was changed, contrary to the Protocol, by the Sudanese people."

This interpretation is still not clear.
According to the Protocol itself, the present status or system of administration in the Sudan is to continue until H.M.G. or the Egyptian Government realise their objective of educating the Sudanese to the stage where they are ready to govern themselves and to choose the future status of their country, be this in union with Egypt or independent of both condominium powers. In view of this, it is possible that the record of the Prime Minister's conversation with S.A.R. is inaccurate and that what he said, in fact, was that "the present system of administration remained, except so far as it was changed by the will of the Sudanese people themselves in accordance with the Protocol". If the Prime Minister's statement is interpreted in this way it is clear that the phrase "present system of administration" refers to the condominium status of the Sudan and to nothing else.

6. When examined now, that is after the lapse of three years, this statement by itself, either in the form in which it is recorded or in the amended form suggested above, does not imply that detailed changes, or even some substantial changes (such as the introduction of the Sudan Constitutional Ordinance), cannot be made without prior consultation with the Sudanese people. But in the Department's view the statement must be considered in the context in which it was made. Whereas now the Sudan Protocol is a dead letter, it was then H.M.G.'s policy. It is clear from the terms of the Protocol and the other statements quoted above that the only change contemplated in the administration of the Sudan was a change in the direction of Sudanisation. And a change in the direction of Sudanisation would naturally only be made after the

Sudanese had been consulted. There was no intention in 1946 of introducing Egyptians into the administration (as distinct from the government) of the Sudan. This is confirmed by Mr. Mayhew's statement in the House of Commons on the 14th June, 1948 about the constitutional reform in the Sudan following the failure of the Campbell-Khashaba conversations, in which he said that:

> "H.M. Government and the Egyptian Government have been discussing the measures of constitutional reform in the Sudan which the Governor-General has proposed" (and the Governor-General has taken into account the views of the Northern Sudan Advisory Council before making his proposals) "for the purpose of associating the Sudanese more closely with the Central Administration of their country as a first step towards self-government.

Mr. Mayhew continued:

> "H.M. Government have endeavoured to ascertain how far it would be possible to meet the expressed Egyptian desire to participate in the preparation of the Sudanese people for self-government."

There was no question of associating the Egyptians with the administration of the Sudan.

7. In view of the foregoing, and particularly of the Secretary of State's reply in the House of Commons on the 26th March 1946 (see paragraph 2 above), the Department recommend that we should consider ourselves bound to make no change in the structure of the administration or in the condominium status of the Sudan except after consultation with the Sudanese. Changes in the direction of Sudanisation, by their nature, are only made after consultation with the Sudanese.

8. For the sake of the record an explanation on the lines of this minute might be sent to Alexandria and Khartoum.

[LXXVIII]

Official Statements Regarding the Future of the Sudan

As a result of the meetings which were held early in August this year with Sir Ronald Campbell and Sir Robert Howe to discuss Anglo-Egyptian relations and the Sudan, the Department has re-examined the various statements, including the Prime Minister's which were made either to Parliament or to Sudanese leaders in 1946.

The most important of these statements is that of the Prime Minister to Sayed Abdul Rahman on the 20th October 1946 (paragraph of the draft memorandum at Flag A).

In the course of this examination it became apparent that what the Prime Minister is recorded to have said makes nonsense, if read in the context of events and other statements at the time.

The Department and the Legal Adviser have therefore come to the conclusion that what the Prime Minister said or intended to say to Sayed Abdul Rahman, was that "the present system of administration in the Sudan remained except in so far as it was changed by the Sudanese people in accordance with the [Sidky-Bevin] Protocol". The record reads "contrary to the Protocol".

It is obvious from the attempts at interpretation made by the Egyptian Department at the time that the statement as recorded, has always been found confusing and the Department considers that it is desirable that the misunderstanding should be cleared up, though the Prime Minister's and other statements, have in a formal sense, been superseded by the Sudan Ordnance giving effect to the establishment of the Governor-General's Executive Council and the Sudan Legislative Assembly.

A draft despatch and enclosure to Cairo are submitted for approval.

M. Stewart

12th October, 1949.

FOREIGN OFFICE, S.W.1.
October, 1949.

Sir,

I invite reference to the paragraph of the second enclosure to my despatch No.507 of the 23rd August, regarding meetings held on the 9th August at the Foreign Office, to discuss questions concerning Anglo-Egyptian relations and the Sudan.

2. I have since carefully examined the several declarations made in 1946, which are set out in the enclosure to this despatch, in particular the statement made by the Prime Minister to Sayed Abdul Rahman on the 28th October, 1946, and the extent to which H.M.G. are committed by statements to consult the Sudanese people in formulating their future policy with regard to the Sudan. Your Excellency will recall that the record of Mr.Attlee's statement reads: "The present system of administration remained, except in so far as it was changed by the Sudanese people contrary to the Protocol" The Head of the Egyptian Department at the time, in commenting on this statement, said that it should be taken to mean that: "The present system of administration remained, except in so far as it was changed, contrary to the Protocol, by the Sudanese people". Mr.Scrivener added in his letter to H.M.Chargé d'Affaires in Cairo that this implied that "the form of administration could be changed in the process of preparing the Sudanese for self-government, and to that extent a departure from the strict letter of the Protocol takes place". There is, however

some reason to believe that the Prime Minister's statement must have been inaccurately recorded since as they stand, the words attributed to him cannot be considered appropriate to the circumstances in which they were spoken. It is, therefore, more likely that Mr.Attlee should be recorded to have said that "The present system of administration remained except in so far as it was changed by the Sudanese people <u>in accordance with</u> the Protocol".

3. Irrespective however of the wording which is adopted, it is clear from the context that Mr.Attlee's object was to assure S.A.R. that H.M.G. had no intention of agreeing to a union between Egypt and the Sudan without the consent of the Sudanese people. The expressions used in his statement in Parliament on the 28th October, and in the remarks which he made to S.A.R. on the 27th November, 1946, (the "status and administration" and the "system of administration" of the Sudan respectively), both referred not to details of the internal administration of the Sudan, but to the essential characteristics of the system under which it is governed, namely the Condominium. The fundament point, therefore, of both statements was that the Condominium was to continue unless the Sudanese people themselves freely decided that they wished to change it.

4. It is to this extent only that H.M.G. are committed by the Prime Minister's statement to S.A.R. Apart from this obligation, H.M.G.'s policy towards the Sudan is now symbolised by

Sudan Ordinance No.9 of 1948. By their approval of this Ordinance H.M.G. are committed to a policy of Sudanisation, and by implication, to consult the Sudanese regarding any future changes in the internal administration of the Sudan. This is, however, subject to the proviso contained in Article 55 of the Ordinance, which defines the reserved matters, including the revision of the Ordinance itself, in respect of which the Legislative Assembly has no legislative powers.

5. I am sending a copy of this despatch to the Acting Governor General of the Sudan.

[LXXIX]

SECRET

MY VISIT TO THE SUDAN

The following is not intended to be a report in the ordinary sense of the term relating more or less exactly what various people told me, but rather to be some account of my visit to the Sudan indicating the sort of people I talked things over with, the general burden of what they had to say, though not exactly in their own language, and my own impressions of the result.

I left Cairo by air on the morning of Thursday, 10th March, and returned on the morning of Thursday, 17th March. I got into action on the day of my arrival by having tea at the Governor-General's residence with the three Sudanese "Ministers" and I ended the proceedings with being entertained by them to tea the evening before I left. The only changes I made in the programme of engagements drawn up for me by the Governor-General's staff were to exclude interviews with the press and to include visits to the Officer Commanding Egyptian Troops in the Sudan, the Unionist Party Club at Omdurman and a short talk with a leading Independent who was until recently Secretary-General of the Umma Party.

Among the Sudanese, in addition to my two talks with the three Ministers (Agriculture, Education and Health), I had talks with the Speaker of the Chamber, the Under-Secretaries (there are no Ministers for these Departments) of the Interior, Defence, Irrigation, Economics and Trade and Finance, the Assistant Director of Works, the Town Clerk of Omdurman (who took me round both Omdurman and Khartoum to show me what was being done in the way of town planning and housing for the Sudanese), various members of the Legislative Assembly, including a certain number from the South and tribal Nazirs and, last but not least, long talks with the two irreconcilables, El Sayed Sir Abdul Rahman El Mahdi Pasha and El Sayed Sir Aly El Mirghany Pasha. I also visited the Chamber during a Session.

Among the British officials, apart from the Governor-General whose personal guest I was throughout my visit, I had talks with sundry guests of His Excellency as also with the Civil Secretary, the Financial Secretary, the Irrigation Adviser, Major-General Cumming (just back in the Sudan after a few years absence running the Administration of the former Italian Colonies), the Deputy Civil Secretary and the Deputy Assistant Civil Secretary.

Of all the above, apart from the members of the Unionist Party Club and the Egyptian Army officers, who had nothing to say about politics, only four or five could be classed as in opposition to the policies of the Sudan Government and of the Umma Party. Of these the most important individual was, of course, El Sayed Aly El Mirghany. I had a three hour talk with him over tea the day after my arrival.

He took the line that as a holy man, the head of a sect that had long been established throughout the length of the Nile Valley and had its origin in Mecca, he could not also be a politician. You could not, however, altogether divorce

religion/. . .

religion from politics and he had advised his followers, who were the majority of the people of the Sudan, that they were free to adopt any attitude they wished towards political questions save only that they must not support the Umma Party. They could, for example, be for or against the Ordinance and the Legislative Assembly though it seemed clear to him that the Ordinance had been deliberately constructed to forward government policy which in its turn was to assure ascendency in the Sudan to the Umma Party. That was why most of his followers had in fact opposed the Ordinance. He had heard of people fighting and dying in order to have a Parliament, but surely never before had there been an example of the majority of people struggling against the Government and being imprisoned and losing their property in order not to have a Parliament. Yet such was the case in the Sudan. The reason why his followers were not free to join the Umma Party was that it was a revival of Mahdism under which the Mirghanists had suffered until the reconquest of the Sudan at the end of the last century. Mahdism was both a religion and a political creed. As a religion it was anathema to true believers. It had its origins not in the holy land of Arabia, but in the native soil of the Sudan and its first prophet claimed that he was equal to God's Prophet. The Mahdi had so declared himself (as had his successor the Khalifa) on the banners borne by the Dervish army in their first insurrection against the "Turks" /by this expression he always referred indiscriminately to the members of the Sudan Political Service and their predecessors in Khedivial days whether British or Egyptian/ which had led to the murder of the Turkish Governor-General, Gordon Pasha and during their resistance to the onward march of Kitchener's Army 15 years later. Those 15 years were surely the blackest period in the Sudan's history. The Mahdists claimed them as the only era of true Sudanese independence and it was by that standard that the present Umma (Independence) Party should be measured. Slavery, oppression and darkness descended on the Sudan in those days and rather than risk a return to such conditions Sayed Aly and his followers would prefer that there should be no independence for the Sudan and that the present Condominium should remain but if that were not possible they would have the Egyptian Crown or even Egyptian rule. There was nothing abhorrent about the idea of Egyptian rule as there was about a revival of Mahdism; and there was a real danger of such a revival. The Mahdists were well organised and strong. They had always been the martial element in the Sudan and once they got rid of the British and the Egyptians the towns along the Nile Valley which were the Mirghanists' strongholds, as in the past, would be at the mercy of the Mahdists. It was these towns that were the centres of commerce, international trade, cultural and religious institutions and in fact all that was most worth preserving in the Sudan. The Mahdist youth were already well organised and the uniform they wore was the patched jibba affected by the Dervish warriors. These Mahdist youth groups were even called by the very word ANSAR ("Conquerors") adopted by the leaders of the Dervish armies during the Mahdia. Moreover the head of the Umma Party was a man of unbounded ambition. He wanted to be King of the Sudan. He might not admit it in so many words but such was the case. He was unscrupulous too and prepared to use his religion to advance his wordly ambitions and to take advantage of his increase in power and influence to impose his religion upon others. And it was the unmistakable policy of the Sudan Government to support the Mahdi. They had helped him to acquire land by which he had enriched himself. They had appointed his followers to government office all over the

country/. .

country and now they had so drafted the Ordinance as to ensure a very large Mahdist majority in the Legislative Assembly despite the fact that the other parties commanded more support throughout the country and represented the more enlightened classes. So long as this remained government policy Sayed Aly's followers would do everything in their power to oppose it.

The other three or four Mirghanists with whom I spoke held the same view (though with varying intensity) about the danger of a revival of the Mahdia but they were not against free institutions as such.

They were all (but one in particular - a man who had a son at Cambridge and who has himself refused the offer of a ministerial portfolio because he was opposed to the Ordinance in its present form) intelligent men and, as I thought, very reasonable critics. They wanted to see the Ordinance amended in order to provide for stronger representation of the towns and the representation of tribal areas by other than the Nazirs who were in fact really appointed by the Government and in a sense Government servants. These Nazirs were not only the supreme judicial, administrative and executive authorities in their districts but also represented those districts in the Assembly. Yet ordinary civil servants who stood for the Assembly had to resign. The rule should be that <u>both</u> civil servants <u>and</u> Nazirs were excluded or else that <u>neither</u> should be excluded. My interlocutors seemed to think <u>that both</u> should be excluded.

They also thought there should be some rearrangement of constituencies.

There are, I was told, some 15 members of the Khatmia (an inner religious sect of Mirghanists) who were actually members of the Legislative Assembly, but I did not speak with any of them.

El Sayed Sir Abdul Rahman El Mahdi Pasha invited me to breakfast in his house which no doubt in some ways was intended to resemble a palace. It is in fact called by this name, in competition possibly with the residence of the Governor-General which is similarly designated. There were silver-framed photographs of royalties in his drawing room and the old man himself with his little entourage has quite a regal bearing. While I was there they were working away on a very large reception room or hall on the ground floor which was being added to his residence; and the thought crossed my mind (as it has I believe that of many others) that this was to be a sort of throne room. At both my talks with him the Mahdi was accompanied by his son who had been to Gordon College and speaks quite adequate English.

The Mahdi told me he was a posthumous son of his father, the founder of the Mahdia. After his father's death the Khalifa ("Successor"), of whom he retained most affectionate memories, treated him as his own son. After the battle of Omdurman and the dispersal of the Khalifa's Army, Sayed Abdul Rahman was concealed for a time but finally surrendered to Sir Reginald Wingate, then Sirdar and Governor-General of the Sudan. Sir Reginald befriended him and got small grants of land for him in the provinces, but these years were a period of trial for his father's former followers. The Government in those days befriended the Mirghanists. But during the first world war the loyalty to the Government of some of these Mirghanists was called in question. Some of them followed the

example/. .

example of certain Egyptian officers of the Army and refused to take part in a war against Turkey because the Sultan was both Caliph and Suzerain of the Egyptian Khedive. It was at that time that the Sudan Government invited Sayed Abdul Rahman to tour the Sudan urging support of the Allies against Germany and Turkey. After the war the Sudan Government came to rely increasingly upon the support of Sayed Abdul Rahman and his followers and gave them increasing freedom to organise themselves and prepare themselves generally to serve the interests of the Sudan. In the intervening years he and his followers had prospered and there was no doubt that they now constituted the most reliable and best trained elements in the country. They had their detractors but their loyalty and gratitude to Britain should not be called in question. They fully realised that the days of colonial government were over and that people were becoming increasingly free to choose their own form of government. The Sudanese respected the British but they wanted quite naturally to run their own country. They would do this when the time came, with British help and advice but they must hold the supreme power in their own hands. He realised that the Government of the Sudan still depended upon the Condominium Agreement, but the Sudanese had been promised that no further agreement concerning the Sudan would be entered into between the Co-Domini without the Sudanese being consulted and approving it. He was apprehensive lest in our anxiety to obtain a workable military arrangement with Egypt we should be prepared to sacrifice the Sudan or the interests of the Sudanese or come to some arrangement with Egypt affecting the future of the Sudan without the consent of the Sudanese and he warned me that any such action on our part would undoubtedly lead to widespread outbreaks of revolt. His people would not stand for it. His father had revolted against "Turkish" oppression and had achieved independence for the Sudan which would have remained independent to this day but for the British conquest. Although I asked him many questions about the period of the Mahdia, which he remembered quite well, he would not admit that it was a black interlude in the country's history and therefore best forgotten. On the contrary his whole attitude seemed to be that it was a glorious epoch in which his father's achievements set the standard for his own strivings. I asked him outright whether he contemplated ever being King of the Sudan and he replied that he did not; but this was not a matter that called even for discussion at the moment. Some of his followers indeed wanted an independent Sudan within the British Commonwealth. All of them wanted an independent Sudan run with British assistance and advice and in most friendly relations with the British Commonwealth. None of them wanted or would tolerate Egyptian control. They would welcome an arrangement with Britain that would give Britain all she required in the way of military facilities. They were grateful to Britain but was not Britain also grateful to the Sudan? Did Britain not know that she could rely on the Sudan to fight at her side whenever Britain was at war? Could Britain rely on Egypt? Was it worth [illegible] alienating the Sudan to get a military arrangement with Egypt and would it not be better to let Egypt go her own way and make a military arrangement with the Sudan? The Umma Party wanted good relations with Egypt also. They realised fully that they must be on terms of intimate friendship with Egypt. Egypt and the Sudan could not get along without one another. They might be glad of help from Egypt provided they were sure that the Egyptians furnishing it and working in the Sudan were not foci of political unrest and spearheads of Egyptian imperialism as were without exception Egyptians working in the Sudan at the present moment notably the [illegible]

Egyptian troops and a large number of Egyptian schoolmasters. He realised (though he did not volunteer it - I had to wring it out of him) that Egyptian assent to the Ordinance was desirable. Indeed he seemed, on being pressed, apprehensive of the possible consequences of not obtaining it. He seemed ready to discuss this matter with me tentatively but, as I explained to him, as to all others, I was not briefed for negotiations but was merely enquiring about viewpoints.

So much for the Mahdi.

To compare the two men no more need be said than that the Mahdi impresses one as being undoubtedly the better man of the two. He may have ambitions but I think very few fears. He is probably a bully. The other may have no ambitions but is full of fears. Sayed Aly, I think, nurses feelings of frustration, disappointment, envy, hatred and malice and an ambition to see the Mahdi's power again destroyed. Sayed Abdul Rahman, on the other hand, is a full man and I think could be persuaded to compromise on practical issues if given assurances

The Mahdi's followers struck me as a good lot and I must admit that they did not seem to me to be the sort of men who would lend themselves to or tolerate anything like a revival of the Mahdia in the old sense. They were serious minded, well educated men, trying very hard, it seemed to me, in the face of great difficulties, to run the country decently and progressively and learning how to do this through a parliamentary system. They differed considerably among themselves about the future. Some wanted full independence very soon, others later. Some wanted British dominion status and the sooner the better. All wanted the continuance of British advice and guidance, and many told me they realised that it would be some time before the Sudanese themselves could be capable of running their own show as they wanted to see it run. At the same time they felt that although the existing Sudan Political Service provided an excellent administration it was very expensive and something of a luxury. They did not think the Sudan should or could afford it. There would admittedly have to be some sacrifice of standards of efficiency. That was inevitable. They did not think the maintenance of such high standards of administration necessary but they all said they were determined to try and maintain these standards themselves. At least they would know that such standards existed and could be maintained. All this struck me as very honest. These followers of the Mahdi too were almost without exception anxious to establish good neighbourly relations with Egypt. They were afraid of the Common Crown because, for one thing, to reassert the principle of it now after that principle had lain dormant for many years would be taken by the masses as an indication of a forward Egyptian policy in the Sudan; and that they would never accept. They realised, however. that so long as the Ordinance lacked Egyptian assent it was a weak instrument and they would welcome arrangements (in the negotiation of which they claimed to have a right to take part) that would bring the boycott parties to the polling booth.

And now for a word about the British officials. They are, of course, beyond reproach as administrators and magistrate but they are undoubtedly strongly geared in with the Mahdi's supporters and indeed the opinions some hold regarding the future status of the Sudan seemed to me to be more extreme than those of many of the Mahdists. It is my opinion that the number of British officials should be reduced fairly rapidly and that a

fiat should go forth from the Governor-General that these officials must not discuss with the Sudanese such questions as the future status of the Sudan or Anglo-Egyptian relations or relations of the Sudan with Britain and Egypt. They should be reminded of their duty which is to administer the Sudan and they should confine themselves to the performance of that duty, difficult as it may be to reconcile it with an increasing measure of self-government by the Sudanese themselves. The power of the senior British officials in the Sudan is the real governing power of the country. It is rather like the control exercised by the heads of houses in English public schools and indeed the attitude of these senior officials towards the Ordinance struck me as being rather like that of the head of a house or even a housemaster towards, say, an experiment in school self-government. A strong team spirit is almost spontaneously engendered by contact with these people and though that is all very well as far as it goes, it ought to fall short of encouraging defiance of the board of governors.

I may be wrong but I think some importance should be attached to what was said to me by a young lawyer who, as stated above, was until recently secretary of the Umma Party. I saw him alone. He is said to be earning several thousand a year (fantastic for a Sudanese) at the Bar for he is regarded as quite the ablest native advocate in the country. Though of very humble origins (his mother is said to have been a slave) he told me he had left the Party in order to be independent in the Legislative Assembly with a view to forming a party of his own - a little later. I believe he represents Atbara (a railway junction town) and he has been concerned as a lawyer with railway workers disputes and their settlement. He is thinking of starting a sort of labour party with the support of the trade unionists and making a clean break away from the two Sayeds whose role in his opinion should be confined to religious matters. Regarding sovereignty of the Sudan he takes the view that it rests with the people of the country. He denies the existence of Condominium status. It may have existed at the time of the Condominium Agreement, but could not be substantiated now with the passage of years and the change of conditions. The Sudanese people have acquired sovereignty or perhaps re-acquired it. He thinks that insofar as this thesis could be challenged it might be challenged to some extent by the British Government who have, with the admitted consent of the Sudanese, provided a body of officials to govern the country for the past 50 years; but he does not think that it could be challenged by the Egyptian Government who 25 years ago ceased to have any real say in the way the country was governed. A day or two before I saw him he had introduced a private members bill in the Assembly something on the lines of the Egyptian Companies Law aimed at severely limiting the employment of foreign capital in the Sudan. This was defeated by what I thought was a surprisingly narrow margin. I see from the papers that since my visit he has taken a leading part in a debate about the period of time which should elapse before the Sudan should achieve full self-government. He told me that if there should ever be any question of imposing the Egyptian Crown or any increased measure of Egyptian control over the Sudan he would fight against it by every means in his power and not confine himself to the floor of the Assembly or to speech-making outside.

CONCLUSIONS

Admittedly I spent only a week in the Sudan in the course of which I did not leave Khartoum though I was, of course, there for about six months at the beginning of the war and have passed

through/.

through once or twice since then. My conclusions, therefore are provisional only. In a word they are that it would be possible with some hope of success to set about trying to settle the Sudan question with Egypt. It would be most desirable that such efforts should so far as possible be devoid of publicity. Indeed the best thing would be for the press and public not to know that they were being made at all though this perhaps is too tall an order. Still the Egyptians should be asked to agree beforehand not to turn the spotlight upon them. I think the first step should be to set up an Anglo-Egyptian committee composed of specially-picked and objective-minded representatives of the two countries (preferably diplomatists) who should visit the Sudan together and be free to find things out for themselves. The British officials in the Sudan should be instructed by the Government to facilitate the work of this committee but not to advise the Sudanese. The British officials should offer advice or give information only when requested to do so by the Anglo-Egyptian committee. Apart from enquiry the committee should aim at negotiating with the Sudanese themselves such amendments of the Ordinance as would bring in the boycott parties. At the same time the committee might also try and come to a practical arrangement regarding membership of the Executive Council aimed at giving the Egyptians the appearance of equality with ourselves. For this purpose it might be necessary for some of the British officials now members of the Council, to stand down or alternatively for the size of the Council to be stepped up. It is even possible in my opinion that Sayed Abdul Rahman himself could be persuaded to accept the reassertion of the Common Crown provided it was made clear at the same time that this was a transient state of affairs which might be terminated when the Sudanese reached the stage of full self-government and could settle for themselves what their future status should be.

Contingent with acceptable amendment of the Ordinance there might be a revival of the idea of an Anglo-Egyptian-Sudanese Standing Committee, in which the Sudanese should be progressively represented, to advise upon the development of the Sudanese towards full self-government. The terms of reference of this committee might be as settled in the Campbell-Khashaba agreement. Under some such arrangement I believe the Standing Committee might, within say one or two years, lay down a programme for progress to full self-government which would be reached in a stated number of years. At a guess I should say the period ought to be in the region of ten years.

E. A. CHAPMAN-ANDREWS.

4th May, 1949.

[LXXX]

SAYED ABDEL RAHMAN EL MAHDI PASHA.

Sayed Abdel Rahman el Mahdi Pasha arrived in the United Kingdom by air today and is staying at the Savoy Hotel. His visit is for medical reasons. He is suffering from bronchitis and the Sudan Agency have arranged for Lord Horder to see him and to advise on the type of treatment he will need. He may be in this country for some months, depending on Lord Horder's recommendations. Mr. Mayall has received instructions to contradict rumours or suggestions that the visit is of any political significance.

Nevertheless, it is of course possible that the Sayed may take the opportunity of his visit here to raise political issues. It will be recalled that in December last he had an interview with the Governor-General (see J 343/G, flag A) in which he gave the impression that he was anxious to get the Sudan Government committed to him and also that he had ambitions for himself or his son of a Sudanese throne. Sayed Abdel Rahman has, of course, supported the setting up of the Legislative Assembly and Executive Council and may now in return for this support seek to gain additional political advantage for himself.

Sayed Abdel Rahman is also endeavouring to sell his cotton in this country and may seek to secure high level support to move the Cotton Purchasing Commission to pay him a higher price than they are at present prepared to offer.

The Sudan Agent, who has been consulted, recommends that the Foreign Office should take no action concerning his visit at this stage. If the Sudan Agency wish us to do anything later they will let us know. Meanwhile, should Sayed Abdel Rahman himself take the initiative by

approaching /

approaching either the Secretary of State or the Chancellor of the Exchequer, we should of course consult Mr. Mayall. ~~Circut.~~

R Bailey
R.W. Bailey.
23rd May, 1949.

[LXXXI]

184 FO 371/80358, no 10115 1 Dec 1949

[Umma Party]: letter from Sir R Howe to Sir W Strang evaluating the political scene. *Minute* by R H G Edmonds[1]

Since my return from leave at the beginning of November, I have had conversations with the Speaker of the Legislative Assembly and the three Sudanese Ministers in the Executive Council, and I think you should know the way their minds are moving at the present time.

As you know, these four Sudanese are leading members of the Umma Party and religious followers of Sayed Abdel Rahman. They all took much the same line with me in their talks, namely that the Condominium was all very well when one of the Co-domini was a sleeping partner, but now that Egypt is pressing its claim to share in practice in the administration of the Sudan, and in view of the Egyptian claim to sovereignty which would mean absolute Egyptian monarchical rule here, the Condominium has become not a means of progress but a stranglehold on progress. They all stated that the Condominium had outlived its usefulness; the only thing now was to pull down the two flags which were its outward and visible sign, after which the Sudanese would be free to push on with the development of their country under the advice and guidance of its present administrators. They all seemed to think that this would be quite a simple thing for me to do.

This has been a favourite theme of the Umma Party for the past two or three years, and there were indications last summer from the Speaker and the Minister of Education, when they were in England, that the Umma leaders intended to press the Sudan Government hard during this winter to take a further decisive step towards

the dissolution of the Condominium and a declaration of self-government in the Sudan.

As was to be expected, the decision of the United Nations to grant independence to Libya in 1952 and to Somaliland in ten years has stimulated the Sudan Independence Front to an assertion of the Sudan's right to immediate independence, and has provided its leaders with a plausible excuse to pursue with renewed vigour their long cherished aim of ending the Condominium.

I have had to remind the Speaker and the Ministers that the Sudan is still a Condominium and that the Condominium powers would be unlikely to acquiesce in any such action. The Condominium had been set up by treaty and treaties were not to be set aside unilaterally. It was unthinkable that Egypt would abandon her claim for the unity of Egypt and the Sudan. In any case any demand for the abolition of the present system would have to be visibly backed by the majority of the country. At present the Khatmia, who form a very considerable part of public opinion, are hardly represented in the Legislative Assembly so that any action by that body as proposed could not be regarded as representing the view of the country as a whole. The Independents admit this and have expressed their willingness to agree to a modification of the electoral rules of the Assembly to meet the objections of the Khatmia and so permit the latter to contest the next elections. There are indications that the Khatmia would be prepared to take part in elections to the next Assembly if the electoral rules were amended in accordance with their wishes, and the Sudan Government are at present considering the matter.

The motives behind this increase of pressure from the Umma leaders are not far to seek. There is no doubt that they are sincere in their dislike of the Condominium, for it involves a continuation of the Egyptian connection, even in its present diminished form, which is abhorrent to them. Their fathers and grandfathers threw the Egyptians out bag and baggage in 1885 and they are afraid that if action is not taken to squash soon this threat from the North, Egyptian money and propaganda may undermine the morale of the Sudanese and enable the Egyptians to achieve their ends. We may think that their fears are sometimes exaggerated, but they are none the less real.

But equally there is no doubt that self-interest plays a large part in their calculations. While the Umma admit the desirability of bringing the Khatmia into the Assembly—they cannot very well do otherwise—they are by no means happy about the possible effects on their own position after the next elections. At present they have it all their own way, but they would enjoy nothing like the same degree of power in an Assembly in which the Khatmia were fully represented. It is natural therefore that they should want to take the opportunity which their present position offers them of achieving their main object by urging the Sudan Government to commit itself now to a public promise of self-government in the very near future.

The Umma raised this subject with a number of the country members of the Assembly when they returned to Khartoum in October; but they found little support for their proposal of immediate self-government. This may have the effect of damping their ardour to some extent, but nevertheless I shall not be surprised to receive soon some organised approach from the Umma and other Independents to announce either that the Sudan is now ready for self-government, or to fix a date when this desirable consummation can be stated.

I think you should know of this possibility but at the same time perhaps we need

not worry too much about it. For the present we have the unasseilable [sic] reply that until the Khatmia take part in the constitutional machinery of the country it would be premature to talk of self-government, and the tribal leaders in the Assembly, who represent the views of the bulk of the population, are solidly opposed to any precipitate move in that direction.

Minute on 184

The immediate background to this interesting letter is contained in paragraphs 73 and 94 of the Sudan Political Intelligence Summaries in J7206 and J8547/1013/16 respectively, and in my minute on J9032/10114/16, all of which are attached. Sir Robert Howe's letter, however, raises the whole problem of the future of the Sudan and of its effect upon Anglo/Egyptian relations. I venture to submit a few observations which may be of some use if it is considered that his letter should be answered.

2. The egyptophobia of the Umma Party is certainly, as Sir Robert Howe remarks at the end of the sixth paragraph of his letter, real, but it is also exaggerated. In the same paragraph he points out that their attitude stems from the events of 1885. It is, however, as well to remember, first, that these events cannot, as the Umma Party would have us believe, be regarded as purely an Egypto–Sudanese affair; they are equally a part of British history, since they led to the subsequent re-conquest without which there would be no British officials in Khartoum today. Secondly, the Egyptian interest in the Sudan is not purely legalistic or prompted by motives of national vanity; it has a sound basis in Egypt's dependence upon the waters of the Nile. The end to which Egyptian propaganda in the Sudan is devoted is a matter of opinion. One thing, however, is certain, that the sort of control over the Sudan which Egyptian politicians envisage, however deleterious to the Sudan it would be, will be highly remote. Egyptian politicians find it hard enough to stay in Cairo during the summer months: I can remember no recent case of any of them visiting the Sudan except in the depth of winter. It is only the better sort of Egyptian official (for example, irrigation engineers) who is prepared to spend most of the year in the Sudan.

3. The last sentence of the 7th paragraph of Sir R. Howe's letter seems to me very pertinent. The basic issue at stake in the Sudan at the present moment is who shall control the machinery of government, and all the patronage which this involves, when we eventually hand it over. What is going on now, in my opinion, is a straightforward struggle for temporal power in a religious guise,* and as the Governor-General points out, the Umma's advantage in this conflict is now greater than it is ever likely to be in the foreseeable future. At the moment the Sudan is being governed, or partially governed, by a Legislative Assembly, in which a large proportion of the educated class is not represented. (How large it is difficult to assess, but I should say at least half, which I believe includes a large number of the officers

of the Sudan Defence Force). The possibility of an amendment of the Legislative Assembly Ordinance in favour of the Khatmia, designed to persuade them not to boycott the next elections, is, on balance, desirable, and I think Sir James Robertson holds this opinion.[2] Admittedly, if they stick to their pro-Egyptian line, the extreme Ashigga wing of the Khatmia representatives could make a lot of trouble in the Assembly, but on the whole it seems to me that this will be very much less dangerous than their present trouble-making capacity outside the Assembly.

4. There are two important questions which arise from this letter:—

(a) If the Umma Party decide to let the Khatmia in, would this provide an opportunity for some form of Anglo–Egyptian rapprochement as regards the Sudan?

(b) If, on the other hand, the Umma Party decide to demand immediate independence next year, what line will the Egyptian Government and the Khatmia adopt, and what should be our own attitude?

5. Whether or not we discuss the answers to these two questions with the Governor-General now, I suggest that we should at any rate send him a letter approving the line he has so far taken with the Umma Party's leaders, as reported in the 5th paragraph of his letter.

R.H.G.E.
8.12.49.